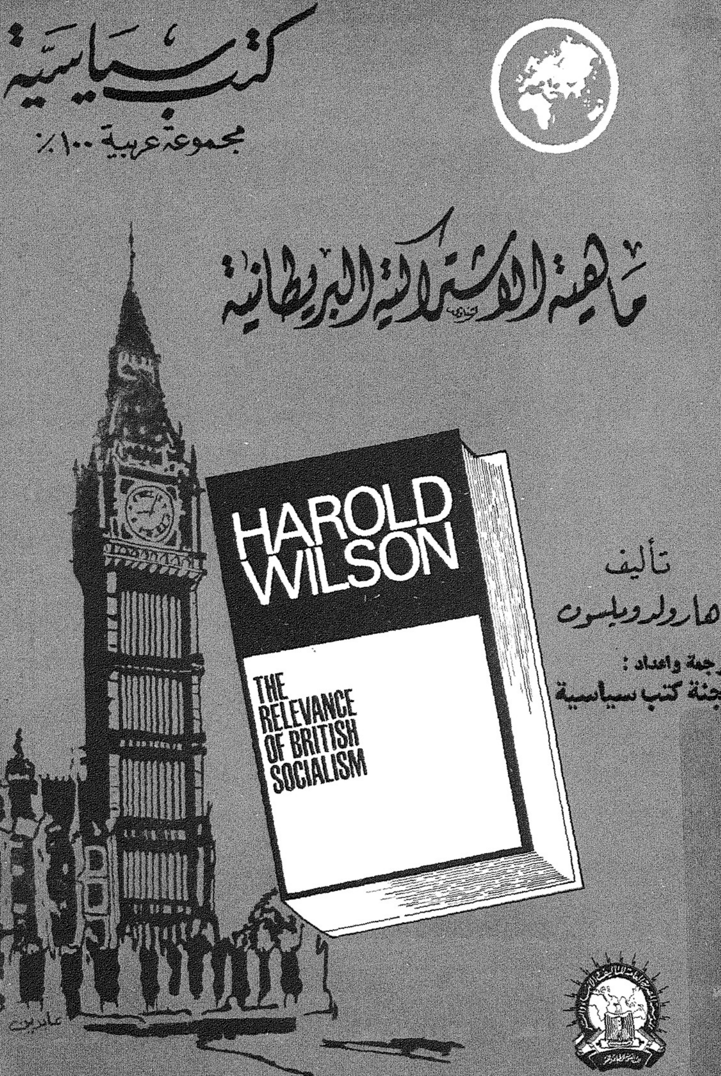

كتب سياسية
مجموعة عربية ١٠٠٪
ماهية الاشتراكية البريطانية
HAROLD WILSON
THE RELEVANCE OF BRITISH SOCIALISM
تأليف
هارولد ويلسون
رجمة وإعداد :
جنة كتب سياسية

**اهداءات ٢٠٠١**

المرحوم/ محمد راغب عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

كتب سياسية

# ماهية الاشتراكية البريطانية

تأليف.. هارولد ويلسون

**The Relevance of British socialism**

**BY**

**Harold Wilson**

## ماهيه الاشتراكية البريطانية

## تاليف هارولد ويلسون

هارولد ويلســـون هو رئيس حزب العمال البريطانى ورئيس وزراء بريطانيا الحالى بعد فوز حزبه بأغلبية ــ وان كانت ضــئيلة ــ على حزب المحافظين فى الانتخابات العامة التى جرت فى اكتوبر عام ١٩٦٤ ٠

اما كتــابه الذى تنشر الدار القوميــة ترجمته فهــو يتضــمن المبادىء الاشــتراكية التى يدين بها حزبه ٠ وهو بعباراته الواضــحة وبايجــازه الملىء بالمعانى تناول مختلف شئون السياسة الداخلية والخارجية مما جعل قراءته أمرا ضروريا لكل من يهتم بتتبع الاشتراكية البريطانية ســيما بعد ان تبوأ حزب العمال مقاليد الحكم ٠

وقد ولد هارولد ويلسون فى مارس من عام ١٩١٦ فى مدينــة مانشستر وتلقى علومه من المســتوى الجامعى فى جامعة اوكســفورد حيث حصــل على جائزة جلادســتون التذكارية وعلى منحــة وب ميــدلى الدراسية للشــئون الاقتصادية كما حصل على اجازة الدكتوراه فى الفلسـفة من مرتبة الشرف الأولى فى الفلسفة والسياسة والاقتصــاد ٠ وفى عام ١٩٣٧ عين ويلســون محــاضرا لمادة الاقتصــاد فى تيوكولدج بجامعة اوكســفورد وفى الســنة التالية انتخب عضوا بتلك الجامعة ٠

وفي الفترة من عام ١٩٤٣ ــ ١٩٤٤ كان ويلسون مديرا لادارة الاقتصــاد والاحصــاء بوزارة الوقود وفي عام ١٩٤٥ انتخب نائبا عن مدينة اورمسكيرك بمجلس العموم واســتمر نائبا عن تلك المدينــة حتى عام ١٩٥٠ حيث انتخب نائبا عن مدينة هوتيون التي ما زال يمثلها حتى الآن وفي الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٧ كان ويلســون ســكرتيرا برلمانيــا لوزارة الاشــغال ثم وزيرا للتجارة فيمــا وراء البحار مدة ثمانية أشهر . ومن عام ١٩٤٧ حتى ابريل ١٩٥١ كان وزيرا للتجارة ثم استقال منها عام ١٩٥٤ هو وبيفان احتجاجا على الاسراف في التسلح البريطاني .

وفي عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ اختير هارولد ويلسون رئيسا للجنة التنفيذية لحزب العمال الى ان اصبح رئيسا للحزب بعد وفاة هيوج جاسكيل في عام ١٩٦٢ .

ولهارولد ويلســون مؤلفــات أخرى هي : سياســة جديدة للفحم ، عوضا عن الدولارات ، الحرب على الفقر في العالم ، الهدف في الشئون السياسية .

# تقديم

**فى صيف ١٩٦٣ طلبت الى « دائرة المعارف البريطانية » أن أكتب مقالا مطولا عن حزب العمال البريطانى والمفهوم البريطانى للاشتراكية للكتاب السنوى للدائرة لعام ١٩٦٤ حتى يستطيع السواد الأعظم من القراء الأمريكيين فهم السياسات التى تتبعها « معارضة صاحبة الجلالة » وبرامجها بوضوح أكثر ، ومعرفة الحكومة المتناوبة فى هذه البلاد ٠**

ومن ثم فقد كتبت هذا المقال فى شهرى سبتمبر واكتوبر ، أى قبل وبعد انعقاد مؤتمر حزبنا فى سكاربورو مباشرة ، وضمنته انعكاسا للكيفية التى ينظر بها الحزب الى مشكلات عصر العلم ، وهى الكيفية التى تعتبر أساس الخطب التى ألقيت فى سكاربورو ٠

وجريا على نظامهم المتبع ، فان القائمين بالاشراف على دائرة المعارف البريطانية يعيدون نشر المقال فى الولايات المتحدة فى شكل كتاب منفصل كما ظنت دار ويدنفيلد وينكولسون للنشر ان هذا الكتاب قد يلقى اهتماما فى بريطانيا ٠٠ واذا صرفنا النظر عن التعديلات الصغيرة القليلة التى أجريت أساسا لتغطية مرور الزمن منذ فصل الخريف ، فان هذا الكتاب يضم المادة التى كتبت للقارىء الأمريكى ٠ ويشمل هذا الكتاب أيضا

وبالضرورة عددا من الاشارات التفسيرية والتاريخية التى قد تبدو عادية للقراء البريطانيين ٠

لقد وضع هذا الكتاب فى الفترة التى كان حزب المحافظين يبحث خلالها عن زعيم جديد ، بما وصفه السير الك دوجلاس ـ هيوم ، ـ اللورد هيوم حين ذاك ـ ب ، « العمليات الطبيعية للمشاورة » ٠ ولكن التغيير الذى نجم عن ذلك الموقف كان تافها ، وبعد ذلك بخمسة شهور تبين أن التصحيحات التى يجب ادخالها على النص الأصلى قليلة ٠٠ وبسيطة ٠

ان الشيء الوحيد الذى زاد وضوحا هو زيادة الحواجز قبل انتخابات ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ والتى استمرت قوية طوال فصل الشتاء لكن برغم الضغوط الداخلية والخارجية التى أوقفت انطلاقاتنا السابقة التى كانت تحدث كل أربع سنوات ، لم تتطور الا بعد انتخابات ١٩٥٥ و ١٩٥٩ ، فان الحواجز الحالية بدأت تطلق الآن اشارات الخطر قبل اجراء الانتخابات ، اذ زاد ميزان المدفوعات سوءا واتسعت الثغرة بين الصادرات والواردات نتيجة زيادة الواردات ، وأصدر المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية تقريرا يبعث على التشاؤم استرعى فيه النظر الى تحميل صناعة البناء أكثر من طاقتها ٠ ويواصل الوزراء فى التحذير من زيادة الدخول الشخصية وبالأخص الأجور ، وان رفض اتحاد الصناعات البريطانية فى حزم أية مقترحات قد تعمل على تقييد الأسعار والأرباح وأرباح الأسهم ٠

ولعل أرقام التجارة هى التى تثير القسط الأكبر من الفزع ٠ ففى الدورات السابقة كانت الثغرة فى الميزان التجارى ، أى بين الواردات والصادرات ، والتى ترددت بين ٦٠ و ٧٠ مليون جنيه استرلينى ، تعتبر ظاهرة بالغة الخطورة ، سجل شهر ديسمبر فى عام ١٩٦٣ هذا الرقم ، وفى يناير قفز الرقم الى ١٢٠ مليون جنيه استرلينى ، ثم عاد فهبط الى ٦٨ مليونا فى شهر فبراير فقوبل هذا بارتياح وان كان القلائل هم الذين يستطيعون الشك فى أن الثغرة فى الميزان التجارى والتى تزيد على ٨٠٠ مليون جنيه استرلينى فى العام تخلق موقفا خطيرا ٠ وتدل أرقام التجارة عن الشهور الثلاثة الممتدة من ديسمبر ١٩٦٣ الى فبراير ١٩٦٤ ، والتى صححت فى حينها ، على انه برغم ارتفاع الصادرات بنسبة ١٢٪ بالقياس الى ما كانت عليه فى الشهور نفسها من عام

١٩٦٢/١٩٦٣ فقد ارتفعت الواردات أيضا بنسبة ٢٢٪ فى الفترة نفسها ٠

ان زيادة نسبة الواردات هى التى تثير القلق البالغ ٠ وفى مقال نشر فى مجلة « ثرى بانكس » Three Banks وكتب حينما كان رواج ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ قد بدأت تزداد سرعة ، لفت الأستاذ أ٠ج روبنسون النظر الى ارتفاع « القابلية الحدية للاستيراد » أى ان كل ارتفاع جديد فى الانتاج اقترن بارتفاع نسبة الواردات الى الانتاج القومى ٠

وثمة عنصر هام فى هذه المشكلة ، هو استيراد السلع التامة الصنع وشبه المصنوعة والمواد الكيميائية والسلع الاستهلاكية مع أن كل شخص على علم بالصناعة البريطانية كان يتوقع منا أن ننتج هذه السلع لأنفسنا بأسعار اقتصادية وعلى نحو ينافس نظائرها المستوردة ٠ ولقد تحولت صناعة بعد أخرى من صناعة مصدرة خالصة الى صناعة مستوردة خالصة وهذه الحقيقة تزيد من أهمية الحجج الواردة فى الفصل الثالث بشأن الحاجة الى وضع سياسات قوية محددة لتوسيع نطاق الصناعات القادرة على زيادة الصادرات ، أو للقصد فى الواردات ، والى الحاجة الى اتخاذ اجراءات عامة لتنشيط الصناعة الانتاجية البريطانية وتجديدها٠وبالمثل، يؤكد هذا الفصل أهمية الحجة القائلة بأن الاجراءات المالية ، سواء أكانت رفع سعر البنك ( كما حدث بطريقة غير عادية فى الموقف الذى سبق الانتخابات فى فبراير ١٩٦٤ ) ، أم باعداد ميزانية انكماشية ، لا تؤدى فى حد ذاتها الى اجراء تلك التغييرات فى البناء الصناعى ، اللازمة لاصلاح الميزان التجارى غير الملائم ٠

# الفصل الأول

## ما هي الاشتراكية البريطانية ؟

هل الاشتراكية البريطانية بقية عفا عليهــا الزمن من بقايا الثورة الصناعية الأولى كما يؤكد بعض خصومها أحيانا أو أنها بين الفلســفات السياسية البريطانية هى التى تتلاءم على نحو فريد كما يقول أنصارها مع التحدى الذى تشكله الستينات من القرن العشرين ؟ هذا هو السؤال الذى أحاول الاجابة عليه فى هذا الكتاب الصغير ٠

ينبغى أن نقول أولا ما الاشتراكية البريطانية ؟ وانى أشدد على كلمة « بريطانية » لأنها لا تدين لاشتراكية القارة الا بالقدر اليسير جدا، وجــذورها متأصــلة فى الأفكار والنظم ذات الطــابع البريطانى المميز ٠ وأفكارها هى التعبــير الحــديث عن ذلك التقليــــد العظيم الذى تمثله الراديكالية البريطانية التى جاهدت ـ منذ تحدث جنود كرومويل فى بوتنى ـ فى ســبيل تحويل الامتيــازات التى تتمتع بها القلة الى حقوق للمــواطن ، واخضــــاع الســلطة غير المسئولة للرقابة المنظمة بالطريقة الواجبة ٠ أما التربة التى تأصلت فيها جذور هذه الأفكار فكانت ذلك النظــام البريطانى الفــريد من الاتحاد الاختيــارى ـ كالنقــابة العمالية وجمعيات الصداقة والجمعية التعاونية ، ولا تقل عن هذه شأنا الكنيسة، والمعبد الصغير ٠

كان المرحوم المستر مورجان فيليبس سكرتير حزب العمال ســابقا هو الذى قال ان الاشتراكية فى بريطانيا مدينة لطائفة النظامية بأكثر مما تدين به لماركس ، ولو نسى تجنيس الحروف فى بداية الكلمات وقال : عدم المطابقة « لكان أقرب الى الصواب ان كان هذا يعتبر انتقاصــا من ذلك الاسهام العظيم فى التفكير الاشتراكى بالقرن التاسع عشر من جانب الانجليكان أمثال : « تشارلز كنجسلى وشارلس جور » ٠

ان الاشتراكية البريطانية فى جوهرها ديموقراطية وتطورية ، فطوال تاريخها رفضت الأسلوب الثورى باستخدام القوة المسلحة ، أو اتخاذ الاجراء الصناعى لبلوغ الغايات السياسية ٠ ولم يلق منهج الصنف الذى

أوحت به الثورتان الفرنسية والروسية أية استجابة من جانب الحركة العمالية البريطانية التى لم تكن تعني بالتدمير وانما عنيت بالبنـاء ولم تكن تسعى الى الهبوط بالمستويات العالية وانما سعت الى رفع المستويات الواطئة . وفى الحكومة على المستويين القومي والمحلي بنت قوتها بالتنظيم المتأنى والتثقيف الدائب وبالانتصارات التى حققتها عن طـريق صناديق الاقتراع .

ويرجع اصرارنا على العملية الديموقراطية وتقبلنا قرارات الأغلبية، الى عهد انشاء حزب العمال كوحدة سياسية قائمة بذاتها ففى عام ١٩٠٠ شكلت لجنة تمثيل العمـل بفكرة الحصـول على تمثيل برلمانى مباشر مستقل . وكان تشكيل اللجنة ثمرة الجهود من جانب الحركة النقابية بمساعدة وتعاون الجمعيات والمنظمات الاشتراكية المستقلة والمخلصـة لمبادئها ، وان لم تكن بالغة القوة . وقبل عام ١٩٠٠ كان عدد قليل من النقابيين قد رشحوا أنفسهم بوصفهم من الاحرار بل ومن المحافظين أو بوصفهم العمال الأحرار ، وانتخب بعضهم لاتمام الاجراء الذى اتخذ عام ١٩٠٠ لتشكيل لجنة تمثيل العمل على أساس الاقتناع بأن النظام البرلمانى الذى كانت الطبقة العاملة مستبعدة منه بالفعل ، امتهان وسخرية من كلمة الديموقراطية ، وأن نظمنا التمثيلية لا يمكن أن تكون قومية حقا الا بالانتخاب عنصر عمـالى مستقل للبرلمان ، يكون على درجـة كافية من القوة بحيث يشكل حكومة . وفى عام ١٩٠٦ تحولت لجنة تمثيل العمل الى حزب العمال ، وأصبح التسعة والعشرون عضوا عماليا الذين نجحوا فى الانتخابات العامة تلك السنة أول حزب عمالى برلمانى .

لم يصبح العمال أكبر حزب مفرد فى مجلس العموم الا فى عام ١٩٢٣ ، واذ لم يحصلوا على الأغلبية فى المجلس شكلوا حكومة أقلية بتأييد من الاحرار لا يؤمن جانبه . وبعد ذلك بعام خذلت الحـكومة فى مجلس العموم فلجأت الى البلاد وخذلت أيضا . وفى عام ١٩٢٩ شكلت حكومة العمال الثانية وبتأييد الأحرار مرة أخرى فى أثناء فترة من الرخاء ولكن الأزمة الاقتصادية الكبرى بدأت بعد ذلك بشهور قليلة واذ عجزت الحـكومة فى عام ١٩٣١ عن الاتفـاق على حل اشـتراكى للأزمة أو عن التسليم بمطالب أصحاب المصارف ، تخلت عن الحكم ، وشكل رمزى ماكدونالد ــ بتأييد المحافظين ــ حكومة قومية . ومع ان حفنة من زعماء الحزب ، خانوه كما أطاحت الانتخابات العامة بكثير من أعضائه ، فقـد تكاتف حزب العمال بفضل التضامن الرائع بين النقابات .. واذ بقى

حزب العمال فى المعارضة حتى سقوط حكومة تشمبرلين ، فانه تعلم دروس عام ١٩٣١ ، ووضع أسلوبا عمليا ( وان لم يكن دائما على نحو كاف من التفصيل ) للتخطيط الاشتراكى بما فى ذلك تأميم الصناعات الاساسية الهامة ولتحقيق الامن الاجتماعى الكامل والخدمة الصحية القومية . لكن حزب العمال لم يعد للبرلمان بأغلبية واضحة الا فى عام ١٩٤٥ بعد أن اشترك فى الوزارة الائتلافية التى شكلها ونستون تشرشل فى أثناء الحرب ، واستطاع أن يشكل أول حكومة عمالية ، فى تاريخ بريطانيا برياسة كليمنت آتلى ، وتتمتع بسلطة برلمانية كاملة .

لم تقم حكومة العمال فى أثناء فترة حكمها الأولى ، بتنفيذ جميع المشروعات التى اشتمل عليها برنامجها المشهور باسم «فلنواجه المستقبل» فحسب ، بل وحالنا أيضا ــ وهو ما لا يقل أهمية ــ دون العودة القائلة الى الأسلوب العادى الذى تميزت به العشرينات ، وأظهرت ان العمالة الكاملة التى تحققت فى أثناء الحرب لأول مرة خلال جيل ، يمكن المحافظة عليها فى وقت السلم أيضا . وأبقتها الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٥٠ فى الحكم ولكن بأغلبية ضئيلة للغاية . ولكن تأييدها السريع الباسل للاجراء الذى اتخذته الأمم المتحدة فى كوريا ، والنقص الخطير فى الطعام والمواد الأولية مقترنا بسرعة ارتفاع الأسعار بسبب ما كان للحرب الكورية من تأثير على الاقتصاد العالمى ــ نقول ان هذا كله جعل من المستحيل عليها المضى فى الحكم بهذه الأغلبية الضئيلة . وفى اكتوبر ١٩٥١ دعا كليمنت آتلى الى اجراء انتخابات عامة وطالب الشعب بأغلبية عمالية . وفى تلك الأثناء استطاع المحافظون استغلال التذمر الناتج من النقص العالمى فى السلع ومن ارتفاع تكاليف المعيشة ، وفازوا بمقاعد الحكم بأغلبية لا تزيد كثيرا على أغلبية حكومة العمال التى سبقتهم . وزادت الانتخابات العامة التى أجريت فى عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ من عدد ممثليهم بحيث كانت لهم فى عام ١٩٦٣ أغلبية برلمانية قدرها ١٠٨ فى مجلس العموم المكون من ٦٣٠ عضوا .

ان تنظيم حزب العمال اليوم يعكس فى آن واحد أصوله الصناعية والسياسية . وتقوم ٦٣٠ منظمة حزبية فى الدوائر الانتخابية بنشاط سياسى فى مناطق منفصلة من البلاد ، ويقع على عاتقها واجب اختيار المرشحين البرلمانيين على أساس الترشيحات التى تجريها اتحاداتها السياسية فى الدوائر الانتخابية أو فروع النقابات العمالية المرتبطة بها ، ومن حق اللجنة التنفيذية القومية للحزب رفض الموافقة على المرشح الذى

وقع عليه الاختيار ولو أن هذا الحق لم يمارس الا فى أحوال نادرة جدا ٠

وترسل منظمات الحزب فى الدوائر الانتخابية مع النقابات العمالية المندمجة مندوبين للمؤتمر السنوى للحزب الذى يعقد فى شهر اكتوبر٠ ومن أهم مسئوليات هذا المؤتمر انتخاب اللجنة التنفيذية القومية التى تتكون من سبعة أعضاء تنتخبهم أحزاب الدوائر الانتخابية وخمس سيدات ينتخبهن المؤتمر كله ، واثنى عشر عضوا نقابيا ينتخبهم مندوبو النقابات وعضو تنتخبه الجمعيات التعاونية والاشتراكية ، وأمين صندوق ينتخبه المؤتمر ، وزعيم الشعبة البرلمانية للحزب ونائبه بحكم وظائفهما ٠

وللجنة التنفيذية مهمتان أساسيتان : أولاهما انها تسيطر على تصريف شئون الحزب خارج البرلمان ، من شهر لآخر ، وثانيهما ، أنها مسئولة عن اعداد بيانات الحزب السياسية ، كما تقوم بالاشتراك مع الشعبة البرلمانية ــ التى سنرى فيما بعد أنها هيئة مستقلة تماما ــ باعداد البيان الذى يصدره الحزب لمناسبة الانتخابات ٠

وتقدم البيانات السياسية والقرارات التى تتخذها أحزاب الدوائر الانتخابية والنقابات ، الى المؤتمر السنوى الذى تنحصر أهم وظيفة له فى مناقشة هذه البيانات والقرارات واقرارها أو رفضها ٠

وتعكس المناقشات التى تعالج فيها هذه البيانات والقرارات ، قرارات حزب العمال ككل فى موضوعات الساعة الكبرى ويمكن ادماج هذه القرارات فى برنامج الحزب وسياسته بشرط أن تصادق عليها أغلبية قدرها ثلثا أعضاء المؤتمر ٠ ومن ثم فانها تؤثر تأثيرا عميقا فى الموضوعات الرئيسية وتحدد مادة البرنامج الذى يقدم للناخبين ٠

لكن ، ليس من وظيفة المؤتمر أو اللجنة التنفيذية القومية فرض أى شىء على الشعبة البرلمانية للحزب أو على حكومة العمال ، فحزب العمال البرلمانى هيئة لها استقلالها الذاتى ، تنتخب زعيم الحزب ونائب الزعيم ، وتصرف شئونها طبقا لنظامها الديموقراطى الداخلى ٠

الا أنه لضمان استقلال البرلمان بنص قانون حزب العمال على عدم ارتباط الحزب البرلمانى أتوماتيكيا بقبول أى قرار معين يصدره المؤتمر٠ وعندما تتولى حكومة العمال الحكم فالمفهوم أنه لا يمكن اعتبار أى قرار يتخذه المؤتمر ملزما لها ، ذلك أن حكومة العمال مسئولة أمام البلاد كلها

عن طريق البرلمان ، وعليها اتخاذ القرارات التى تراها صحيحة وسليمة وتتفق مع مصالح البلاد كلها ٠

ولقد أثار اصرار حزب العمال على اقرار سياسته بالتصويت الديموقراطى ، كما أثارت المجادلات التى تجرى فيه واقرارها عن طريق التصويت وفقا للأسلوب الديموقراطى ، سخرية خصومه المحافظين من حين لآخر ٠ وكان من الانتقادات التى وجهت اليه فى السنوات الماضية أن نقابات العمال الكثيرة الأعضاء تستطيع بوساطة «التصويت الجماعى» فرض ارادتها على الحزب كله ٠ ولكن هذا النقد يقوم على سوء فهم لنظام التصويت ٠ فعندما يحتدم الجدل دائما تقريبا لا يكون الانقسام بين النقابات والدوائر الانتخابية وانما يكون بين جناح اليمين المؤلف من بعض النقابات وبعض أحزاب الدوائر الانتخابية وبين الجناح اليسارى المؤلف بنفس الطريقة تقريبا ٠ وواقع الأمر أنه فى تاريخ حزب العمال كله لم تكن هناك غير مناسبتين فقط ـ احداهما تصويت مؤتمر سكاربورو عام ١٩٦٠ فى جانب « التسلح من جانب واحد » خذلت فيهما سياسة تؤيدها أغلبية أحزاب الدوائر الانتخابية وذلك بفضل « التصويت الجماعى » من قبل عدد قليل من النقابات ٠

كيف يحدد حزب العمال عقيدته الاشتراكية ؟ لما كنت مهتما فى هذا المقال بالحاضر والمستقبل دون الماضى ، فيحسن أن ألخص هذه العقيدة بايراد النص الكامل للبيان الذى أقره الحزب فى عام ١٩٦٠ ٠

فبعد انتخابات عام ١٩٥٩ دار جدل عميق استقصائى حول مثل الحزب العليا وأهدافه فى الأجل الطويل ، وبالأخص حول الفقرة الرابعة المشهورة فى دستور الحزب :

« ضمان حصول العاملين باليد أو بالعقل على الثمار الكاملة لجهودهم وعلى أكثر توزيع لهذه الثمار عدالة على قدر الامكان على أساس الملكية المشتركة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل ، وأحسن نظام يمكن الوصول اليه من الادارة الشعبية والسيطرة على كل صناعة أو خدمة ٠

وبصفة عامة تنمية تحرير الشعب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، وبصفة خاصة أولئك الذين يعملون على نحو مباشر على ما يبذلونه من جهد باليد أو بالعقل لتوفير أسباب الحياة ٠٠٠ »

وبعد قدر بالغ من المحاجاة ، كان الكثير منها علانية ، وافقت لجنة الحزب التنفيذية القومية على انه ينبغى عدم حذف هذه الفقرة من القانون

أو تعديلها ، ووافقت بما يشبه الاجماع على تقديم بيان جديد للمؤتمر السنوى يعتبر تفسيرا للفقرة القديمة وليس بديلا منها ، وعندما قدم هذا البيان للمؤتمر فى اكتوبر التالى نال موافقة الأغلبية الساحقة ٠

**وكان نصه كما يلى :**

**حزب العمال البريطانى حزب اشتراكى ديموقراطى مثله الأعلى الرئيسى « اخوة الانسان » وغايته جعل هذا المثل الأعلى حقيقة فى كل مكان ٠**

وتبعا لذلك :

١ ـ فانه ينكر التمييز على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة ويؤمن أن على الناس ان يتبادلوا التقدير والمرتبة على أساس المساواة ، اعترافا بكرامة الانسان الاساسية ٠

٢ ـ واعتقادا منه أنه لا يجوز لأية أمة مهما كان حجمها أو قوتها ، أن تفرض رأيها على أمم أخرى ضد ارادتها أو تحكمها ، فانه يؤيد حق جميع الشعوب فى الحرية والاستقلال والحكم الذاتى ٠

٣ ـ واعترافا منه بأن الفوضى الدولية والنضال من أجل السيطرة بين الشعوب يؤديان حتما الى الدمار العام ، فانه يسعى الى ايجاد نظام عالمى يمكن أن يعيش الجميع فى ظله آمنين ، ولتحقيق هذه الغاية يتعهد باحترام ميثاق الأمم المتحدة ، ونبذ استخدام القوة المسلحة الا للدفاع عن النفس ، والعمل بلا هوادة على نزع السلاح فى العالم ، والغاء جميع الأسلحة النووية ، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ٠

٤ ـ واذ يرفض الاستغلال الاقتصادى لدولة من جانب أخرى ، فانه يؤكد واجب الشعوب الغنية فى مساعدة الشعوب الفقيرة وبذل قصارى جهودها لالغاء الفقر فى جميع أنحاء العالم ٠

٥ ـ وهو يدعو الى العدالة الاجتماعية واقامة مجتمع تلقى الأولوية فيه مطالب من يعانون من الضيق أو الضغط ٠ ويشارك فيه الجميع فى الثروة التى ينتجونها وذلك طبقا لقواعد العدالة ، ولا تعتمد اختلافات الجزاء فيه على المولد أو الارث وانما على الجهد والمهارة والنشاط الخلاق مما يجرى الاسهام به فى تحقيق الخير المشترك ، وتتاح فيه فرص متساوية للجميع ليعيشوا حياة مليئة منوعة ٠

٦ ـ وهو اذ يعتبر السعى وراء الثروة المادية بذاتها ولذاتها ،

شيئا فارغا وعقيما ، فانه ينبذ مذاهب الرأسمالية القائمة على التملك والأنانية ، ويسعى ـ بدلا من ذلك ـ الى خلق مجتمع اشتراكى يقوم على الزمالة والتعاون والخدمة التى يستطيع فيها الجميع المشاركة تماما فى تراثنا الثقافى .

٧ ـ وهدفه ايجاد مجتمع لا طبقى تستأصل منه جميع الحواجز الطبقية والقيم الاجتماعية الزائفة .

٨ ـ ويؤمن أنه لضمان العمالة الكاملة ، وزيادة الانتاج ، وثبات الأسعار واستمرار رفع مستويات المعيشة ، يجب أن يخطط اقتصاد البلاد ، وأن تصبح جميع تركيزات السلطة لمصلحة المجتمع ككل .

٩ ـ ويدافع عن الديموقراطية فى الصناعة وعن حق العمال بالقطاعين العام والخاص فى أن يؤخذ رأيهم بالكامل فى جميع القرارات الهامة التى تتخذها الادارة ، وبالأخص فى القرارات التى تؤثر فى أحوال العمل .

١٠ ـ وهو على اقتناع بأن هذه الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق توسيع نطاق الملكية المشتركة على نحو يكفى لكفالة سلطة المجتمع على القوى التى تتحكم فى الاقتصاد ، وتتخذ الملكية المشتركة أشكالا منوعة بما فى ذلك الصناعات والشركات التى تملكها الدولة ، والتعاون الانتاجى والاستهلاكى ، وملكية البلديات والمشاركة من جانب المال العام فى المؤسسات الخاصة . واعترافا منه بأن لكل من المشروع العام والخاص مكانا فى الاقتصاد ، فانه يؤمن بأن زيادة التوسع فى الملكية المشتركة يجب أن يتقرر من حين لآخر على ضوء هذه الاهداف وتبعا للظروف ، على أن تؤخذ آراء المعنيين من العمال والمستهلكين فى الاعتبار الواجب .

١١ ـ ويدافع عن سيادة الفرد وحريته ضد تمجيد الدولة ، وعن حماية العمال والمستهلكين وجميع المواطنين ضد أى استخدام للقوة التعسفية سواء من جانب الدولة أو من جانب السلطات الخاصة أو العامة، ويقاوم جميع أشكال التميز والتعصب الجماعيين .

١٢ ـ وبوصفه حزبا ديموقراطيا يؤمن بأنه لا وجود لاشتراكية بدون حرية سياسية ، فانه سيعمل على الوصول الى الحكم والبقاء فيه عن طريق النظم الديموقراطية التى صمم دائما على تقوية وجودها والدفاع عنه ضد جميع التهديدات من أية جهة .

تلك هي الاهداف الثابتة للاشتراكية البريطانية . ولكن ظروف عالم ما بعد الحرب ، وبصفة خاصة امتزاج الزيادة في الرخاء الخاص مع انخفاض المركز القومي مما تميز به التاريخ البريطاني طوال السنوات الخمسينية ، كل هذا أدى الى خلق مهمة جديدة عاجلة لحزب العمال البريطاني ـ ألا وهي ايجاد ديناميكية جديدة في حياة بريطانيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فمنذ عام ١٩٤٥ تخلت بريطانيا طواعية عن أعظم وأكبر امبراطورية استعمارية أنشئت في تاريخ الجنس البشرى . وان حزب العمال لفخور بأن هذا النبذ للاستعمار والتحول من امبراطورية الرجل الابيض الى كومنولث متعدد الاجناس ، استهل في أثناء رياسة مستر آتلي للوزارة في عام ١٩٤٧ ، وحينما استمرت حكومات المحافظين المتعاقبة في اتباع هذه السياسة في آسيا وفي افريقية كان في استطاعتها الاعتماد على تأييد العمال .

الا أنه من سوء الحظ أن اقترنت تصفية الامبراطورية في أثناء السنوات العشر الاخيرة بما يعتبره كثير من المراقبين فيما وراء البحار ، تدهورا مفزعا في مركز بريطانيا في العالم وذلك لسببين أساسيين ، أحدهما انعدام الغرض في التوجيه المركزى للسياسة في وستمنستر ، والآخر اقتصاد يسير في طريق الضعف في الخارج .

وفي عام ١٩٦٢ عبر مستر دين اتشيسون عن قلق كثير من أصدقائه البريطانيين حينما قال :

« لقد فقدت بريطانيا العظمى امبراطورية ولكنها لم تعثر بعد على دور لها . ومحاولة أداء دور منفصل ـ أى دور منفصل عن أوربا ، دور يقوم على « علاقة خاصة » مع الولايات المتحدة ، دور يقوم على تزعم « الكومنولث » الذى ليس له كيان سياسي أو وحدة أو قوة ويتمتع بعلاقة اقتصادية ضعيفة غير مأمونة عن طريق الانتماء الى منطقة الاسترليني وسياسة التفضل في السوق البريطانية ـ أقول ان هذا الدور أوشك أن يصبح عديم النفع .

ان بريطانيا العظمى ، بمحاولتها العمل بمفردها وفي أن تصبح سمسارا بين الولايات المتحدة وروسيا ، بدت كأنها تتبع سياسة ضعيفة في مثل ضعف قوتها العسكرية وفي رأيي أن حكومة صاحبة الجلالة تحاول الآن ـ وعن حكمة ـ العودة الى أوربا التي طردت منها ، ويبدو أن المعركة مريرة كتلك المعارك التي دارت في أيام سابقة » .

واصدر هارولد ماكميلان الذى تملكه الغضب استنكارا عن طريق

منظمة الأعمال الكبرى ، هو معهد المديرين ، لكن لا هو ولا المستر تشيسون استطاعا الوصول الى لب الموضوع. لقد أخطأ المستر اتشيسون فخلط بين بريطانيا حاليا بعد ما وصلت اليه في أثناء حكم المحافظين الذى مضى عليه اثنا عشر عاما وبين بريطانيا التى يمكننا أن نصل اليها ، بريطانيا الحقيقية التى هى نحن .

لقد انقضى اثنا عشر عاما تعثرنا فيها وراء جميع الدول الصناعية المتقدمة الاخرى تقريبا فى الانتاج الصناعى والصادرات ، وانتهت جميع محاولاتنا المذبذبة للتنمية الاقتصادية الى أزمة اقتصادية تبعها فرض القيود والتروى فى الركود ، وازداد الاضطراب الذى أصاب احساسنا بالغرض والاتجاه . وانقضى عامان فى جمود تام حتى عن التفكير فى مزيد من السياسات الاقتصادية الديناميكية الجديدة على حين اننا حاولنا الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة على أمل أن يمدنا ذلك بحافز خارجى لزيادة الجهد الذى خيل لنا اننا عاجزون عن بذله من تلقاء أنفسنا . وكانت هذه المفاوضات الطويلة ـ التى سوف نعرض لها فى فصل آخر ـ متناهية الصعوبة ، بل لقد قال البعض انها مستحيلة ، لانها أجريت فى وقت كنا نواجه فيه أخطر أزمة اقتصادية منذ انتهت الحرب . ومهما يكن من أمر، فان قطع المفاوضات فى يناير عام ١٩٦٣ أدى الى نشوء حالة من الانزعاج وخيبة الأمل لأنه كشف بوضوح عن وجود فراغ سياسى ، اذ كانت جميع سياسات الحكومة الاقتصادية قائمة على الدخول الى أوربا فانهارت كلها حينما خاب هذا الامل .

وطوال سنوات الركود الخمسينية ، كانت المعارضة العمالية تدعو الى انتهاج سياسات للتنمية الاقتصادية ، أقوى ثباتا ، وبدأ الفرض الاقتصادى يلعب دورا مركزيا أكثر باضطراد فى سياستنا عاما بعد عام، بحيث انه اذا سأل أحد مندوبى الصحف أو التليفزيون أحد زعماء حزب العمال عما نجعل له الأولوية الاولى فستكون الاجابة دائما أنها استعادة ديناميكية بريطانيا الاقتصادية .

وفى عام ١٩٦١ وافق مؤتمر الحزب بأغلبية ساحقة على بيان عن السياسة الجديدة « معالم الستينات » . ومع أن البيان يعالج أولوية مشكلات التعليم والأسكان وندرة أراضى البناء والمعاشات والامن الاجتماعى والضرائب ، كان موضوعه الاساسى التوسع الاقتصادى .

وفى هذا الاطار سوف ندرس فى الفصول التالية المشكلات التى تواجه بريطانيا المعاصرة وجواب الاشتراكية عليها .

ليذكر معظم الذين يتساءلون عما اذا كانت الحركة الاشتراكية في بريطانيا قد ظلت على قيد البقاء بعد أداء رسالتها التاريخية ، أن حـزب عمال مطلع هذا القرن شكل لمكافحة الفقر والجوع والقذارة والاستغلال ، تلك الأدواء التى كانت تراثا خلفته للملايين من شعبنا رأسـمالية القرن التاسع عشر .

فهل أدى رفع مستويات معيشة العمـال وتحسين حالهم - وان لم يستأصل الفقر - الى جعل الاشتراكية بالية ؟

تكمن الاجابة على هذا السؤال فى طبيعة المجتمع المتغيرة ، وفي نشوء مشكلات جديدة فشلت الافكار السياسية الراسخة فى حلها، هذه المشكلات تتمثل فى الافتقار الى الديناميكية الاقتصـادية والغرض وفى المتناقضات الجديدة الكبرى التى تنطوى عليها الحياة الاقتصادية المعاصرة ، وفى نمو قيم وعلاقات اجتماعية خاطئة ، بل وفى دوافع جديدة وبعيدة عن الاخلاق، فى حياتنا الوطنية .. ان سلامة الاشـتراكية ، فى رأى حزب العمال ، تكمن فى اجابتها على هذه المشكلات .

# الفصل الثانى

## بريطانيا فى الستينات

لعبت بريطانيا ، فى السنوات الست التى أعقبت الحرب ، دورا رئيسيا فى انعاش أوربا اقتصاديا من آثار الحرب « كنا مفلسين » على حد قول السير ونستون تشرشل عام ١٩٤٥ ، فقد افرغنا فى المجهود الحربى المشترك وبغير ماحد ، ما تجمع لدينا من أصول رأسمالية خلال قرن ونصف قرن من التجارة العالمية . وأصيبت الاستثمارات فيما وراء البحار - حوالى ١١٨ر١ من مليون الجنيه الاسترلينى من مجموع قدره ٤٠٠٠ر٤ مليون جنيه وفى بعض مسارح الحرب الرئيسية كدسنا ديونا ضخمة فى شكل أرصدة استرلينية بلغت حوالى ٣٠٠٠ر٣ مليون جنيه . معنى هذا أنه بينما كان العالم مدينا فى عام ١٩٣٨ لكل رجل وامرأة وطفل فى بريطانيا بمتوسط قدره ٨٠ جنيها استرلينيا للفرد أصبح كل واحد منا فى بريطانيا مدينا لبقية العالم عام ١٩٤٥ بمتوسط عشرين جنيها استرلينيا بالنسبة الى الفرد . ولقد راحت تجارة صادراتنا ( التى كانت غير كافية حتى فى أيام الكساد عام ١٩٣٨ لتغطية نفقاتنا ) ضحية للجهد المشترك ، لان نقص البواخر فى معركة الاطلنطى التى استمرت ثلاث سنوات ، حال دون المحافظة على طرق التجارة القديمة الراسخة ؛ ولهذا انخفض حجمها الى أقل من ٣٠٪ مما كانت عليه قبل الحرب .. وكان قانون الاعارة والتأجير - الذى قدمت الولايات المتحدة بمقتضاه بلا مقابل جزءا كبيرا من الطعام والمواد الأولية اللازمة لابقاء بريطانيا على قيد الحياة ودعم جهودها الحربى شرطا ضروريا لكسب الحرب ، الا أنه كان يعنى اختفاء تجارة صادراتنا تماما .. ولقد أنشأ العملاء التقليديون صناعاتهم الوطنية ، وأنشأ كثيرون اتصالات جديدة مع الموردين الامريكيين الذين أبوا التنحى عنهم .

وفى الوقت ذاته صعب جدا على بريطانيا أن تشق طريقها فى الحياة نتيجة عجزنا عن شراء ما كان يلزمنا من الغذاء والمواد الأولية من موردينا التقليديين . وأنهكت الحرب قواتنا واحتل العدو أجزاء كبيرة من أوربا وآسيا : وهكذا أرغمنا - مع بقية العالم - على شراء طعامنا وموادنا الأولية

من الولايات المتحدة ٠٠ وكانت المؤن شحيحة والدولارات نادرة : فارتفعت الاسعار وتحولت عناصر التجارة ضدنا بشدة ٠٠ وفي هذه اللحظة وبعد انتهاء الحرب بأسابيع قليلة فقط ، انتهى العمل فجأة بقـــانون الاعارة والتأجير - وهو عمل اعترف الرئيس ترومان فيما بعد بأنه كان «خطأ» ٠ وفي هذه الظروف اضطررنا للدخول في مفاوضات قرض الدولارات الكبير وكان من شروطه أن فرضت الولايات المتـحدة قابلية للتحويل والتمسك بعدم التمييز برغم الريب التى أبدتها الحكومة البريطانية ٠ وترتب على ذلك أنه في عام ١٩٤٧ ، حينما كان ينبغي تنفيذ هذه الشروط ، ضاع هذا القرض سريعا بعد أن كانت الغاية منه اعادة تعمير بريطانيا ٠

ولولا فكرة مشروع مارشال السخية بعيدة الخيال والتعاون الاوربى الأوثق عن طريق منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى التى انبثقت عنه لانهار اقتصاد أوربا وتفشت المجاعة والبطالة في مناطق كبيرة من أوربا القارية وسقطت لقمة سائغة بين براثن الشيوعية ٠

واذ تولت حكومة العمال المتمتعة بأغلبية كبيرة ولأول مرة مقـاليد الحكم ، انصرفت بريطانيا لمهمة بناء نظامها الانتاجى المدمر غير الصالح٠ كانت الصناعات الاســـاسية كالصلب والكيماويات - التى كانت كافية لمواجهة طلبات اقتصاد ما قبل الحرب برغم انخفاض طاقتها كثيرا - عاجزة تماما عن مواجهة احتياجات بريطانيا بعد الحرب ، وكان لا بد من توزيع الموارد النادرة بغية توسيعها ٠ كذلك فان صناعات أخرى كالفحم والقطن كانت قد لعبت دورا هاما في طابع صادراتنا قبل الحرب ، انهارت تماما نتيجة للحرب كما دمرت المصانع ومحطات توليد الكهربا أو أصيبت بعطب، وكذلك دمر أربعة ملايين من الاثنى عشر مليون منزل الموجودة في بريطانيا، وكان ثمانية ملايين رجل وامرأة بريطـانيين ملحقين بالقوات المسلحة أو يعملون في مصانع الذخيرة ٠ وكانت المواد الجوهرية اللازمة لادارة عجلة الانتاج ثانية وتوفير الانطلاق الى أســواق التصدير غير ميسور الحصول عليها بالفعل ٠

ومضت حكومة العمال في بريطانيـا تؤدى مهمتها في مواجهة هذه الصعاب الرهيبة ٠ ان ابقاء القيود التى فرضت في وقت الحرب ، ووضع نظام من الأولويات القاسية ، مما يلزم للانعاش الاقتصادى وان كان بغيضا لدى الشــعب ٠ واصطناع التقشف ، ومواصلة تطبيق نظـام التوزيع بالبطاقات بعد الحرب - كل ذلك كان ضروريا اذا شئنا البقاء والحياة ٠

وفي عام ١٩٤٧ كان انتاجنا بالمعنى الحقيقى على ما كان عليـه عام

١٩٣٨ ، وفى العام نفسه زادت صادراتنا عما كانت عليه قبل الحرب ٠ وفى نهاية السنوات الأربعينية كنا نتزعم الحلف الأوربى فى الانتاج والصادرات واستثمار رأس المال ٠ وفى التقدم نحو سد ثغرة الدولار ٠ وفى عام ١٩٥١ زاد المنتج القومى الكلى بنسبة ٢٤٪ وزادت الصادرات بنسبة ١٩٪ بالقياس الى ما قبل الحرب ٠

ولكن مشكلتنا كانت لا تزال مظلمة اذ بالرغم من أن صادراتنا قد انتعشت وأصبحت قادرة فى عام عادى على دفع قيمة وارداتنا ، كنا لانزال مثقلين بالديون القصيرة الاجل التى تراكمت على صورة أرصدة استرلينية بلغت قيمتها ١٦٨ر٤ من مليون الجنيه الاسترلينى ، وكان هذا العبء قد تكدس أساسا فى أثناء الحرب ٠ وفى عام ١٩٥١ كما فى سنوات كثيرة منذ ذلك الحين ، كانت أية نسمة خفيفة من الصعوبات الاقتصادية تؤدى الى السحب من تلك الارصدة وترغم بريطانيا على اجراء التعديلات اللازمة٠ كان لابد وهو ما نأمل أن يتم ـ من معالجة الامر عن طريق العمل الدولى ، واصلاح النظام النقدى بالعالم غير السوفييتى ٠

فى ذلك العام فاز المحافظون فى الانتخابات وتقلدوا الحكم طيلة اثنى عشر عاما وخلال عقد تحسنت فيه الاحوال الاقتصادية بدرجة بالغة، زال ماكان العالم يعانيه من النقص فى الغذاء والمواد الاولية ٠ ومنذ عام ١٩٥١ تحركت لصالحنا عناصر التجارة أى النسبة بين أسعار الواردات وأسعار الصادرات وهى النسبة التى ساءت بنسبة ٣٢٪ فيما بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥١ ولو جعلنا من عام ١٩٥١ سنة الاساس لكانت هذه العناصر تعادل ٧٦ فى المائة فى منتصف عام ١٩٦٣ هذا التحسن فى عناصر التجارة البالغ ٢٤ فى المائة ، كان معادلا لكسب مفاجىء قيمته ٩٧٠ مليون جنيه استرليتى فى ميزان مدفوعاتنا ويمكن قياس حجم هذا الكسب غير المنتظر اذا عرفنا أن ايراداتنا من الصادرات فى عام ١٩٥١ بلغ ٤٠٠٠ مليون جنيه ٠

وبرغم هذه العوامل المواتية ، كشفت الاثنا عشر عاما التى تلت عام ١٩٥١ عن وضع اقتصادى مؤسف ، اذ ظلت احتياطياتنا من الذهب والعملات القابلة للتحويل فى عام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ مثلها بالفعل فى عام ١٩٥١ ٠ وكان سجلنا فى الانتاج والصادرات والاستثمارات أسوأ محل تقريبا بين الدول المتقدمة فى العالم الغربى ٠ ويدل الجدول التالى على أرقامنا المقارنة ٠

## الاستثمار الثابت الاجمالى

## كنسبة مئوية من المنتج القومى الاجمالى

| | الولايات المتحدة | المملكة المتحدة | المانيا الغربية | فرنسا | ايطاليا |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٢ | ١٥ر٨ | ١٧ر٤ | ٢٥ر٤ | ١٩ر٦(١) | ٢٣ر٧ |

## البلاد الصناعية

## الانتاج فى الصناعة التمويلية بالنسبة الى

## الساعة الواحدة

## ١٩٥٨ ــ ١٠٠

| | الولايات المتحدة | المملكة المتحدة | المانيا الغربية | فرنسا | ايطاليا |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٣ | ٨٨ | ٩١ | ٨١ | ٦٩ | ــ |
| ١٩٥٧ | ٩٩ | ٩٩ | ٩٧ | ٩٢ | ١٠٠ |
| ١٩٦٢ | ١١٨ | ١١٣ | ١٢٢ | ١١٩ | ١٣١ |

## بريطانيا فى الستينات

## الصادرات من المصنوعات

## نسبة الحصص فى المائة الى القيمة الكلية

| | الولايات المتحدة | المملكة المتحدة | المانيا الغربية | فرنسا | ايطاليا | اليابان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ٢٦ر٢ | ٢١ر٥ | ١٢ر٠ | ٩ر٠ | ٣ر٢ | ٣ر٨ |
| ١٩٦٢ | ٢٠ر٤ | ١٥ر١ | ٢٠ر١ | ٩ر٣ | ٦ر٠ | ٧ر٥ |

(١) الاستثمار الفرنسى فى المبانى دونه بكثير فى البلاد الأخرى .

هذه حقائق قائمة بالنسبة الى أمة عظيمة قبلت بغير ما ضرورة معدلا من التنمية الاقتصادية ، ومركزا فى العالم دون ما تمليه مقدراتها وصفاتها واحتياجاتها الحقيقية • ومن حق أصدقاء بريطانيا أن يتساءلوا عن السبب •

وجوابا على هذا السؤال فانى أرفض بصراحة كل ما يوحى بأننا فقدنا الصلابة وأن تدهورا طرأ على مركزنا الاخلاقى وعزيمتنا وارادتنا على العمل •

ان بريطانيا لم تصبح أمة من الدرجة الثانية •

انما الخطأ فى رأى قطاع كبير من الرأى العام البريطانى ـ خلاف حزب العمال ـ هو السياسة الاقتصادية التى اتبعناها طوال هذه السنوات الاثنتى عشرة ، وفى جو الجمود والركود الذى نشأ عن مواقف حكومة المحافظين •

هناك سمتان يجب تمييزهما • أولاهما السياسة الاقتصادية للحكومة البالية التى أدت بالضرورة الى فترات طويلة من الركود ، والاخرى نقص الخيال وانعدام الدافع فى قطاعات كبيرة من الصناعة البريطانية ، وبالأخص الفشل فى تنمية درجة كافية من الديناميكية فى هجومنا على أسواق التصدير • وسأعالج كلا منهما بدوره •

**سياسة « قف ـ انطلق » الحكومية :**

اعتمدت حكومة المحافظين طوال اثنى عشر عاما على الاسلوب البالى القائم على تنظيم الاقتصاد بالوسائل النقدية ، واقتضى ذلك المغالاة فى أسعار الفائدة ، وأدى الى عدم كفاية الاستثمار والابتكار • ولكن عدم كفاية الاستثمار والابتكار كان السبب الاساسى فى فشلنا ، ومن ثم فان سياسات المحافظين زادت من خطورة عللنا الاقتصادية التى كان المفروض انهم سيعالجونها • وعلاوة على ذلك فان التقديرات الانتخابية فرضت نمطا دوريا على اقتصادنا وتقدمنا الاجتماعى ، فتبدأ فترة طويلة من الركود بعد كل انتخاب ، بسبب القيود الحكومية الصارمة ، ويعجز الانتاج عن الارتفاع ، بل انه قد يزداد انخفاضا • وكلما اقتربت الانتخابات فرضت عوائق محمومة عوائق تتكون بطبيعتها أساسا من تنشيط مشتريات السلع الاستهلاكية فى الأسواق المحلية ولكن هذا الانفجار المفاجىء يجلب فى أعقابه أزمة اقتصادية جديدة بسبب عدم كفاية التوسع فى

الطاقة الانتاجية ، اذ يشتد الضغط على المصادر النادرة فيؤدى الى أعناق زجاجات فى الطاقة والعمال المهرة والى تضخم محلى الطابع : فالتكالب على العمال وعوامل الانتاج الاخرى النـادرة يؤدى الى تضخم التـكاليف ، ويجتذب انطلاق الطلب الاسـتهلاكى على السلع مزيدا من الواردات ــ الطعام والسلع الاستهلاكية ، ويؤدى ازدياد النشاط فى السوق الداخلية الى عجز تجارة صادرات البلاد · ويزداد هذا العجز سوءا باطالة مواعيد توريد المعدات الرأسمالية ·

وهـــذا يؤدى الى أزمة فى ميزان المدفوعـات ، وبســـبب مركز احتياطياتنا المعرض للتهديد ، تزداد هذه الأزمة تفاقما حتى تنتهى بالهجوم على الاسترلينى ·

واذ يركب الفزع الحكومة بسبب ضياع الذهب والعملات تلجأ الى اجراءات عنيفة كفرض أسعار فائدة عالية وشن هجوم عام على ثقة دوائر الأعمال · وفى الوقت ذاته فان الخفض الشديد فى مصروفات الحكومة على الخدمات الاجتماعية وعلى ذلك المجال الكبير من الانفاق الرأسمالى الذى يخضع لسيطرة الحكومة ، يزيد من حصة الآثار الانكماشية · ومن ثم يشتد التضييق على المصارف ، وتتعرض النقابات للتهديدات بتجميد الأجور ، وتضيق الحكومة من نظام الشراء بالتقسيط ( تمـويل الائتمان الاستهلاكى ) ، وتصدر ميزانية طوارىء ترفع الضرائب التى يقع عبئها أساسا على الأخص على سلع الاستهلاك الشعبى ، فتضطر للاقتراض فى الخارج على نطاق يتسم بالاسراف ·

وتعود الطمأنينة الى رأس المال الأجنبى ، ويصبح الاقتصاد «متينا» مرة أخرى ــ وتهبط بريطانيا الى العمل دون طاقتها وتلجأ الحكومة الى اجراء يؤدى الى تقصير ساعات العمل ، وتزداد البطالة فى سوق العمـل حدة كلما تكررت الدورة · ويحتاج الأمر عادة الى عامين لتحـــدث هذه العمليات « باعثة الصحة » أثرها فى الاقتصاد · وبينما تحــــدث هذه الاجراءات أثرها تبلغ البطالة والتذمر الاقتصادى نقطة تتعرض عنـدها الآمال الانتخابية للخطر مرة أخرى · فيقال للبلاد ان هناك الآن مجـــالا مستحبا للمناورة فى الاقتصاد ، واننا لانستطيع أن نتحمل البطالة فى هذا العصر الحديث ، وان ميزان المدفوعات متين ( لأن الواردات ، وعـلى الأخص المواد الأولية قيدت على نحو مصطنع ) ، وان اتخاذ اجراء للتغلب على التضخم ليس محترما من الناحية الفنيـــة فحسب ــ كما يقــول الاقتصاديون منذ عام ــ وانما هو أيضا ضرورة ملحة ·

وباقتراب الدورة البرلمانية من نهايتها يصبح التوسع هو الحالة السائدة • فتلغى القيود المفروضة على القروض الاستهلاكية ، وتشجع وسائل الاغراء الجديدة التى يبتكرها التجار ، بل وتخفف حملة الدعاية للادخار القومى ، ويتحسن الانفاق على الخدمات الاجتماعيـــة وبالأخص التعليم الذى كان أول ضحية لحملة التقييد • وتعلن خطط جديدة تعــد بمزيد من الانفاق ، اذ ينبغى أن يشــترك صــاحب معــاش كبير السن ، والمريض ، والصغير فى رخائنا المتزايد • ويكتشف وزير الخزانة ، عند افتتاحه صندوق ميزانية مستر جلادستون العتيقة ، أكثر الأســباب الاقتصادية احتراما ليقدمها لمجلس العموم الآمل فى خفض فى الضرائب تبلغ قيمته مئات الملايين من الجنيهات ويفرج عن أقساط أخرى من قروض ما بعد الحرب كمورد تكميلى للميزانية لزيادة الانفاق ــ كل ذلك باسم تجهيز المضخة القومية وبلا اعتبار بالطبع للتأثيرات الانتخابية السعيدة •

هذا النمط الدورى ليس بصورة من وحى الخيال • انه يصف بالدقة ماحدث فى أثناء السنوات السبع الماضــية • فقد فاز المحــافظون فى انتخابات عام ١٩٥٥ باجراء خفض فى ضريبة الدخل استهوى النــاخبين وعلى أثر انتهاء الانتخابات بدأت الأزمة الاقتصادية • وفى مدى خمسة شهور من الانتخابات قدم وزير المالية ميزانية تكميلية زادت فئـــات الضرائب زيادة كبيرة ، ووضعت الفرامل على التوسع •• وفى عهــد وزراء الماليــــة المتعاقبين ، المستر بتلر والمســتر ماكميــلان والمستر ثورتيكروفت ، ضغط الانتاج حتى وصل الى مستوى ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ ، وارتفعت أسعار الفائدة الى ٧ فى المائة وهو أعلى مستوى بلغته فى مدى قرابة أربعين عاما ، وخفضت بشدة برامج الانفاق من جانب الحــكومة والهيئات المحلية •

وعندما اقتربت انتخابات عام ١٩٥٩ ، وحقق الانكماش التـــوازن فى موقف ميزان المدفوعات ، أدار وزير المالية الجديد مستر هيشــكوت أمورى عجلة الرخاء الذى يصحب الانتخابات ، فزاد الانتــاج الذى ظــل راكدا ثلاث سنوات ، وانخفضت أسعار الفائدة انخفاضا كبيرا ، وأعلن عن اجراء تخفيضـــــات هائلة فى الضرائب ، وزادت برامج مصروفات الحكومة والسلطة المحلية زيادة كبيرة •

واذ انتهت الانتخابات عادت الأزمة مرة أخرى ، فووجهت برفع أسعار الفائدة الى المستويات المعروفة فى أوقات الأزمات ، وكانت الغاية منها اجتذاب العملات الصعبة وبتكلفة كبيرة ، وعاد الانتاج فثبت عنــد

مستوى مابعد الانتخابات . وفى عام ١٩٦١ كرر نمط عام ١٩٥٧ نفسه رفع سعر النيل الى ٧٪ ، القيود المفروضة على تمويل القروض ، اجراء خفض فى المصروفات المحلية والحكومية ، محاولة تجميد الأجور ، والانكماش وما يستتبع ذلك من زيادة البطالة .

وعندما اقتربت الانتخابات مرة أخرى ، أصبح التضخم من جديد هو الحالة السائدة : تحديد أسعار الفائدة ب ٤٪ ، تخفيضات كبيرة فى الضرائب ، توسع مصروفات الحكومة والسلطات المحلية ، اعانات مالية كبيرة للصناعة الكاسدة . كل هذه الاجراءات استخدمت لتنشيط الانتاج الذى كان لايزال فى أوائل صيف عام ١٩٦٣ أقل من ذروته فى عام ١٩٦٠ وبدأ الانتاج يتحرك مرة أخرى .

وفى هذا العام الأخير ، ١٩٦٣ ، زاد عنف دورة المحافظين أى « التوقف والانطلاق » كثيرا ، وبدأت بخفض أسعار الفائدة الى ٤٪ وتخفيف فى القيود المفروضة على الشراء بالتقسيط ، أعقبته تخفيضات فى الضرائب . وعلى عكس العام السابق فان هذه الامتيازات لم تقتصر على الأثرياء : وانما أفادت الناخب الحدى : وتعاقبت الامتيازات ، الواحد تلو الآخر ، بسرعة مذهلة ، فأفاد المسنون من اعادة دفع ضرائب وقت الحرب ، ومن تخفيف شروط الحصول على المعاشات . وخفضت ضريبة المشتريات على عدد من السلع الاستهلاكية الشعبية ، وأعقب ذلك تقديم اعانات مالية كبيرة للصناعة الكاسدة نظرا لأنها اثبتت أنها بطيئة جدا فى زيادة مصروفات الحكومة . ولم يكن هناك ادعاء جديد بأن المصروفات العامة يجب أن تخفض حتى يمكن خفض الضرائب ، وانما كان ينبغى أن يتم تجديد بريطانيا بالمبادأة الحكومية . وبينما كانت تقارير لجان الخبراء تتكدس فى الوقت المناسب لاجراء الانتخابات ، بذلت وعود براقة من بينها عدد كبير من مقترحات العمال الأصلية التى كان المحافظون يعارضونها ويسخرون منها الى عهد قريب .

وأعقب اختزال برنامج بناء المدارس بذل وعد بانفاق ٣٨٥ مليون جنيه استرلينى عليها ، وأعقب ضغط ميزانيات الجامعات بحماقة بذل وعد بزيادة الاستثمار بمبلغ ٣٥٠٠ مليون جنيه استرلينى أخرى فى مدى عشر سنوات . ووعدت الحكومة بانفاق ٨٩٣ مليون جنيه استرلينى على المستشفيات ، ٢١٤ مليون جنيه على خدمات الرفاهية . وبعد أن أوقف هدف الاسكان القومى لمدة عشر سنوات ، زاد بمقدار الثلث . على أن تخضع الأرض للبيع الاجبارى لتجنب التمادى فى المضاربات . وأعيد

تعديل القانون الذى يطلق أيدى أصحاب المنازل فى معاملاتهم مع السكان بصرامة وتقرر زيادة الانفاق الرأسمالى من الأموال العامة بنسبة النصف على الأقل اذا قدر لبرنامج المحافظين أن ينفذ . وليس ثمة ادعاء بأن هذا البرنامج يمكن تمويله بدون حدوث تضخم مالم يتسع الانتاج القومى . فحكومة المحافظين التى وضعت برنامج العمال الأكثر تواضعا فى أثناء انتخابات عام ١٩٥٩ بأنه « مستحيل من الناحية المالية » قبلت الآن وجهة نظر العمال كاملة ، وتحدت العمال أن يقولوا أى البرامج يختزل .

ان مالم يفعلوه هو قبول منطق الرغبة الجديدة ، والحاجة للتخطيط الدقيق وبالأخص التخطيط الاقليمى وتنسيق الحكومة والنشاط الاقتصادى الخاص . كان هذا الفشل هو الذى قلل فى الماضى من توسع بريطانيا الصناعى وهبط به الى جزء صغير من المعدل اللازم لتنفيذ البرنامج الجديد .

ان النزاع السياسى المالى لايدور حول برنامجين متنافسين ، وانما يدور حول الاجراءات اللازمة لضمان زيادة الانتاج والتى تستطيع وحدها دعم برامج الانفاق الاجتماعى بغير التردى فى هوة التضخم (١) .

**الديناميكية المفقودة** ــ ان القول بأن الصناعة البريطانية بصفة عامة فقدت ديناميكيتها يعتبر مسبة بالنسبة لعدد كبير من المنشآت الصناعية ، ولآلاف من المديرين ، وخبراء الانتاج ، وفريق التصميمات والعلماء ــ وبالأخص شبابهم الذين يعتبرون أكفاء كأمثالهم فى أى جزء من العالم . ومعناه تجاهل النجاح البعيد المدى الذى حققته الشركات الصناعية الفردية فى الصناعة ، وقصص النجاح الذى لايبارى والذى حققته الصناعات التى يملكها القطاع العام كالفحم والغاز والكهربا ، وهى ثلاث فقط من الصناعات التى أحدثت ثورات فنية أدت الى ادخال تحسينات مدهشة فى الطاقة الانتاجية .

أما وقد قلت هذا ، فان هناك سببا يدعو للقلق الشديد من ناحية نشاط الصناعة فى بريطانيا ، ذلك أن الاختلاف بين أكثر المؤسسات

---

(١) كتبت الفقرة أعلاه فى أكتوبر عام ١٩٦٣ عندما بدأت الواردات فعلا فى الزيادة على نحو لا يتلاءم مع الانتاج والصادرات . وفى الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ . زادت الثغرة التجارية اتساعا على نحو خطير وزاد ترقب اتخاذ اجراءات قيدية جديدة .

وأقلها كفاية ، أعظم من الاختلاف بين الطاقة الانتاجية هنا وبينها فى أمريكا ٠

لقد أبدت شركات كثيرة جدا أدلة على تصلب شرايينها وعـــدم استعدادها للأخذ بالفنون الحديثة والتحرك مع الزمن ٠٠ وبدلا من أن تؤدى حركة الادماج الكبيرة وموجة عروض الاستيلاء على المؤسسات الى ترشيد الانتاج ، خلفت صناعات كثيرة جدا فى أيدى الممولين بدلا من المديرين ــ وكما هو الحال فى المجالات الأخرى بالحياة ، يظل الفنى والخبير فى الصناعات البريطانية فى مركز أدنى من ذلك الذى يتمتع به الهواة من أصحاب الحسب والاتصالات الطيبـــة فى غرف اجتماعات مجالس ادارات الشركات ٠

فى بعض الصناعات النامية بالسنوات الخمسينية والستينية وهى الصناعات التى كانت بريطانيا تمثل فى كثير من الأحوال ، مركز الصدارة عند انتهاء الحرب ، تخلفنا عن التوسع الذى حدث فى الجيل الأخـــير ٠ ومهما يكن من أمر الحجج والحجج المضادة التى قد ينشرها رجال الاحصـاء ــ وكان هذا ميدانا للجدل العنيف ــ لا يمكن أن يكون هناك غير الشك القليل فى أن من أسباب سوء عرضنا النسبى فى أسواق الصـــادرات اخفاقنا فى توسيع بعض الصناعات التى يكون الطلب على صادراتها فى متناول اليد ٠٠ ففى ميدان الآلات الحاسبة وأدوات الورش مثلا ، ساءت النسبة بين الواردات والصادرات على نحو خطير فى أثناء الجيل الماضى ٠

وفى حقل الثورة الآلية ما كان فى وسع أحد ممن درسوا تاريخ بريطانيا الاقتصادى أن يتكهن بأن دور بريطانيا لن يكون دور أكبر مصدر فى العالم للمعدات الآلية ، وانما دور المستورد الأكبر ذلك لأن الأمر ليس مجرد مشكلة فشـــلنا فى أن نكون معتدين على نحو كاف فى أســـواق الصادرات ، وانما المشكلة اننا فشلنا فى عالم من التكنيكات والتصميمات والموضات سريعة التغير حتى اننا لم نستطع اشباع مطـــالب ســـوقنا البريطانية نفسها ٠ فمن عدد الماكينات الســـويسرية وأجهزة الراديو الألمانية واليابانية الى الأحذية والملابس الايطالية أصبحنا مســـتوردين كبارا للسلع التى كان ينبغى أن نكون من كبار مصدريها ٠ وهذا القول صحيح من ناحية الكيف صحته من ناحية الكم ، فان قيمة كل طن من معدات الماكينات التى نستوردها مثلا ، ضعف قيمة كل طن من تلك التى نصدرها ٠

أين يكمن هذا النقص الديناميكى ؟ قدمت تفسيرات كثيرة ، وكان كثير منها من جانب المحافظين الذين قالوا منذ عامين انه ليس من أمل فى

استعادة ديناميكيتنا الضائعة بدون الصدمة الصحية المجددة للقوة ، أى « الدش البارد » الذى يطنطنون له كثيرا والذى يجب أن يعقب دخول بريطانيا فى السوق الأوربية المشتركة ·

يجب أن تكمن الاجابة فى كل من المجالين الاقتصادى والسيكولوجى فان قرنا ونصف قرن من الزعامة فى الثورة الصناعية خلق فى كثير من مديرى الصناعة مقاومة عنيفة وراسخة للتغيير ، ويصدق هذا بصفة خاصة على المشروعات التى تملكها وتتوارثها أسرات « كان هذا حسنا بالنسبة لجدى ومن ثم فانه حسن بالنسبة لى » ، « سيظل العالم فى حاجة مستمرة الى عدد الماكينات من انتاج «سنوك» ، «اننى رجل عملى ، ولا حاجة لكل هذه الثرثرة حول الأبحاث الصناعية أو أبحاث السوق » ·

ودل البحث الذى قامت به الحكومة منذ أربعة أعوام على أن ٣ر١٪ فقط من العاملين فى صناعة عدد الماكينات ، وهى صناعة حيوية ، سجلوا « كعلماء ومهندسين مؤهلين » ، بل ان هذا الرقم يضم عددا كبيرا لايحمل أية مؤهلات فنية خلاف عضوية المعاهد التى كانت – حتى عهد قريب – لا تملك نظاما لاختبار الطلاب بها · وكان الرقم ٦ر٠٪ فى صناعة أخرى هامة هى صناعة بناء السفن ، وقد لخص فريق أمريكى يدرس الانتاجية موقف احدى الصناعات البريطانية الكبرى نحو استثمار رأس المال بقوله «عندما تكون التجارة رائجة» فلسنا بحاجة الى التجديد ، وعندما تسوء الأحوال فاننا لانستطيع الانفاق عليه ·

ان القيود التى تفرض من جانبى الصناعة وتخلف القلق والبطالة من الأيام السابقة على نشوب الحرب بدأت تقضى على جيل من العاملين وفى تلك الأثناء تفقد بريطانيا الأسواق التى تنتزعها منها الشركات الأجنبية ·

هناك ركود فى القمة ، ذلك أن قطاعا كبيرا من صناعة بريطانيا يدار على أيدى أسرات تتوارثه أو على أساس أسرة تقوم به ·

منذ قرن مضى استخدمت الملكة فيكتوريا حقها فألغت بجرة قلم نظام مشتريات الجيش الذى كان يبيح لأولاد الأثرياء والأسر من ملاك الأراضى شراء المناصب فى قوات التاج المسلحة بصرف النظر عن الصلاحية أو القدرة العسكرية · وما من شك أن التعيين فى قيادات الجيش أو البحرية على هذا الأساس أمر لايمكن التفكير فيه الآن · ومع هذا فان هذا النظام لايزال ساريا فى صناعة بريطانيا وفى نظامها المالى بدرجة أكثر ·

ومعنى هذا خيبة أمل عشرات الآلاف من المهندسين والعلماء

والمصممين وخبراء الانتاج أو التسويق الشبان المتحمسين المدربين تدريبا عاليا والذين يؤدون معظم العمل فى الواقع ، ويقدمون معظم الافكار ولكن لا يسمح لهم باتخاذ القرارات ولا تتاح لهم سوى فرصة ضئيلة لشق طريقهم الى صفوف الصفوة التى تملك القوة ٠٠ لدينا المحترفون ، ولكن عددا كبيرا جدا من رؤسائنا هم من الهواة الذين لا يشتركون فى اللعب» ٠

ان لهذا الموقف تأثيرا عميقا على سير صادراتنا ٠ فالدراسات التى أجرتها الحكومة والدراسات عن السوق التى أجرتها هيئات على مستوى عال كمجلس صادرات الدولار ( الذى أصبح الآن مجلس صادرات نصف الكرة الغربى ) ٠ ومجلس الصادرات الى أوربا ، تروى قصة واحدة نمطية ــ نقص عدوان مؤسسات صادراتنا ٠٠ وهنا يأتى سؤال : اننا مازلنا ننشىء اجابة فاترة على حين أن منافسنا الألمانى أو الامريكى يقفز فى طائرة ٠٠ اننا نرسل المندوبين التجاريين ، وقد يكونون متحمسين ومتخصصين : أما هم فيبعثون بكبار المديرين ٠ اننا كثيرا ما نترك الشكاوى التى ترد الينا عن قطع الغيار وخدمة ما بعد البيع بلا اجابة ، أما هم فانهم يستأجرون طائرة ويتخذون اجراء عاجلا ٠

ان بعض مصدرينا أكفاء جدا ، أكفاء كأى مصدرين فى العالم ولكنهم قلة ٠ ولهذا فان قسطا كبيرا جدا من نقل صادراتنا يقع على عاتق عدد قليل جدا من الأكتاف العريضة ٠ ودلت دراسة أجرتها الحكومة منذ أمد غير بعيد على أن حفنة من المؤسسات تتولى ٥٠٪ من صادرات بريطانيا ، فلا عجب اذن اذا انخفضت حصة التجارة العالمية فى المصنوعات التى تضطلع بها بريطانيا من ٢١٫٥٪ فى سنة ١٩٥٢ الى ١٥٫٢٪ فى سنة ١٩٦٢ ٠ ولم يكن مفر من حدوث هذا الانخفاض نظرا لأن الصناعات التى دمرتها الحرب فى أوربا واليابان انتعشت واكتسبت قوة جديدة ٠ لكن كيف نستطيع أن نفسر انخفاض حصة المملكة المتحدة فى مجموع اراداتها من ٦١٪ الى ٤٦٪ فيما بين عامى ١٩٥٤ و١٩٦٠ فى أسواق الكومنولث المحمية التى تكفل الأفضلية والوقاية لها ٠

لقد التزمت بالصراحة من ناحية بعض الشكوك التى تحيط بالصناعة البريطانية ٠ وليس هذا هجوما حزبيا ، لأنه أكثر تحفظا فى كثير من الانتقادات والتحاليل التى أجرتها صحف المحافظين والمطبوعات الصناعية أو تقارير الأبحاث الرسمية ٠

الا أنه من غير المستطاع فصل الصورة الصناعية عن أية انتقادات لسياسة الحكومة ٠٠ لقد كان لسياسة « التوقف والانطلاق » الحكومية

تأثير مثبط على كثير من الشركات التى رأت الضوء ــ ولعل ذلك بعد الأوان ــ واتخذت قرارات جريئة بالنزول الى ميدان التوسع أو الأخذ بالأساليب العصرية ، ولكن ما لبثت أن وجدت نفسها مقيدة بارتفاع أسعار الفائدة أو بالعجز الكامل عن ايجاد رأس المال اللازم .

ثم ان طبيعة سياسة الحكومة الدوارة ، وسنوات الركود الثلاث التى يعقبها نشاط مفاجىء خاطف قبيل الانتخابات ، كان لها أثر بعيد المدى على الطاقة البنائية للصناعة البريطانية بحيث لم تستطع تحمل العبء الملقى على كاهلها .

ان قرارات ما قبل الانتخابات فى عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ وفى عام ١٩٦٣ كانت مشوهة بطبيعتها . فبدلا من التوسع المستمر فى الطاقة الصناعية (١) ، رزئنا بالركود الذى أعقبته فورة محمومة فى صناعات السلع الاستهلاكية وكان الرواج الذى صاحب انتخابات سنة ١٩٥٩ بصفة خاصة رواجا فى السلع الاستهلاكية الدائمة ــ كالسيارات والغسالات وأجهزة التليفزيون والثلاجات ــ وكان مدهشا فى خلق انتعاش انتخابى وقتى ، لايفيد ، بل يضر بلا شك ميزان مدفوعاتنا ، لأن الرخاء المشوه من هذا القبيل ، يفشل فى خلق الطاقة التى تشتد الحاجة اليها لأسواق التصدير ، وفى الوقت ذاته فانه ، فى أحوال عام ١٩٥٩ امتص واردات كبيرة من المواد شبه المصنوعة كألواح الصلب بسعر ثقل على ميزان مدفوعاتنا .

ثم ان سياسة « التوقف ــ الانطلاق » تميل الى معارضة التوسع فى أساس بريطانيا الصناعى ، كما تيأس من ناحية المصنع والآلات ومن ناحية العمال المهرة أيضا . ومن ثم فحينما ينمو الرخاء فاننا نبدأ مبكرين جدا فى عناق السحاب الذى هيأته لنا طاقتنا الصناعية المحدودة ونقص العمال المهرة .. وتنمو أعناق الزجاجات ، وترتفع التكلفة ، ويفلت زمام الرخاء من اليد .

لذلك لابد أن الدرس الذى تعلمناه هو أن بريطانيا تحتاج الى سياسة اقتصادية لاتجنبها فحسب جهاز « التوقف ــ الانطلاق » الانتخابى الباهظ التكاليف ، وانما تساعد وتشجع بقوة تلك التغييرات فى البنيان الصناعى والتى هى جوهرية لبقاء بريطانيا الاقتصادى .

---

(١) فى عام ١٩٥٦ ألغى مستر ماكميلان الذى كان وزيرا للمالية حين ذاك الحوافز الضريبية التشجيعية للاستثمار الصناعى ، وقاوم خلفاؤه فى عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ بقوة التعديلات التى اقترحتها المعارضة لاعادتها ولم تعد الا عشية انتخابات سنة ١٩٥٩ .

# الفصل الثالث

## العمال والديناميكية الاقتصادية

يدل تحليل مشكلة بريطانيا الاقتصادية فى الفصل السابق على أن الاختبار العالى لسداد الاشتراكية البريطانية المعاصرة يكمن فى قدرتها على أن تعيد لبريطانيا الاحساس بالغاية والقدرة على تنفيـــذها واذا لم نبذل جهدا جبارا لزيادة توسعنا الاقتصادى ، فلن نستطيع حل المشكلة وضمان حياة كريمة وسعيدة لكل فرد ، والعناية بالمسنين والصـــغار والضعفاء ، وخلق بيئة مادية فى جميع أنحاء البلاد تصلح لشعب مثقف ٠ ان برامجنا للتعليم والعلم والخدمات الاجتماعية تعتمـــد جميعـــا على الديناميكية الاقتصادية ٠ ومن ناحية أخرى تصبح الديناميكية الاقتصادية بلا معنى اذا خلت من الغرض الاجتماعى ٠ فبغير الاسراع بالتجربة وزيادة الانتاجية فى بريطانيا يتعرض أساس نسيجنا الاجتماعى نفسه للخطر ٠ ولكن أى اسراع فى تقدمنا الاقتصادى لن يجلب معه الارتياح الحقيقى اذا لم يمثل تقدما متزنا على جبهة عريضة لا أن يكون مجرد خلق محمـــوم لحاجات جديدة عن طريق التلاعب بالأذواق ، وفرض تقادم سيكولوجى على المستهلك ٠ ان القيود النقدية لا يمكن أن تحل مشكلتنا الاجتماعيـــة والاقتصادية ، ولا تستطيع أن تنتج التوسع ولا التغيـــيرات النباتيـــة الضرورية ، بل ولا تستطيع أن تضع حدا لانعدام التوازن الاجتماعى الذى ظهر أخيرا فى بريطانيا ، والذى يتضح انه يهدد الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ٠

ان حزب العمال يؤمن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ويعتقد فى حشد الموارد الانتاجية فى البلاد بطرق ديموقراطية بغية التوسع ٠ قد يكون هذا لعنة فى نظر الكثيرين بالولايات المتحدة الذين يسوون بين التخطيط والشيوعية ٠ لكن من حيث اتصال الأمر بالعقيدة ، فان هذا الموضوع لم يصبح موضع جدل فى المملكة المتحـــدة ٠ ان الأحرار الذين كان قد يسودهم الذين يرعونهم هم آدم ســميث وريتشـــارد كوبدن ، وشعارهم حرية العمل ، قلبوا حرية العمل الى تخطيط اقتصادى حكومى مع المشاركة فى الملكية والمشاركة فى الربح كقوة دافعة فى الصناعة ٠ بل

ان المحافظين أنفسهم الذين ناضلوا بعنف فى الانتخابين الأخيرين تحت راية « نجاح المحافظين » يقدمون أنفسهم الآن بغيرة وحماس بوصفهم حزب التخطيط الاقتصادى · وتوحى جميع ضروب دعايتهم قبل الانتخابات بأن شعارهم فى الانتخابات القادمة سيكون « نجاح تخطيط المحافظين » ·

لقد آمن حزب العمال بالتخطيط الاقتصادى الديموقراطى منذ أكثر من نصف قرن حينما قدمت مجموعته البرلمانية الصغيرة بزعامة كير هاردى لمجلس العموم مشروع قانون حق العمل الذى سعى لأول مرة للحصول على اعتراف التشريع بحق جميع القادرين والمستعدين للعمل فى الحصول على وظيفة معقولة ·· وكانت هذه هى اجابتنا على البطالة الجماعية التى تفشت فى العشرينات والثلاثينات · وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وعبئت جميع الموارد الانتاجية بصرف النظر عن الربح الخاص أو المزايا الطائفية لتحقيق غاية قومية مفردة ، دعونا الى وحدة مماثلة فى الغاية لكسب السلام · فبغير فرض القيود على ظروف ما بعد الحرب من حيث نقص الأغذية والمواد الخام والطاقة الانتاجية وبغير التخطيط ـ ولو أن أساليبنا لم تكن محكمة فى ذلك الوقت لكان من المحتمل أن ينتهى الأمر ببريطانيا الى الانهيار فى السنوات الأربعينية بدلا من أن تتزعم أوربا فى النضال من أجل الانتعاش الاقتصادى · واقع الأمر من ناحية هذا التسجيل التاريخى أن أول مشروع بريطانى للسنوات الأربع (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢) وضع استجابة لاحتياجات مشروع مارشال · وكانت الولايات المتحدة الامريكية هى التى فرضت التخطيط على أوربا ، ولو لم تفعل ذلك لفتحت أبواب أوربا أمام الشيوعية ·

وطوال سنوات الركود فى الخمسينات والستينات ؛ أكد حزب العمال مرة أخرى أهمية الحاجة الى التخطيط الاقتصادى ؛ ولكنى لن أردد هنا جميع حججنا ومقترحاتنا ، ولكنها كانت انشائية وتفصيلية بالمعنى الذى لم تصل اليه أية معارضة فى تاريخ بريطانيا السياسى وأنتقل الآن الى عام ١٩٦١ .

فى مناقشة اقتصادية دارت فى شهر فبراير من ذلك العام ، كنت أتكلم بوصفى وزيرا للمالية فى « وزارة الظل » العمالية ؛ وقدمت تخطيطا « لمشروع سنوات أربع لبريطانيا » : أتبعته بخطة تفصيلية احصائية واقتصادية نشرت فى مجلة سياسية أسبوعية .

وفى مجلس العموم · قابلت صفوف المحافظين الاشارات الى

التخطيط بالسخرية : اذ كان التخطيط لايزال فى نظرهم كلمة قذرة .

وبعد ذلك بخمسة شهور ، وازاء اسوأ أزمة اقتصادية واجهتها بريطانيا منذ الحرب ، أعلن الوزير المحافظ المستر سلوين لويد تحول الحكومة الى التخطيط . ومضت الحكومة فى انشاء المجلس القومى للتنمية الاقتصادية . وشكلت سكرتارية قوية لهذا المجلس من كبار رجال الصناعة فى بريطانيا ( بما فيهم مديرو مجالس ادارة الصناعات الرئيسية المؤممة ) وكبار زعماء نقابات العمال الذين اجتمعوا برياسة وزير المالية حيث أعطيت التعليمات الى مجلس التنمية لبحث الامكانيات العملية لتحقيق توسع صناعى بنسبة ٤٪ سنويا وبدون العودة الى سياسة « التوقف والانطلاق »

وفى أواخر سنة ١٩٦٢ قدم مجلس التنمية تقريرا عن الآثار التى سوف تترتب على تنفيذ التوسع المطلوب بنسبة ٤٪ فى العام ، على الصناعة والاستثمارات والمصروفات الحكومية والاستهلاك والتجارة الخارجية أيضا . وكصورة احصائية للاهداف المنشودة لقى هذا التقرير ما هو أكثر من الترحيب . ودل قبول المحافظين للتقرير على أنهم يئسوا من كسب الانتخابات على أساس صيحات معركتهم القديمة « حرية المحافظين »والتبذير الاشتراكى . وأخيرا أوضح المجلس القومى للتنمية الاقتصادية أن الخطط الاشتراكية الخاصة بالتعليم والصحة .. الخ يمكن أن « تنفذ » وأكثر وأن دخل الحكومة سيزيد بنسبة أكثر من نسبة زيادة الدخل القومى واثبت التقرير أن معظم التصريحات العنيفة التى صدرت عن المحافظين لا أساس لها يعد هذه الوثيقة التى أعدها مستشارو الوزير المحافظ وقبلها هو نفسه . وهم يستطيعون الآن الادعاء بأن هذا هو « نجاح تخطيط المحافظين » ولكنه كان « تخطيطا فى فراغ » ، كما أوضحت فى مقال نشرته مجلة « نيو ستيقسمان » ، ومن ثم فان فى استطاعة حزب العمال أن يشير عن صواب الى الاخلاص المريب الذى يتسم به التحول المتأخر نحو التخطيط من جانب المحافظين قبل حلول موعد الانتخابات . كذلك لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك فى أن السياسة الاشتراكية وحدها هى التى تستطيع أن تحول الى حقيقة هذه الخطط المعدة على الورق .

وبرغم أن أهداف مجلس التنمية الاقتصادية القومى تقدم هائل على مفاهيم المحافظين ، فانها تمثل بوضوح ، من وجهة النظر الاشتراكية ، أهدافا أقل بكثير مما يتصوره حزب العمال . وفى مقال نشرته مجلة

نيوستيقسمان ، اوضحت أن الأرقام التى ذكرها المجلس تتفق مع المقترحات التى أوردتها فى مشروع السنوات الاربع الذى وضعته قبل ذلك بعام وان كانت دونها حذرا وطموحا ، اذ يبدو أن مجلس التنمية الاقتصادية كان مجاملا فى تقديره الخاص بالاستثمار والصادرات اللازمة لدعم زيادة الانتاج بنسبة ٤٪ برغم عدم كفاية هذه النسبة من وجهة نظرنا . وعلاوة على ذلك فقد ارتكزت الخطة أول الأمر على افتراض دخول بريطانيا السوق المشتركة وهو افتراض مالبث أن تبين بطلانه .

لسنا نفض من قيمة الأهمية السيكولوجية حتى للاهداف المكتوبة على الورق ، ونظرا لأنها حددت مع شدة الاهتمام بملاءمتها للبلاد داخليا فمن الجائز أن تحول دون وقوع التقديرات الخاطئة الباهظة التكاليف فى تخطيط الطاقة الصناعية ، وثمة قيمة فى نظام الاهداف الذى يربط طاقة صناعة الصلب فعلا بخطط استخدام الصلب أو الذى يضمن أن الخطط المتعلقة بالصناعة الخاصة مرتبطة بالتوسع المقترح فى محطات توليد الكهربا التى يملكها القطاع العام لأن ذلك قد يؤدى الى سرعة التقدم الصناعى . ومن ثم فبمناقشة الخطط والحصول على كثير من الضمانات فى التزام كل طرف بالتوسع ، فانه من الممكن ان يكون لهذه الاهداف تأثير توسعى مرات على الخطط التى تعد فى داخل قاعات مجالس الادارة .

وبعد عشرة أعوام من الترنح تحت وطأة سياسة « التوقف والانطلاق » فان قدرا من ضمان التوسع المستمر يساعد على خلق الثقة — بشرط ان يكون هناك ايمان حقيقى بتحول الحكومة فعلا واستعدادها للاستمرار فى هذا التحول بعد انتهاء الانتخابات .

ان نجاح الأهداف الذى تنشره عاما بعد آخر مجلة قوميسارية دى بلان « Commissariat du Plan »الفرنسية أحدث تأثيره على الصناعة البريطانية والحكومة البريطانية أيضا ولو ان القلائل من المحافظين هم الذين على استعداد للاعتراف بالدور الرئيسى فى مشروع مونيه Monnet للتوسع فى الصناعة المؤممة مثل الكهربا والغاز ، كما أنه ليس هناك ادراك كبير لدى اعتماد نجاح التخطيط الفرنسى اولا على التضخم المالى الذى ولدته الحروب الاستعمارية ، وفى فترة أحدث ، على التشجيع الذى قدم للصناعة عن طريق خفض قيمة النقد وخفض الأجور الحقيقية . وفى هذه الظروف كانت السيطرة الصارمة على سوق رأس المال ، من جانب سلطات التخطيط ، وهى سيطرة أكثر صرامة من اية سيطرة موجودة أو يفكر فيها أى حزب فى بريطانيا ، فعالة تماما .

وعلاوة على ذلك فان « نجاح » الخطة الفرنسية و « المعجزة الاقتصادية » لا تذكر الآن بكثرة نظرا لأن فرنسا تواجه الآن صعوبات اقتصادية أعظم باضطراد · ولقد أصبح مفهوما أن المعجزة لم تتجاوز تأثير الخفض الحقيقى فى الأجور الحقيقية الذى تم نتيجة لخفض قيمة النقد ( الذى رفع الأسعار بالداخل ) وأعقبه اقامة حكم صارم نجح ، لفترة من الوقت ، فى خفض الأجور النقدية .

ومن هنا فالاعتماد على التجربة الفرنسية فى الاعتقاد بأن نشر خطط الأهداف كفيل بتحقيق الخدمة ، خليق بأن يؤدى الى خيبة الأمل .

في رأينا أن نجاح جهاز تخطيطنا القومى يعتمد على مدى سرعته ونجاحه فى مساعدة وتشجيع التغييرات البنائية الضرورية فى الصناعة البريطانية · ومن الجائز للأسباب التى أوردتها أن يؤدى التوسع فى الانتاج الى أزمات فى النقد الأجنبى اذا لم تشحذ قدرة الصناعة البريطانية على المنافسة بترشيد البناء الانتاجي · فهناك اختلاف أكبر بين أحسن الشركات وأسوئها فى معظم الصناعات البريطانية مما هو بين الصناعة الأمريكية والصناعة البريطانية ككل · فاذا أمكن تنشيط الشركات التى هى أقل انتاجا ومساعدتها لتصل الى المستويات العالية التى بلغتها المؤسسات التى هى أحسن ، فستحل مشكلة انتاجنا وتحل معها أيضا مشكلة كيفية تهيئة مستوى حياة لائق لعمالنا بدون فرض ضغط لايطاق على موازين مدفوعاتنا · أما تكويننا الاقتصادى الحالى وبصرف النظر عن أى جهاز لخفض قيمة العملة ، باهظ التكاليف وهادم لذاته ، فليس ثمة جهاز معروف لمن يتولون تنظيم النقد ، يمكن أن يزيد الصادرات بأكثر مما يتناسب مع معدل زيادة الانتاج ، ذلك أنه عندما حدثت أزمة المدفوعات زادت الاجراءات النقدية الصارمة لخفض معدل نشاط الأعمال على أمل « دفع » السلع الى أسواق الصادرات ، وكانت النتيجة ركود الانتاج وزيادة تكاليف الانتاج وليس انخفاضها ، وحدوث أثر سيىء على الطاقة الانتاجية واستثمارات رأس المال الجديدة · وكانت الطريقة الوحيدة التى « أثمرت » هى أزمة الثقة المدمرة حقيقة التى نجمت عن معدلات من الفائدة تنم عن الذعر ، وعن خفض فى مصروفات الحكومة وليدة الذكر ، مما أحدث انكماشا كان كافيا لازالة الضغط عن ميزان مدفوعاتنا ـ على حساب سنتين أو ثلاث سنوات من النمو الاقتصادى ·

قالت لجنة راد كليف للسياسة النقدية (١) مايلى فى تقريرها :

« ان النتائج العريضة التى استخلصناها عن تأثيرات هذه الاجراءات فى أثناء السنوات الخمسينية هى — ١ — ان العراقيل التى وضعت أمام وسائل تمويل معينة لم تحدث أى تأثير فى ضغط مجموع الطلب ولكنها أحدثت عجزا كبيرا فى كفاية المنظمات المالية — ٢ — ان القيود المفروضة على البيع بالتقسيط أحدثت تأثيرا كبيرا ، من نوع المرة الواحدة ، على كل تغيير كبير — ٣ — ان هذه التأثيرات الكبيرة على مجموع الطلب اشتملت على تأثيرات توجيهية كبرى وهى وان كانت متعمدة فى بعض الأحيان الا أنها كانت — بصفة عامة — ضارة بالكفاية الصناعية •

لهذا فان تخطيط العمال الاقتصادى سيعنى اجراءات مادية وقائمة على التمييز ، واجراءات مالية ، اجراءات تهدف الى تنشيط نمو صناعات معينة نحتاج الى منتجاتها للتصدير ، والاقتصاد فى الواردات أو تقوية أساسنا الصناعى •

ان ما يحتاجه التصدير هو التوسع فى الصناعات الرئيسية • ففى السنوات العشر الماضية اتسعت الصناعة الهندسية الألمانية وغيرها من صناعات المعادن بسرعة تزيد مرتين على سرعة توسع صناعاتنا ، لقد اضطررنا لمواجهة طاقة فائضة لفترات طويلة فى حين كانت الصناعات الألمانية التى تستخدم المعادن تقترب من هامش الطاقة الانتاجية • وهذه السلع المعدنية هى التى يحتاجها العالم ، وليست أصلا تلك السلع المعدنية التى ترتبط بالرواج الاستهلاكى عندنا كل أربع سنوات •

ان للاقتصاد فى الاستيراد قوة أعظم كثيرا مما يظن ، فقد كان عنصرا هاما فى تحسن موقفنا فى الفترة ١٩٤٥ — ١٩٥١ ، اذ اقتصدنا الملايين من العملة الأجنبية بانشاء معامل تكرير البترول فى بريطانيا ولتحقيق الوفر فى الدولارات التى تنفق فى شراء الطعام وسعنا الزراعة البريطانية على نحو كبير • وللاقتصاد فى الدولارات التى نشترى بها المواد الأولية الرئيسية ، شجعنا تنمية الانتاج فى هذه البلاد ومن ذلك قيام مؤسسة معروفة فى بوسطن بانشاء مصنع للكربون الأسود جعلنا نتمتع بالاكتفاء

---

(١) عين مستر ماكميلان لجنة مفوضة عندما كان وزيرا للمالية لفحص نظمنا النقدية وسياستنا النقدية • وقد انتقد تقريرها الذى صدر باجماع الآراء ( ونشر عام ١٩٥٩ ) سياسات الحكومة بعنف وآزر تماما خطوط نقد العمال فى البرلمان بحيث دهش القليلون عندما رفضت الحكومة ما ورد فى التقرير من نتائج باحترام ولكن بحزم •

الذاتى فى هذه المادة ، وايجاد وسيلة لانتـــاج حامض الكبريتيك الذى يستخدم المواد المحلية • فاذا استطعنا ـ تشجيع العمليات الحالية بوسائل اقتصادية مشروعة ـ أن نتابع برنامجا كبيرا للاقتصاد فى الاستيراد كلما كان ذلك مستطاعا على نحو اقتصادى ـ أى بغير أن نلجأ الى الاجراءات الوقائية كالتعريفات أو الحصص ـ فسوف نتمكن ، بمرور الزمن ، من المحافظة على معدل نمو أعلى فى انتاجنا القومى ، وربما كان أعلى بكثير من ال ٤٪ السنوية التى حددها مجلس التنمية الاقتصادية القومى بغير أن نزيد من قيمة وارداتنا •

ان تقوية أساسنا الصناعى معناها اتخاذ اجراء لانتاج مزيد من المواد الأساسية وشبه التامة الصنع (التى يكلفنا استيرادها الكثير الآن) وبالأخص فى ميدان الصناعات الكيمائية والصناعات المرتبطة بها ، والمعادن والوقود• وينطوى ذلك على اتخاذ قرارات كبرى هادفة فى مجال الاستثمار ، ومعناه بالمثـــل قرارات تتصف بالشجاعة وبعد النظر فى التـــدريب الصناعى • ومعناه ـ كما سأبين فى فصل تال ـ تطبيق هادف بدرجة أكبر للأبحاث العلمية والتكنولوجية فى عملياتنا الصناعية •

ليس معنى هذا أساسا زيادة كبيرة جدا فى الاستثمار الرأســمالى الانتاجى فحسب ، بل ومعناه أيضا تنشيط هادف للتجديد والترشيد ثم للكفاية عن طريقهما •

ما من شك أن العمل الهادف لتحسين أدائنا الصناعى يعنى تغيــير موقف الحكومة والصناعة معا من القرارات المتصلة بالاستثمار ومن تجديد التكتيكات الصناعية •

لســنا متعصبين للعقيـــدة فيما يتعلق بالوسائل التى سنحتـــاج لاستخدامها •

فمن المحقق أننا سنحتاج الى استخدام الأداة الضريبية الى أقصى حد • وقد قلنا : اننا سنعمل على تجديد نظامنا الضرائبى وتحقيق مرونته بقصد تشجيع الشركات المجدة الآخذة فى التوسع ، وتنشيط المؤسسات المتراخية • وسوف نضع تأكيدا على تشجيع أولئك الذين يجنون المـال بالاسهام فى الانتاج والصادرات القومية أكبر مما نضعه على الذين يكسبون المال عن طريق الاستيلاء على الشركات وعمليات الادماج والمقامرة فى الأراضى والممتلكات • وسيوزع ثقل الضرائب بعدالة أكثر عن طريق القيام بحملة ضد التهرب من الضرائب الذى بلغ فى اتقانه الفنى فى بريطانيا درجـة

عالية وباهظة التكاليف . ولقد قلت ذات مرة انه لو كرس عشر المجهود الذى يبـــذل حاليا فى التهرب من الضرائب لحملتنا الخاصة بتنشيط الصادرات لحلت مشكلة ميزان مدفوعات بريطانيا .

دأبنا منذ سنوات على الالحاح فى اجراء تغييرات ضريبية جذرية حتى يتمكن رجال الصناعة من اســـتهلاك الاستثمارات الجديدة فى المبـانى والمصانع والآلات بالنسبة التى يرونها ، بدلا من المعدل التعسفى الصورى الذى تحدده تعليمات ادارة الدخل الداخلى . ولهذا رحبنا بقبول وزير مالية المحافظين ، بضغط شديد من جانب مجلس التنمية الاقتصادية القومى ، لهذا المبدأ فى ميدان التنمية الصناعية المحدود فى مناطق الكساد باسكتلندا وويلز وشمال انجلترا ولكن اذا درسنا الأمر على المدى الطويل ، لوجدنا أن الامتياز الممنوح كان محدود المجال جدا .

ذلك لأنه كان فى بريطانيا طوال نصف القرن الماضى اعتقاد منحوس بدوام المبانى الصناعية ، على حين أنه من المعتاد فى الولايات المتحدة اعتبار المبانى الصناعية قشرة يمكن أن تكتسح بسرعة وتستبدل بمبـان جديدة تدعو اليها التكنيكات سريعة التغيير ، كما أن عددا كبيرا من رجال الصناعة ببريطانيا آمنوا بشدة بالمبادىء التى تبناها مجلس الدخل الداخلى من أنك حينما تبنى مصنعا فان هذا المبنى سيبقى على مر الأجيال الى أن تقرر وزارة الاشغال اعتباره من الآثار القديمة .

وسيستدعى الأمر اتخاذ اجراءات ضريبية خاصة لتنشيط الصادرات فى نطاق القواعد التىحددتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية «الجات» والتجارة . أما الاجراءات الضريبية المنطوية على تقديم اعانات مالية أو التفرقة فقد ألغتها « الجات » بخلاف الاجراءات المتعلقة بضريبة المبيعات على النمط الاوربى ، ولكن سوف يسمح باعفاءات معينة لتشجيع تنميـة الصناعات والمؤسسات ، وهى اعفاءات سوف يكون لها اتصالها المباشر بقـوة بريطانيا الاقتصـادية . وبالاضافة الى اجراءات تنشيط أنواع من الصناعة ، فاننا نحتاج الى حوافز ضريبية لتنشيط أنواع من الاستثمار ، ولهذا اقترحت السماح باعفاء مناسب بوجه خاص بالنسبة للاستثمارات أو تقرير دوافع ضريبية أخرى تتصل بادخال أنماط معينة من المعـــدات وبالأخص فى ميدان التألية .

الا أن هناك اجراءات أخرى تتجاوز الميدان الضريبى . ففى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥١ تبين لحكومة العمـــال أن من وسائل دعم ثقة رجال الصناعة فى منتجاتهم تقديم أوامر توريد « مضمونة » أو « ضمان على

بياض » للمؤسسة المختصة لضمان تصريف منتجاتها فى السوق الحكومية اذا تبين أن مطالب السوق مخيبة للأمل • فبمثل هذا الضمان استطاعت الحكومة اقناع المسئولين عن بعض مؤسساتنا الهندسية المشهورة بالمضى فى انتاج سلع يشتد الطلب عليها فى أسواق الدول النامية •

وتملك الحكومة أداة قوية أخرى فهى من كبار المشترين فى بريطانيا، اذ تبلغ قيمة مشترياتها السنوية من السلع والخدمات حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه • وهذا السلاح مخيف لفرض توحيد القياس ومساعدة صنع منتجات جديدة • فمثلا كلما زاد عدد موظفى الحكومة المزودين بالآلات الحاسبة ( ان جزءا كبيرا من عمليات أمننا الاجتماعى ونظام ضريبة دخل على حسب ماتكسب يدخل فى هذه العملية ) أمكن تشجيع التحسينات الجديدة فى هذا الحقل مما يساعد على زيادة الصادرات والاقتصاد فى الواردات •

ولكن أقوى التغييرات البنائية سوف تنجم من انشاء صناعات جديدة قائمة على العلم • سوف أناقش هذا الموضوع فى فصل تال ، أما هنا فان اهتمامنا منصب على التنمية الصناعية التى ستنتج من ذلك •

فى السنوات العشرين السابقة دفعت بريطانيا ثمنا باهظا لترى أن كثيرا من نتائج أبحاث علمائنا قد تحولت الى المرحلة الانتاجية بالخارج • والواقع أن هذه العملية كانت نتيجة تجميع اكتشافات الأبحاث فى أثناء الحرب : ولو استطاعت بريطانيا أن تسترد الآن جميع الأتاوات التى كانت تستحقها على الرادار وتطوراته الالكترونية • والبنسلين وغيره من العقاقير ، فضلا على عدد كبير من الأبحاث الأساسية فى الطاقة الذرية ، لخفت حدة مشكلاتنا الخاصة بالعملات الأجنبية وأمكن التغلب عليها الى درجة كبيرة •

ولكن انحطاطنا النسبى فى تحويل انجازات الأبحاث الى معارف صناعية كان نقطة ضعفنا الأساسية ، ولهذا ينبغى أن نركز جهودنا فى هذه المسألة • ويجب علينا ، ونحن نتحرك نحو رعاية هادفة أكثر وتشجيع أكبر للأبحاث المدنية عن طريق أسلوب الأبحاث العسكرى وعقود التنمية ، أن نلاحظ انشاء صناعات جديدة لنضمن لبريطانيا عائدا اقتصاديا كاملا من جهود علمائها •

كذلك لا نتمسك بالعقيدة فيما يتعلق بشكل التنظيم الصناعى • ففى بعض الحالات ستمنح المؤسسات الخاصة تراخيص مقابل أداء اتاوة وفى حالات أخرى ستكون هناك مشاركة بين الحكومة والمؤسسة الخاصة ،

وفى حالات ثالثة ستكون الأغلبية للحكومة أو يجرى انشاء مشروعات مملوكة للقطاع العام ١٠٠٪ ٠ وفى كل حالة يجب علينا آن نصر ـ مثلما يصر أى مستثمر خاص حذر ، على أنه حينما تصنع سلع أو عمليات جديدة نتيجة لأبحاث أو تحسينات تبناها المجتمع ، فيجب أن يكون للمجتمع نصيب فى السيطرة على الأرباح ، يتناسب مع ما أسهم به ٠

هذا الاقتراح الذى يعتبر أساسيا فى سياسة العمال ، يمكننا من أن نضع النص الصحيح للحجة التى يسىء خصومنا تقديمها بمنتهى العناية ، عن الملكية العامة والتأميم ٠

اذا كان المقصود بالتأميم نقل الممتلكات التى يملكها القطاع الخاص الآن الى الملكية العامة ، فان اقتراحنا الاساسى للتأميم فى سياستنا هو أن تعاد للملكية العامة الوحدات الأساسية فى صناعة الصلب أو بالأحرى تلك الوحدات ـ وليس كلها بحال من الاحوال ـ التى ألغى المحافظون تأميمها ٠ وعلى ضوء هذا المعنى فان قدرا من التأميم سوف تنطوى عليه مقترحاتنا بانشاء « شبكة » مائية قومية ، ولكن هذا يكاد لا يكون موضع جدل ٠

وفى مجال النقل حيث وصلت السكك الحديدية البريطانية الى حالة من الافلاس الفعلى نتيجة للملكية السابقة على التأميم ، والاعمال ، ومنافسة النقل البرى الرهيبة ، فاننا سنضع نظاما متكاملا للنقل ، وان كان هذا النظام سيعتمد فى الأغلب على التوسع فى ذلك القطاع من صناعة النقل البرى والمجزى الى درجة عالية أكثر من اعتماده على نقل المؤسسات من الملكية الخاصة الى الملكية العامة ٠

وفيما يتعلق بالباقى فان خططنا الخاصة بتوسيع القطاع العام ، واحتلال « الذرا القيادية » تقوم أساسا على خلق صناعات جديدة وفق الخطوط التى ذكرتها،ولكننا سنزيل القيود المفروضة على طاقة الصناعات القائمة التى يملكها القطاع العام لتنتج السلع التى يستخدمها هذا القطاع أو للتصدير كالترخيص للمجلس القومى للفحم بصناعة الأدوات التى يستخدمها فى التعدين ٠

وحيث تعتمد أرباح المشروع كلها أو جزؤها الأساسى على مشتريات الدولة كما هو الحال فى أجزاء من صناعة طائراتنا أو صناعة المستحضرات الطبية التى تثير أرباحها على حساب الخدمة الصحية القومية فضيحةعامة، فاننا نحتفظ بحق المشاركة فى هذه الأرباح بحصة عادلة ٠

ان الحكومة الحاضرة تميل لكسب أموال دافعى الضرائب فى صناديق استجداءالمؤسسات الخاصة المزعومة ، أما حكومة العمالفستكون أكثر صرامة فى رعايتها للأموال العامة ، ولكن حيث يكون هناك ما يبرر تقديم الاعانات المالية للصناعة فاننا نحتفظ ـ كما يفعل أى مستثمر خاص ـ بحق الحصول على حصة مناسبة فى الارباح والاشراف مقابل استثماراتنا ٠

هناك مجال أخير نصر فيه على حق المجتمع فى التدخل ٠ ففى السنوات الاخيرة طغى على الصناعة البريطانية مشترون يعملون فى كثير من الأحيان للحصول على مكاسب مالية سريعة أكثر مما يعملون لتحقيق كفاية الصناعة ٠ فحينما يبدو أن شراء أو اندماجا سيؤثر على مصلحة صناعية هامة ، فاننا نحتفظ بحق التدخل واجراء تحقيق ، وعلى حسب ما يكون مناسبا ، نلغى الصفقة المقترحة أو نسمح بها بضمانات تكفل تحقيق مصالح المستهلك أو المصالح الاخرى الهامة أو ـ فى الحالات المناسبة حيث تفرض الكفاية الصناعية احتكارا ـ فاننا سنحتفظ بحق ضمان خضوع مثل هذا الاحتكار للرقابة العامة ٠

# الفصل الرابع

## العمال والثورة العلمية

فى حديث صحفى قريب العهد سئلت عما أربطه ، فوق كل شىء آخر ، بالاشتراكية فى هذا العصر الحديث . فأجبت أنه اذا كانت هناك كلمة واحدة أستخدمها لتعريف الاشتراكية الحديثة فهـــذه الكلمة هى « العلم » .

لقد بدأت الاشتراكية كتمرد ضد التفاوت واستغلال الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر . وكرس رجال مختلفـون مثـل وليـام موريس وكيرهاردى وروبرت بلاتشفورد وسيدنى ويب حياتهم لخلق نظام اجتماعى يجب أن تخضع فيه قوة الانسان النامية على وسائل الانتاج لفائدة الجميع وليس لفائدة القلة .

اننا نعيش اليوم وسط ثورة صناعية تختلف من ناحيـة الدرجة والسرعة والنوع أيضا عن ثورة مائتى السنة السابقة . فاستخدام البخار ـ ومن بعده البترول والطاقة الكهربية الهيدروليكية ـ فى عمليات الانتاج والنقل ، جعـل فى الامكان تحقيق زيادة هائلة فى الطاقة الانتاجيـة ، واقترنت هذه الزيادة أساسا باستخدام قـوة الآلة بـدلا من عضـــلات الانسان .

أما ثورة التآلية فى السنوات الخمسينية والستينية فمختلفة ، اذ أن الآلات الحديثة لا تحل الآن محل العضلات وانما تحل محل وظيفتين كانتا تمثلان حتى الآن اسهام الانسان الفريد فى العمليـــة الانتاجيـــة ، والقدرتين البشريتين على التذكر والحكم . فحينما تتمكن الآلة الحاسـبة من اختزان الحقائق فى ذاكرتها ، ثم تستخدم هذه الحقائق لاجراء اختبـار وحكم على القيمة فستنقلب العملية الانتاجية كلها رأسا على عقب..حقا ، لقد تقدمنا فعلا الى مرحلة أبعد ، الى النقطة التى تسـتطيع الآلة عندها القيام بأعمال باهرة تتعلق بالذاكرة والاختبار تتجـــاوز بكثير طاقة أى شخص فرد أو أية مجموعة من الافراد يمكن تصورها .

يكاد يكون من المستحيل قياس خطى التقدم التكنولوجى ، ويقـال

لنا انه في فترة الخمس عشرة سنة الحالية أي من١٩٥٥ الى ١٩٧٠ أو من ١٩٦٠ الى ١٩٧٥ ستتقدم التكنولوجيا الصناعية بسرعة تفوق تقدمها في المائة والخمسين عاما الماضية ٠

فالتكنولوجيا العسكرية تقدمت منذ عام ١٩٤٥ ، أى فى أقل من عشرين عاما ، وفي أحوال سلم مزعوم، أكثر مما تقدمته فى جميع القرون التى توالت بعد اكتشاف البارود ، كذلك فان التكنولوجيا الصناعية تتقدم بسرعة تكاد لا تقل عن ذلك ان كانت تقل على الاطلاق ٠

لقد بلغنا الآن موقفا من الممكن فيه فنيا وان لم يكن ممكنا من الناحية الاقتصادية بعد ان ينتج برنامج خط لانتاج عدد الماكينات يخضع للتحكم الآلى ، سيارة كاملة بدون أية مساعدة من الانسان ٠ ولدينا الآن نظم للحسابات ذات دائرة دفع مدتها ثلاثة من مليون من الثانية ، ولكن هذه الآلة أخذت تهمل فنيا وتتنحى عن مكانها لآلة أخرى أسرع منها ألف مرة ٠ وهكذا وصلنا الى النقطة التى لا عودة منها فى الثورة التكنولوجية حيث تستطيع عدد الماكينات انتاج آلات أخرى ، بل وسلسلة لا حدود لها من العدد على صورتها بدون أى تدخل من جانب المهارة الانسانية ٠ وعندما تصبح الآلة قادرة على الابتكار الذى لا حد له سنصل الى النقطة التى ينبغى عندها اما أن يتحكم الانسان فى الآلات واما أن تسيطر الآلات على الانسان ٠

ان ثورة التألية فى الصناعة ، كالثورة النووية ، تجعل الانسان مضطرا للمفاضلة بين تعس ورخاء لا حدود لهما ٠

فاذا أمكن السيطرة عليها على نحو سديد ونشرها فمن الجائز أن يؤدى ذلك الى زيادات لا تخطر على البال فى مستويات المعيشة لنا ولجميع الشعوب مع الأمل فى التمتع بوقت فراغ كبير ٠ أما اذا لم نخضعها للسيطرة فمن الممكن أن تعنى أرباحا فاحشة للقلة ، وعمالة لها وزنها لعدد اكبر ، واحتمال انتاج مزيد من السلع الاستهلاكية لا تلبث أن تتكدس دون أن يشتريها أحد لأن المشترين المرتقبين عاطلون بسبب الآلات ذاتية الحركة ٠

اننا نشاهد القانون الاقتصادى الجديد بوضوح فى الولايات المتحدة حيث تتميز ذروة كل دورة جديدة فى الانتاج الصناعى بنسبة من البطالة أعلى كثيرا من الذروة السابقة٠وهناك احصاءات وضعها زعماء العمال الذين يدرسون احتمالات المستقبل وأعضاء مجلس الشيوخ هناك تقول انه اذا أريد المحافظة على العمالة الكاملة فعلى الولايات المتحدة أن تعد أكثر من

أربعين مليون وظيفة جديدة فى عام ١٩٧٠ · واذا شئت ان تخفض هذا العدد بنسبة ٢٥ بل ٥٠٪ وتزيد السنين من خمس الى عشر فان المشكلة تظل مع هذا خطيرة ·

ان ثورة التـالية تتقـدم ببطء أكثر فى بريطانيا ، ولكنها حينما تزداد سرعة فسنواجه المشكلة نفسها ـ مما يوحى بأننا سنضطر لخلق عشرة ملايين وظيفـة جـديدة ، بزيادة ٥٠٪ فى منتصف السـنوات السبعينية · ونحن لا نستطيع تجنب هذا التحدى بدفن رءوسنا فى الرمال ورفض الانضمام الىعصر التألية : فما لم نستقل مركبة التقدمالتكنولوجى فسنتراجع سريعا الى التخلف الاقتصـادى · ولقد كان من الأمور التى تشرح النفس فى مؤتمر حزب العمال الذى عقد فى اكتوبر الماضى ما ابداه الحزب من استعداد ، بل ومن لهفة ـ فى التعرف على تحـدى عصر الآلة ذاتية الحركة ·

ان الثورة التكنولوجية ما زالت بطيئة حتى الآن · ويجد صانعو الآلات الحاسبة انه من الأسهل عليهم أن يبيعوا منتجاتهم البالغة التقدم، بالخارج عن بيعها فى بريطانيا · ولقد كنت أتحدث منذ أمد قريب · مع واحد من أكثر زعماء نقاباتنا تقدما ، وكان قد زار تشيكوسلوفاكيا ورأى هناك آلات بريطانية ذاتية الحركة أكثر مما استطاع العثور عليه فى أية مؤسسة صناعية مماثلة فى انجلترا · والمحتمل فى الوضع الحالى أننـا سنملك من الآلات ذاتية الحركة ما يكفى لخلق مشـكلة بطالة خطيرة بين العمال غير اليدويين ، وبين المهندسين أيضـا ـ ولكنها لن تكون كافيـة لخلق ثغرة فى الانتاج ·

ان هذا الحديث يجرنا الى موضوع مستقبل بريطانيا الصناعى ·· لقد كنا يوما ورشة العالم ، ولكن هذا لم يعد هدفنا حتى ولو رغبنا فيه، لأن الصناعات الوطنية فى كل دولة بدأت تسد حاجة أهلها من السلع التى كنا نحتكر تصديرها من قبل · وبدأ الانتاج الرخيص ينتقل الى أيدى الدول ذات الأجور المنخفضة : ومن ثم فان دورنا ينحصر فى اخراج منتجات من مستوى أعلى ، وهنا سيكون التصميم الجديد والاكتشـافات الجديدة والوسـائل التكنولوجية الجديدة مفتاح المسـتقبل · وهذا هو السبب الذى من أجـله طالبت حـزب العمـال بتسخير العلم لمصلحـة الاشتراكية ، والاشتراكية لمصلحة العلم ، فان فى شعبنا مهارات فطرية ومواهب عملية وعلمية وتكنولوجية اذا أنميت ، وصقلت ، وبدأت تعمل،

تستطيع فى فترة معقولة من الزمن ألا تجعل من بريطانيا ورشة للعالم فحسب وانما تجعلها أيضا المصنع الرائد بل مصنع المعدات الذى يغطى على أى حال حقلا كبيرا فى الصناعة فى العالم ٠

فما معنى هذا ؟ ان مهمتنا رباعية ٠٠

أولا — يجب أن نعد مزيدا من العلماء ٠

ثانيا — بعد اعداد العلماء يجب أن نحقق نجاحا كبيرا فى استبقائهم بهذه البلاد ٠

ثالثا — بعد تدريبهم واستبقائهم هنا ، يجب أن نستخدمهم بذكاء أكثر عند تدريبهم ، مما نفعل حاليا مع العلماء الموجودين ٠

رابعا — يجب ان ننظم الصناعة البريطانية بحيث تطبق نتائج الأبحاث العلمية على نحو هادف فى مجهودنا الانتاجى القومى ٠

**علماء أكثر :**

اننا لا ندرب علماء ومهندسين وفنيين يكفون احتياجات البلاد ، ليس معنى هذا أن بعضهم يزيد الآن عن الحاجة أو يسافر الى الخارج اننا ننتج عددا كبيرا منهم ، وانما معناه أننا لا نستخدم العلماء الموجودين عندنا ، فان اضطراب ميزان العرض والطلب قد لا يعنى ان العرض كاف وانما يعنى ان الطلب غير كاف تماما ٠ فان روسيا تدرب عددا يزيد احدى عشرة مرة والولايات المتحدة تسع مرات على ما تدربه بريطانيا من العلماء والمهندسين ٠

ليس هذا بالطبع نتيجة أى عيب نوعى فى طلاب البلاد ، وانما هو نتيجة العيوب المزمنة فى نظام التعليم ببلادنا ٠

اننا هنا فى بريطانيا نستخدم نظاما لا يمكن الدفاع عنه ، من عزل أطفالنا فى سن الحادية عشرة ، بطريقة الاختبار — وهى عادة اختبار مدته يوم واحد — تقرر مستقبلهم التعليمى كله ٠ وتكون نتيجة ذلك استبعاد حوالى ٧٥٪ من التلاميذ نتيجة لهذا الاختبار وهؤلاء يحرمون من التعليم الثانوى الذى يتيح لهم فرصة التعليم الجامعى ٠٠ وهناك استثناءات ، فبعض الطلاب الذين يفشلون فى هذا الاختبار يبذلون جهدا خارقا يمكنهم من دخول الجامعة ٠

وحزب العمال يعارض بشدة هذا النظام لأننا ، كديمقراطيين نطالب بالمساواة فى الفرص ولأننا نهتم بمستقبل بلادنا ، وليس فى استطاعة بريطانيا احتمال هذا الاستبعاد المبكر لثلاثة أرباع سكانها من الالتحاق بالتعليم العالى ٠

ولكن اختبار سن الحادية عشرة ليس الحاجز الوحيد ، فبفضل عدم كفاية الأماكن بالجامعة وغيرها من كليات التعليم العالى يجد عدد اكبر فأكبر من الطلاب الذين بلغوا سن الالتحاق بالجامعة أنه من المستحيل عليهم الاستمرار فى حياتهم الدراسية ٠ وترتب على تضخم معدل المواليد بعد الحرب أن وصل الكثيرون الآن الى مرحلة التعليم الجامعى ٠ ففى عام ١٩٦٢ فشل ربع الطلاب الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة بعد جوازهم الاختبارات الدراسية فى دخول اية كلية ٠ وفى عام ١٩٦٣ يتبين ان عامل الاستبعاد اكثر ٠ وان المرء ليسمع عن طلاب فشلوا فى الدخول بالرغم من تمتعهم بالصلاحيات التى سمحت لاخوانهم وأخواتهم بالالتحاق بالجامعة قبل ذلك بعام ٠

لقد بينت لجنة روبنس أنه لكى نمنح شبابنا نفس الفرصة غير الكافية لدخول الجامعة مثلما حدث عام ١٩٦١ فاننا نحتاج الى ١٩٧٫٠٠٠ مكان فى الجامعة فى سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ ، والى شهور قليلة مضت كانت حكومة المحافظين تضع الخطط لاعداد ١٧٢٫٠٠٠ مكان فقط ، وقد أرغمها تقرير روبنس على تغيير خططها ، ولقد أجرى واحد من كبار خبرائنا فى التعليم هو السير اريك آشبى الأستاذ بكلية كلير بكمبردج ورئيس الاتحاد البريطانى مقارنة حديثا بين ما سجلته بريطانيا وما سجلته دول الكومنولث الأخرى فى هذا المجال ٠ فقال :

« الطفل الكندى الذى ولد عام ١٩٤٥ تتاح له فرصة من ست ليصبح طالبا متفرغا فى الجامعة على حين تتاح للطفل الاسترالى فرصة من تسع واللندنى فرصة من احدى وعشرين ٠ وليس هناك من يستطيع أن يقول ان الخلاف كامن فى مقدرة الدول الثلاث على دفع نفقات التعليم أو فى الذكاء النسبى لأطفالها » ٠

هذه المقارنة تثير الدهشة أيضا حينما نمدها الى ما وراء دول الكومنولث فقد دل تقرير روبنس على انه بينما يتفرغ ٤٫٥٪ من شبان بريطانيا للدراسة الجامعية ، فان هذه النسبة ترتفع فى فرنسا الى ٧٪ وفى السويد الى ١٠٪ وفى الولايات المتحدة الى ٢٠٪ ٠

ولن تتعدل الصورة اذا أدخلنا فيها الأنواع الأخرى من التعليم العالى . فاذا ضممنا اليها الطلاب الملتحقين بمدارس المعلمين وبكليات التكنولوجيا المتقدمة ، ومدارس الفنون . ومن يحصلون على مناهج دراسية كاملة فى الكليات الفنية ، فان حوالى ١٠٪ فقط من شبابنا يتمتعون بأى نوع من التعليم العالى . أما فى الولايات المتحدة فان ٣٨٪ من الشبان الذين تتردد أعمارهم بين ١٨ و ٢١ عاما يحصلون على نوع من التعليم العالى . ولكن المصلحين هناك ابتداء من الرئيس كنيدى فما دون غير مرتاحين لذلك .

ان جميع الارقام التى أوردتها تتصل بلا شك بجميع الطلاب وليس بالعلماء والمهندسين فقط . بل لقد أصبح من الأصعب فعلا الالتحاق بكلية لدراسة الفنون أو العلوم الانسانية ومن الطبيعى أن يؤكد الحزب أهمية توفير التسهيلات لجميع نظم التعليم . الا أن الأرقام التى ذكرتها صحيحة بالنسبة لمشكلة اعداد العلماء والمهندسين الذين نحتاج اليهم .

اننا لن نستطيع تقديم كل قوتنا العقلية كشعب على حين يحرم كثير من أبنائنا فرصة التعليم العالى وينكر النظام المساواة فى الفرص ، لقد قال السير اريك اشبى الذى أنقل عنه ما يلى : « ان الطلاب الذين يقع عليهم الاختيار للتعليم الجامعى هم الذين يعتقد أنهم الصفوة الصغيرة المثقفة » . ولكن الأرقام تدل على أنهم فى الأغلب صفوة اجتماعية لأن تقرير لجنة وكلاء الوزارات حول الالتحاق بالجامعات منذ ستة أعوام دل على أنه من المحتمل أن ثلاثة أرباع أبناء وبنات طبقة كبار المهنيين والمديرين هم الذين يلتحقون بالجامعة وأن واحدا من ثلاثة من أولاد المهندسين والاداريين الآخرين فقط هو الذى يلتحق بالجامعة . وفى الطرف الآخر من الميزان يصل حوالى واحد فى المائة من الطلاب الذين ينتمون الى آباء عمال يدويين غير مهرة الى باب الجامعة وحوالى ٣٪ من منازل العمال شبه المدربين .

ومن ثم فان خطط العمال الخاصة بالتعليم تنطوى على اصلاحات جوهرية فى كل مرحلة من مراحل التعليم . وستكون أولوياتنا فى التعليمين الابتدائى والثانوى لتخريج مزيد من المعلمين ، وانشاء فصول أصغر ، واستئصال شأفة المدارس الفقيرة ــ وانهاء نظام الاختبار فى سن الحادية عشرة . وقد التزمنا ببرنامج للتوسع الكبير فى التعليم الجامعى مع استخدام الأبنية والتسهيلات الحالية فورا . الأبنية لافتتاح جامعات

وكليات أكثر وانهاء نظام الترفع الذى ينكر على كلياتنا للتكنولوجيا المتقدمة حق منح الاجازات العلمية ٠

ففى اطار برنامج تسهيلات التوسع فى التعليم العالى سنتمكن من تخريج الجزء الأكبر من العلماء والمهندسين والتكنولوجيين الذين ستحتاج اليهم بريطانيا الجديدة ٠ ولكن خططنا لن تقتصر على التعليم فى الكليات ٠

ذلك لأننا نعتزم وضع برنامج جديد تكميلى ـ وليس بديلا من التوسع فى التعليم العالى ويقضى هذا البرنامج بتقديم تسهيلات للدراسة فى المنزل وفق المقاييس الجامعية ومقاييس التعليم العالى عن طريق المراسلة ٠

ان الغرض من هذه الخطوات هو اعداد مجموعة كبيرة منوعة من الطلاب المرتقبين ـ فهناك فنيون وتكنولوجيون لعلهم غادروا المدرسة فى سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة ، بعد عامين أو ثلاثة اعوام قضوها فى الصناعة يشعرون بأنهم يستطيعون اكتساب المؤهلات كالعلماء أو الفنيين المتخرجين ٠ وهناك آخرون كثيرون لعلهم يشغلون وظائف كتابية لاكتساب مهارات جديدة ومؤهلات جديدة ٠ وهناك كثيرون فى جميع المستويات فى الصناعة يرغبون فى الحصول على المؤهلات فى ميادين عملهم أو فى ميادين أخرى ، أو ربات منازل قد يرغبن فى الحصول على مؤهلات فى الأدب الانجليزى أو الجغرافيا أو التاريخ ٠ وهناك تلك المنطقة الواسعة التى يغطيها الآن اتحاد العمال التعليمى ، والفصول المسائية التابعة للسلطات المحلية التى يمكن أن تؤتى ثمارها اذا قدمت برامج تليفزيونية واذاعية ومناهج أخرى ٠

ان ما نتصوره هو خلق وكالة تعليمية جديدة تمثل الجامعات وغيرها من منظمات التعليم واتحادات المدرسين وسلطات الاذاعة والناشرين والهيئات العامة والخاصة والمنتجين القادرين على انتاج مواد التليفزيون وغيرها من المواد التعليمية ٠ وستقدم الدولة المعونة المالية وجميع المساعدات التى تحتاج اليها هذه الوكالة ٠ ويمكن الحصول على الوقت اللازم للاذاعة اما عن طريق تحديد قناة خاصة بالتليفزيون مع التسهيلات الاذاعية المناسبة أو بتخصيص وقت على القنوات الثلاث الموجودة والرابعة عند تشغيلها ٠

وستدعم البرامج التعليمية بتقديم كتب النصوص وغيرها من المواد التى تتصل بالمناهج كما ستقدم التسهيلات للدراسات التكميلية فى معاهد

التعليم كالكليات الفنية • وستوضع الترتيبات لوضع الاختبارات وتصحيح أوراق الاجابة تحت اشراف الجامعات أو الكليات الفنية أو المعاهد المهنية • أما مناهج المراسلة التى لا تقوم فى حد ذاتها على برامج التليفزيون أو الراديو فستتاح أيضا للراغبين مع الانتفاع بالتجارب التى حصلت عليها كليات الدراسة بالمراسلة الموجودة حاليا •

وسيطلب الى الوكالة عمل الترتيبات مع جامعة أو أكثر من الجامعات الحالية لتقديم تسهيلات الاختبارات ومنح شهادات ودبلومات خارجية للطلاب الذين يصلون الى مستوى عال فى الاختبارات •

ويمكن تقديم مناهج مدتها سنة واحدة للحصول على دبلومات فى مواد كثيرة كاللغات الأجنبية • وسيطالب رجال الصناعة بدفع علاوة للأشخاص الذين يقومون بالبيع أو غيرهم من موظفيهم الذين يدرسون للحصول على دبلوم . وسيكون هناك أيضا كثيرون يرحبون بهذه التسهيلات لأسباب غير مهنية ــ فالأسر التى تعتزم قضاء عطلة بالخارج فى الصيف القادم ترغب فى تلقى برنامج شتوى فى اللغة الألمانية أو الفرنسية أو الايطالية أو الاسبانية • ولكن التجارب الحالية التى أسفر عنها استخدام التليفزيون تدل على أن هناك مئات الآلاف من بينهم كهول يرغبون فى أن يخطر الحصول على دبلوم أو شهادة على بالهم ــ فى تثقيف أنفسهم بالاسهام الاكثر سلبية فى البرامج التعليمية •

**ابقاء العلماء فى الوطن :**

ان موارد بريطانيا العلمية تستنزف على نمو خطير بفعل الاستنزاف العقلى « أى هجرة العلماء المدربين الى الخارج وعلى الأخص الى الولايات المتحدة » وقد نشرت لجنة تابعة للجمعية الملكية تقريرا عن « هجرة العلماء فى المملكة المتحدة » فى فبراير ١٩٦٣ قالت فيه ان نسبة الهجرة الدائمة فى صفوف الحاصلين حديثا على درجة الدكتوراه فى الفلسفة بلغت ١٢٪ من عدد الخريجين كل عام • ويبلغ المعدل السنوى لمن يهاجرون بصفة دائمة من رجال الجامعات حوالى ١٪ من مجموع أعضاء هيئات التدريس • وقد حدث أن هاجرت هيئة التدريس فى احدى الكليات جميعا دفعة واحدة فى العام الماضى • وفى العام الماضى فقدت جامعة شيفلد وحدها أستاذا ومحاضرا وزميلا فى الطبيعة، وجميع هيئة التدريس تقريبا فى قسم الكيمياء الحيوية ومن بينهم أستاذ وقارىء وكبير المحاضرين

ومساعد محاضر ومحاضر فى الكيمياء غير العضوية ، ومحاضر فى الاقتصاد وكبير محاضرى الاحصاءات • وفى احدى كليات العلوم الكبرى هاجر سبعة من تسعة من رجالها المعينين عام ١٩٦٣ دفعة واحدة •

ويؤكد تقرير الجمعية الملكية أننا نفقد نسبة كبيرة من أحسن رجالنا بلا داع • فتقرر الهيئة المشتركة الممثلة لمندوبى الحكومة وهيئة الطاقة الذرية أن تناقش العلماء البريطانيين فى الولايات المتحدة وكندا لامكان تعيينهم فى المملكة المتحدة ، ان ٧٠٪ من هؤلاء العلماء يستحقون التعيين فى مناصب معينة وذلك مقابل ٥٠٪ تجرى مقابلتهم فى أرض الوطن وبالنسبة للمرتبات والوظائف الحالية فيحتمل أن كثيرا من علمائنا الكبار الذين هاجروا لم تجر مناقشتهم على الاطلاق •

عندما نوقشت هذه المشكلة فى مجلس اللوردات ، ألقى وزير العلوم اللورد هيلشام التبعة على العيوب الموجودة فى نظام التعليم الأمريكى ، وقد أثار هذا التصريح امتعاضا شديدا فى الجامعات البريطانية وفى جامعات الولايات المتحدة على السواء •

ذلك لأن السبب لا يكمن فى عيوب نظام التعليم الأمريكى ، وانما يكمن فى عيوب نظام الصناعة البريطانية ، فبينما يستقيل بعض أعضاء هيئات التدريس بالجامعات من وظائفهم بسبب مستوى المرتبات فى جامعاتنا وبالأخص لعدم توافر التسهيلات لاجراء الابحاث فان معظم الذين يختارون الصناعة الامريكية بدلا من البريطانية يفعلون ذلك لان الاخيرة لاتهيىء للعلماء بصفة خاصة المركز أو المرتب أو ــ فوق كل شىء ــ الآمال التى يترقبونها ومن حقهم الحصول عليها • وحدثنى العلماء البريطانيون الموجودون الآن فى أمريكا أن السبب الأساسى فى القرار الذى اتخذوه هو ضعف فرص الترقى ، وقال أحدهم « اننا ننتظر ريثما يموت عالم آخر ونرث حذاءه • ان الرجل الذى يسبقنى هو فى الخمسين من عمره ولكى تتاح لى فرصة الترقى يجب أن أنتظر الى أن يعتزل أو يصاب بجلطة دموية مبكرة » •

ومن ثم فان مشكلتنا من ناحية الاستنزاف العقلى هى خلق الأحوال التى ترغبهم فى البقاء وذلك بأن تشيع فى الصناعة البريطانية اهتماما أشد باستخدام الموهبة العلمية •

**استخدام علمائنا بذكاء أكثر :**

كان حوالى نصف علمائنا مستخدمين بعقول عسكرية الى عهد قريب حينما أوقف برنامج الصواريخ البريطانى وفى رأينا أن القليل جـدا من الباقين كانوا يستخدمون لا فى بعض الأبحاث التكنولوجية المتقـــدمة وانما في محاولة اتقان احدى السلع الاستهلاكية القديمة المحبوبة أو مادة اضافية تمكن مدير الاعلانات من الهرولة الى شاشة التليفزيون على أمل اقناع المستهلك بشراء مزيد من هذه المادة الجديدة وأقل من المادة التى ينتجها منافسه ·

ليس الأمر مجرد انفاق الصناعة البريطانية جزءا كبيرا من مواردها الخاصة على الاعلان بدلا من انفاقه على الأبحاث ، ( وليس من شك فى أن الاقتصاد البريطانى كان يكتسب صحة أكثر لو كان الأمر بالعكس ) ولكن جزءا كبيرا مما ينشط الأبحاث لايزيد الا قليلا عن كونه خدمة للمعلن ومن ثم فانه قد يسهم بقدر تافه أو لا يسهم مطلقا فى ثروة بريطـــانيا أو رفاهيتها ·

ان بعض علمائنا لا يستخدمون على الاطلاق ، فقد قرأنا منذ فترة قصيرة فقط عن العالم اللامع ـ الذى فعل أكثر مما فعله أى شخص آخر ليبتكر الوسيلة التى أعيد بها رواد الفضـــاء الأمريكيين من الفضـــاء سالمين الى الأرض ـ وكيف كان يوقع استثماره فى « بورصة العمل » فى مجال الطاقة الذرية بعد انتهاء البرامج وهكذا ترتب على وقف البرامج العسكرية حدوث فائض من المشتغلين فى الطاقة الذرية وحدوث شىء مماثل فى الالكترونات بسبب الغاء برامج الصواريخ ، مما زاد من حدة المشكلات ·

اذا حدث وتحقق نزع حقيقى للسلاح فان العالم الغربى ( والاتحاد السوفيتى أيضا ) سيواجه مشكلة كبرى هى مشكلة العلماء والفنيين والعمال المهرة الزائدين على الحاجة وبينما لن يكون من الصعب على حكومة العمال ( أو حتى على حكومة من المحافظين ) تحـويل مئـات الملايين من الجنيهات التى توافرت الى الرفاهية الاجتماعية وغيرها من البرامج ، وبينما قد تواجه الحكومة البريطانية صعوبة أقل مما ستصـادفه أمريكا ، فى اقناع البرلمان باقرار الاعتمادات المالية اللازمة ، فان هـذا التحـويل للأموال لن يحل المشكلة ·

## تعبئة العلم للصناعة :

أشرت فى الفصل السابق الى الحاجة لاجــراء تغيــيرات فى صرح الصــــناعة البريطـــانية اذا أريد تنفيذ الخـطط المعدة لزيادة الانتاج والصادرات ٠

فأولا ــ يجب علينا أن نشجع المؤسسات الصناعية على زيادة ماتنفقه على الابحاث ويمكن تحقيق هذه الغاية عن طريق الحوافز الضريبية واثارة الحماس وكل وسيلة متاحة للحكومة الحديثة لتشجيع الصناعة كى تصبح ذات عقلية علمية أكثر ٠

وثانيا ــ يجب على الحكومة أن تكون مستعدة للمشاركة بقوة فى تنشيط الأبحاث فى الصناعة ٠ وتســـتطيع مختلف مجالس الأبحــاث بوزارة الابحاث العلمية والصناعية تقديم الاجهزة اللازمة التى ينبغى ان تنسق الآن وتصبح أكثر كفاية بتوجيه عام من مجلس الابحاث المدنية المقترح الذى ينبغى أن يكــون بعيد النظر بحيث يتبنى الابحـــاث فى الصناعة والجامعات ٠

وثالثا ــ يجب على الحكومة ، كما اقترحت فى الفصل السابق أن تكون مستعدة لاستخدام مركزها كمشترية على نطاق واسع للمنتجات الصناعية بغية تنشيط التوجيه القياسى وتحقيق انطلاقات جـديدة فى السلع التى تشتريها وعلاوة على ذلك فان الحكومة بوصفها ربة صناعة ــ لانها تملك وتدير مصانع المهمات الملكية وأحواض السفن الملكية تستطيع أن تكون رائدة فى اجراء التجارب وبالاخص فى اســتخدام المعـــدات الآلية حيث يتسم نشاط الصناعة الخاصة فى هذا المجال بالبطء ٠

ورابعا ــ يجب على الحكومة أن تكون البــادئة كما قلت فى مجال الأبحــاث وعقود التنمية . ففى بعض الحالات ستكون هنــاك مجالات معينة للأبحاث تعرف الحكومة ومستشاروها أن تقديم عقد أبحاث فيها يستطيع المساعدة فى احداث انطلاقة ضرورية . ويمكن منح العقود فى هذه الميادين غير المحدودة اما لمؤسسات الأبحاث الحكومية أو الجامعات أو جماعات المتطوعين أو نقابات العلماء أو المؤسســـات الخاصـــة على الاســـاس الذى كانت تستخدمه وزارة الطيران بالنسبة لعقود الأبحاث والتنمية العسكرية .

بيد أنه يجب علينا أن نذهب أبعد من هذا ، يجب على الأداة الحكومية

المناسبة أن تعلن انها على استعداد لتلقى الاقتراحات المناسبة من جماعات العلماء بما فيها فرق الأبحاث بالمؤسسات الخاصة التى تشعر بأنها تستطيع أن تعمل من أجل تحقيق تنمية تكنولوجية جديدة يختارونها . وعند وضع خططها يمكن دعوة أعضائها لاعداد « دراسة عن امكانية العمل » مع تقديم تفصيل كامل لمشروع البحث ـ بما فى ذلك التكاليف . فاذا تبين أنه يبشر بالخير ، أمكن منحهم عقدا على نطاق كامل .

فى هذا الاجراء ينبغى أن نترك المبادأة لفرق الأبحاث الصناعية : وهنا تقع على عاتق الحكومة مهمة تحديد الفريق الذى تؤازره . واضح أن بعض هذه الفرق سيفشل ، اذ يدل تاريخ الأبحاث العسكرية وبرامج ابحاث الشركات الصناعية على أن هناك نسبة عقيمة ـ وعالية فى بعض المجالات . ويجب أن نكون مستعدين لتقبل النقد بسبب الفشل . لكن اذا نجح ثلاثة من كل عشرة أبحاث فاننا نحصل على الانطلاق اللازم لخلق صناعات جديدة لها قيمتها .

اننا نعلم انه من المستطاع اجراء هذا العمل . فقد اكتسبنا بالتجارب من العمل الذى قامت به المؤسسة القومية لأبحاث التنمية والتى أنشأتها حكومة العمال منذ خمسة عشر عاما وكانت وظيفتها تنمية الأبحاث (لا الأبحاث والتنمية) أى تناول انجازات الأبحاث التى تمت فى المعامل أو مكاتب الرسم بالجامعات ، واذا رأت الأبحاث الحكومية أو الصناعة الخاصة وتسجيلها وحمايتها وتحسينها عن طريق مرحلة المصنع الرائد ، وذلك الى النقطة التى يمكن عندها انتاجها تجاريا . ان خمسة الملايين من الجنيهات التى خصصت أصلا أنتجت ضمنا الآلة الحاسبة البيانية « أطلس » التى تباع للولايات المتحدة حاليا والتى تقوم على أساس العقل الالكترونى بجامعة مانشستر : هوفركرافت : وتحسين جديد هام فى خلايا الوقود .

وتنطوى مقترحاتنا الجديدة على التوسع فى هذا العمل فى الاتجاهين أولا من ناحية تبنى الأبحاث المبتكرة (ليس مجرد تحسين الأبحاث ) ، وفى النهاية الأخرى من العملية خلق صناعات جديدة تقوم على هذه التحسينات .

ومن مزايا هذه المقترحات جميعا زيادة الطلب على العلماء فى الصناعة واعلاء شأنهم . وليس من شك فى أن ما أبدته احدى وزارات الحكومة من استعداد لتلقى المشروعات التى استهلتها الفرق الصناعية

وتبنيها سيكون اغراء قويا على البحث . ولسوف تصبح فرق الأبحاث فجاة ، فى أعين مخدوميها . أداة للكسب قادرة عن طريق العقود الحكومية على الاسهام فى أرباح مؤسستها ـ بدلا من اعتبارها ، كما هو الحال الآن ، كماليات باهظة التكاليف أو «سندريلات» المنظمة .

التدريب العلمى وتعبئة الأبحاث العلمية وتطبيق العلم على الصناعة : تلك فى اعتقادى هى عصب دور الاشتراكية فى بريطانيا فى الجيل القادم . لقد أبدى شعبنا اهتماما كبيرا بهذه الأفكار ، يقال لنا اننا استبدلنا القبعة القماش بمعطف المعمل الأبيض كرمز للعمال البريطانيين .

ويجب ان أؤكد شيئا واحدا : أن الثورة التى نعتزم توجيهها لحل مشكلات بريطانيا الاقتصادية لن تكون ملكا لقطاع ضيق من الشعب البريطانى ، ثورة قصر يقف تأثيرها عند حد غرف اجتماعات مجالس ادارة الصناعة البريطانية . ولكنها ستؤثر فى جميع أفراد شعبنا : سيكون لكل عالم أو تكنولوجى فريق من الفنيين المدربين ، رجال ونساء يتعلمون المهارات الجديدة المثيرة . ولكل بحث اقتحامى سيكون هناك آلاف تتاح لهم فرصة الحصول على أشكال جديدة من العمالة ثم ان شبابنا ـ الذين يغادر سوادهم الأعظم المدرسة بدون أى أمل عاجل فى الحصول على عمل يعتد به ـ ستتاح لهم فرص أوسع .

وسوف تجر الثورة العلمية فى أذيالها ثورة اجتماعية واقتصادية. وسنحتاج الى مواقف جديدة حيال مشكلة التدريب لاكتساب المهارة : فى التلمذات الصناعية ، وفى مهمة اعادة التدريب الهامة لاكتساب المهارة ، ذلك لأنه بالنسبة لسرعة خطى التغيير التكنولوجى ، فان عددا قليلا من الذين يبدءون العمل بمهارة واحدة ، أو فى حرفة واحدة ، تنتهى حياتهم العملية بالمهارة نفسها وفى نفس الحرفة . ولهذا فان الكثيرين قد يحتاجون الى اعادة تدريب أكثر من مرة فى أثناء حياتهم العملية .

لن يكون فى بريطانيا مكان للمواقف المستهينة فى هذا العصر . واذا كان هناك ادراك واحد فوق كل ادراك آخر يجب أن ينفذ الى ضميرنا فذلك هو أن العالم ليس مدينا لنا بعيشنا وانما يجب علينا أن نكسب عيشنا بأنفسنا .

وهذا هو السبب فى أن الثورة العلمية ستكون ثورة شعبنا كله .

# الفصل الخامس

## مركز بريطانيا فى الاقتصاد العالمى

تحدثت حتى الآن عن أمل بريطانيا فى الاشتراكية فى الداخل ، اى فى بريطانيا ذاتها • وبينما أكدت أهمية الحاجة للقيام بهجوم هادف على مشكلتنا الخاصة بالصادرات لم أتناول حتى الآن الطابع الاقتصادى العالمى الذى تعمل فيه حكومة اشتراكية •

ان مشكلتنا الرئيسية معروفة تماما وقد أشرت اليها فى الفصل الثانى • فبالاضافة الى أنه يجب على بريطانيا أن تمضى فى مدفوعاتها بالحساب الجارى وتوازن حسابها الرأسمالى فهى مصرف منطقة الاسترلينى وقد تراكمت الديون التى يجب دفعها اما بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل والتى تتجاوز أصولها الموجودة بحوالى أربعة أمثال ، وكلما سرى شك أو سرت شائعة عن متانة مركز الاسترلينى فان أصحاب سندات ديون الحكومة الخارجية القصيرة الأمد فى لندن ، أو الأرصدة الاسترلينية يندفعون الى تحويلها • ولقد نشأت أكبر أزماتنا فى العملات الاجنبية منذ الحرب نتيجة المسحوبات على الاسترلينى التى كانت أساسا ذات صلة بعيدة بأية مشكلة رئيسية من انعدام التوازن فى ميزان مدفوعاتنا القومى • وكل أزمة أعقبتها تخفيضات ووفورات فى الداخل لم يكن لها اكثر من تأثير وهمى على القوة الحقيقية لمنطقة الاسترلينى من حيث كسب العملات الأجنبية • وان أحدثت ــ بفضل الاقلال من الانتاج ــ أثرا خطيرا على اقتصاد بريطانيا •

ان حزب العمال مصمم على المحافظة على قيمة الجنيه واتخاذ الخطوات الداخلية أو الخارجية والنقدية أو المادية التى يستلزمها تحقيق هذه الغاية • الا أنه وان كان للتنظيم النقدى دور يلعبه فى الازمات القصيرة الأمد فان قوة الاسترلينى ستعتمد أساسا على سجل صادراتنا وعلى السياسات التى ستنتهج لتشجيع الصادرات والتوسع فى صناعات التصدير •

ان للمملكة المتحدة، بالمعنى القومى أولا وفىاضطلاعها بمسئولياتها التى هى أوسع فى منطقة الاسترلينى • ثانيا ، مصلحة راسخة فى وجود

نظام عالمي لحرية التجارة • وكان هذا هو موقفنا عندما بدأنا مفاوضـــات الجات GATT

كانت هذه المسألة أساسية في موقفنا حيال المحاولة التي بذلتهـا حكومة ماكميلان للانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوربية •

فقد حاولت حكومة المحافظين عبثا طوال أربعة اعوام بعد توقيـــع معاهدة روما ــ وان أيدها حزب العمال ــ أن تنشىء نظاما أوربيا أوسع ــ منطقة التجارة الأوربية الحرة ــ على أمل منع نشوء مجتمع ينطوي على نفسه تتهيأ فيه جميع الأسباب التي تؤدي الى انقسام أوربا • وعندما فشلت هذه الخطة بدعوا في تشـــكيل اتحـــاد التجـارة الأوربيـــة الحرة Efta بمساعدتنا أيضا ، بل وبناء على اقتراحنا نحن ــ تشكيله شاملا « الدول السبع الخارجية » وهي النرويج والسويد والدانيمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال وبريطانيا ( وفيما بعد فنلندا ) كقوة توازن الدول الست وهي فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج • وكان اتحاد التجارة الأوربية الحرة منظمة مفككة العرى جدا ــ غايته الاقلال من الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء ثم الغاؤها ، ولكن بغير أن يبذل أية محاولة لانشـــاء تعريفة مشتركة ازاء الخارج ، تهدف بالتعاون بين حكومات الدول الأعضاء الى زيادة التجارة والبعد عن أية فكرة خاصة بايجاد سوق مشتركة تعلو فوق مستوى الأسواق القومية •

وفي عام ١٩٦١ وبضغط من البيت الأبيض حـــدث تحول مثير في سياسة الحكومة ، اذ أعلن المستر ماكميلان أن بريطانيا ستطلب الانضمام اذا أمكن الحصول على الشروط المناسبة •

وبينما أعلن حزب العمال الذي كان يقف رسميا موقفا مماثلا ، اننا لن نعارض في الانضمام اذا أمكن الحصول على الشروط المناسبة فانه أكد على نحو اكثر واقعية الصعوبات التي تعترض ذلك وكان اكثر تحديدا في تعريف الشروط اللازمة •

وبينما المفاوضة تتعثر ، والحكومة تنسحب من موقف أعدته الى آخر وهي تقدم التنازلات على طول الخط ، في الوقت الذي أوضحت فيه أغلبية دول الكومنولث معارضتها للشروط المفروضة ، أوضح حزب العمال موقفه في بيان قومي عرض على المؤتمر السنوي لعام ١٩٦٢ في الخطاب التاريخي الذي القاه المستر هيو جيسكتل •

فبينما رحبنا بانشاء الجماعة الأوربية ونموها ونجاحهـــا اذ جمعت

بين شعوب أدى ما بينها من منافسات الى الزج بها فى أتون الحرب مرتين فى جيل واحد ، قلنا اننا لانؤيد انضمام بريطانيا الا اذا ، ــ واذا فقط ــ ، أمكن الحصول على خمسة شروط رئيسية :

١ ــ ضمانات قوية ملزمة لتجارة أصدقائنا وشركائنا فى الكومنولث ومصالحهم ٠

٢ ــ حريتنا ، كما هى الآن ، فى متابعة سياستنا الخارجية الخاصة بنا ٠

٣ ــ تنفيذ العهد الذى قطعته الحكومة لشركائنا فى منطقة التجارة الأوربية الحرة ٠

٤ ــ الحق فى تخطيط اقتصادنا ٠

٥ ــ ضمانات تؤمن مركز الزراعة البريطانية ٠

ولكن هذه الشروط لم تتحقق ولم يبد انها سوف تتحقق وفى نوفمبر عام ١٩٦٢ حذر زعماء العمال الحكومة من أن التنازلات التى منحت فعلا لايستطاع قبولها ، وأن ليس من شك يسير فى أننا سنحصل على تأييد السواد الأعظم من الناخبين فى هذا الموقف ٠٠ واستمرت المفاوضات وقدمت تنازلات أخرى الى أن توقفت العملية كلها فجأة نتيجة اعتراض الرئيس ديجول ٠

انهارت سياسة الحكومة وانهار معها مركب السياسات الاقتصادية والمالية والديبلوماسية بأكمله ، بل والدفاعية التى اعتمدت على دخول بريطانيا ٠ وهكذا تركت الحكومة التى فاوضت فى أضعف موقف لمواجهة فراغ سياسى خطير بعد أن أعلنت أنه لاسبيل أمامها للمضى فى المناقصات ٠

وبالاضافة الى اصرار حزب العمال على شروطه الخمسة ، أقام قضيته على فرضين عامين :

أولا ، رأينا من الضرورى اعداد حل بديل لا لتقوية موقف بريطانيا فى المفاوضات فحسب ، بل ولاعداد موقف تراجع قوى فى حالة الفشل ــ أى فى حالة ما اذا قدمت لبريطانيا شروط للانضمام يكون من الاذلال قبولها ٠ ولكن الحكومة التى ظلت طوال الوقت تناضل بشدة من اجل اقناع حزبها بالانضمام الى أوربا برغم عدم رضائه عن ذلك ، رفضت قبول فكرة وجود حل بديل ، كما رفضت النظر فيما يمكن أن يكون هذا البديل ٠

وثانيا ، أكدنا على طول الخط أن أى اقتراح قد يقدم لانضمام بريطانيا يجب أن يتوقف على ارتياحنا الى أن مثل هذا القرار سيكون خطوة فى اتجاه تحقيق مجتمع تجارى عالمى حر أوسع ومن هذه الناحية كانت معاهدة روما محايدة ، اذ يمكن أن يكون تكامل التجارة فى أوربا الغربية خطوة الى مجال أوسع لحرية التجارة • أما اذا تعرض للقيود ورعاية المصالح الشخصية والاوتوقراطية فانه يصبح عائقا لايساعدنا فى تحقيق غايتنا التى هى أوسع • ومن الاختبارات فى هذا المضمار مستوى التعريفة الخارجية وتطبيقها ( هنا أزالت التعريفة على سلعة واحدة وهى الدجاج ، معظم الأوهام عبر الاطلنطى عن السوق المشتركة ) •

والاختبار الآخر هو تطور السياسة الزراعية للجماعة • وهنا بررت الأحداث كل ما أبديناه من مخاوف فقد أوضح حزب العمال أنه لا يستطيع دخول جماعة أرغمتنا ـ ونحن أكبر دولة مستوردة فى العالم ـ على فرض ضرائب جزائية على الغذاء الوارد من الكومنولث بغية تمويل الاعانات للانتاج الأوربى غيرالاقتصادى حتى يمكن استبدال الواردات من الكومنولث بواردات من أوربا • وتحدثنا فى موضوع القمح • ان سياسة بريطانيا فى دعم الزراعة تقوم على نظام سعر الدرجتين • فنحن ندفع حوالى ٢٠ جنيها للطن من وارداتنا الثابتة من الكومنولث فى حين يحصل الزارعون على ٢٧ جنيها للطن أما الفرق فيدفع عن طريق الاعانات التى تقدم للزارع بسبب الفرق فى الاسعار • وطبقا للسياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية الاوربية يجب الاتفاق على سعر لقمحها وفرض ضريبة استيراد على جميع الواردات من دول ثالثة حتى يرتفع سعرها الى مستوى السعر الأوربى • فالسعر الفرنسى حوالى ٣٣ جنيها والألمانى قرابة ٤٥ جنيها • وحتى اذا كانت أسعار دول الجماعة قائمة على المستوى الفرنسى السائد ( وهو الرقم الذى كان من الصعب اقناع المانيا بقبوله ) فان هذا كان سيعنى فرض ضريبة استيراد تعسفية قيمتها ١٣ جنيها أو ٦٥٪ على سعر كل طن من القمح الاسترالى أو الكندى الذى تستورده بريطانيا • أما اذا أخذ بالسعر الالمانى فستكون الضريبة ٢٥ جنيها أى ١٢٥٪ •

ومهما يكن من أمر الدافع على النصوص الصناعية الواردة فى معاهدة روما فان الشروط الخاصة بالسياسة الزراعية تعسفية ، تقوم على اعتبارات ذاتية ومستمدة من سياسة شاخت وتعتبر تحديا واضحا لروح اتفاقية « الجات » ونصها • ولقد شرح الرئيس ديجول الموقف بوضوح صارخ حينما قال حديثا : انه ليس هناك مجتمع يستحق هذا الاسم اذا لم ينتج طعامه الخاص به •

وبسبب هذه المخاوف ، أكد المتحدث باسم حزب العمال منذ البداية ضرورة اصدار بيان لا يؤكد فقط عدم الاضرار بتجارة الكومنولث وانما يؤكد أيضا أن غايتنا اجراء مفاوضات لايجاد مجتمع للتجارة الحرة واسع يشـمل معظمـه الاطلنطى بل أوسـع من مجتمع الاطلنطى ويضـم بلاد الكومنولث والأقليةالافريقية فيما وراء البحار والمرتبطةبالسوق المشتركة وأمريكا اللاتينية بل وكنـا متأكدين أن الولايات المتحـدة تصر على ضم اليابان ٠

وفى أوائل نوفمبر عام ١٩٦٢ أى بعـد شهر من بدء المفاوضات ، رحبت نيابة عنالحزب بتقرير كلاتيون ـ هرتر الذى قدم لمجلسالكونجرس مناديا بانشاء مجتمع اقتصادى للاطلنطى وفى جميع المراحل التالية دعونا الى اعداد خطط بديلة لاقامة منظمـة للاطلنطى لذلك النوع من المقترحات الذى عرف فيما بعـد باسم « طلقة كنيدى » ( Kennedy Roud ) وفى شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٦٢ وبينما كانت الأضواء تخبو فى أوربا دعونا لاصدار بيان عاجل بتزكية اقتراح يقضى بتنفيذ « طلقة كنيدى » لا على أن تضم الجماعة الاقتصادية الأوربية بريطانيا من جهـة والولايات المتحدة منجهة أخرى وانما على أساس أنتكون الدول الست طرفا والولايات المتحدة وبريطانيا وشريكاتهما فى اتحـاد التجـارة الاوربيـة الحرة ودول الـكومنولث وأمريكا اللاتينيـة وبقيـة الدول الأخرى بوصـفهم شركاء آخرين ٠

لا يزال هذا موقفنا ، فعندما تواجه حكومة فقدت توازنها ـ نتيجة للطمة التى كالها الجنرال ديجول لهـا ـ البرلمان للنظر فى هـذه المسألة فسنضع هذا الموضوع على رأس قائمة سياساتنا الايجابيـة ٠ ولا يزال هذا موقفنا برغم خيبة الأمل التى انجلت عنها المبادلات الأولى فى « طلقة كنيدى » سيظل همنا هو هدفنا ويجب ألا نكون غير مستعدين ، اذا دعت الضرورة لاستخدام سلطاتنا المبينة فى اتفاقية (الجات) لنقض أية سياسة زراعية تتعارض بوضوح مع هذه الاتفاقية ٠

وعندما ناقش البرلمان الموقف الذى نشـأ عن مباحثات بروكسل ، حددنا موقفنـا فى تصريح شـامل عن سياستنا فمن حيث اتصـال الأمر بأوربا ، كررنا القول : أننا مستعدون لتأييد الانضمام اذا ، ـواذا فقطـ قبلت شروطنا الخمسة ٠ وأكدنا بشدة أهمية مجتمع الاطلنطى أو المجتمع الأوسع من الاطلنطى مع الدول الست ان أمكن وبغيرها اذا دعت الضرورة وأعدنا تأكيد اخلاصنا لاتحاد التجارة الأوربية الحرة ٠

أكدنا أهمية الحاجة الى اتفاقيات عالمية للسلع على أن تجرى المفاوضات الخاصة بها تحت رعاية مجلس الدول النامية التابع للأمم المتحدة • فقد كانت اتفاقيات السلع ، خطة طعام عالمية ، رئيسية دائما فى تفكيرنا • وكانت حكومة العمال هى البادئة فى هذه الشئون عندما كانت المفاوضات تجرى لعقد اتفاقية ( الجات ) وفى أثناء سنوات تشكيل منظمة الأغذية والزراعة ( Fao ) • وبوصفى رئيسا لوفد المملكة المتحدة فانى أذكر تماما ما تعرضنا له من ضيق يرجع الى حكومة الولايات المتحدة التى تلتزم فى الغالب سياسة « الحرية الاقتصادية » ( laissez faire ) وكان هذا موقفنا منذ ذلك الحين ، وليس من شك فى أن قبول حكومة كنيدى لمبدأ اتفاقيات السلع خطوة تاريخية ، لأنه يجب علينا أن نعترف بأنه من السخف أن نتحدث عن التنمية العالمية أو عن حصر الشيوعية فى مناطق النزاع بالعالم اذا كنا مستعدين لأن نرى قوة هذه الدول فى الحصول على العملات الأجنبية ، عن طريق مبيعاتها من المنتجات الأولية ، عرضة لانهيار مفاجىء دورى بسبب اعدام استقرار الأسعار • هذا وانه لمن الحقائق التى تبعث على التبصر أن جميع مساعدات التنمية التى قدمت للدول النامية بوساطة دول مفردة على رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن طريق برامج الكومنولث وبطرق أخرى وبمعرفة الأمم المتحدة ، قد ضاع أثرها نتيجة لضياع القدرة الشرائية بسبب تدهور أسعار السلع فى السنوات العشر الأخيرة •

وفى تلك الأثناء يجب أن نقترح أن تقوم بريطانيا لأول مرة فى اثنى عشر عاما بتحويل تجارة الكومنولث الى حقيقة واقعة اذ برغم أن حلقات تجارة الكومنولث قد ضعفت بشكل خطير وان لم يكن قاتلا فاننا لا نقبل القول بأن التدهور فى الأهمية النسبية لتجارة الكومنولث أمر لا مفر منه وتطور تاريخى لا مناص منه كما ورد على لسان أحد وزراء المحافظين ، لأننا نعتقد أن التدهور راجع الى سياسة الحكومة وفشل مصدرينا فى انتهاز الفرص المتاحة لهم فى أسواق الكومنولث •

اننا لا نقترح تنمية تجارة الكومنولث على أساس يعوق خلق نظام التجارة الحرة الذى نريده ولكننا نصر على أن تكون دول الكومنولث شريكات كاملات فى هذا النظام• ونؤمن بأن الأفضليات ستكون مستقبلا أقل أهمية من الأسواق المخططة فى تنمية تلك التجارة • وسوف نقترح شيئا وفق خطوط قانون المشتريات الأمريكى ويطبق على نطاق الكومنولث• يجب أن نطلب الى شريكاتنا فى الكومنولث أن تفضلنا فى منح العقود الحكومية وغيرها من عقود التنمية ومقابل ذلك يجب أن نضمن لها أسواقا

لتصريف نسبة عادلة من صادراتها الزراعية وغيرها من المنتجات الأولية ٠

اننا نؤمن بأن هذه السياسة ستقوى أيدينا فى المفاوضات التجارية مستقبلا ، كما ستكون تأمينا لنا ومركز تراجع سليم اذا قدر لعمل جنونى يقوم عليه الغرب أن يضع حدا لآمالنا فى ايجاد نظام تجارى أكثر حرية فى العالم الغربى ٠

ولكنا جميعا فى خطر من مواصلة تحرير التجارة دون أن نأخذ فى الاعتبار أضعف حلقة فى اقتصاد العالم الحر وهى تنظيماتنا النقدية ٠

وتلقى فكرة التوسع الاقتصادى المطرد السريع قبولا فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة لأسباب قومية ودولية ٠ وتدل تجارب بريطانيا ٠ حيث كانت كل فورة فى الانتاج فى السنوات القلائل الماضية تتبعها أزمة عاجلة تشل نيران المدفوعات ـ على عنف هذه الضغوط العالية على ما نبذله من جهود للتوسع ٠ وهناك اعتراف أكبر فى الولايات المتحدة بأن المضى فى التوسع المطرد قد يصطدم سريعا بالحد الاقصى من السيولة ٠

ولسوف تزداد هذه المشكلة خطورة ، ولا تخف حدتها ، نتيجة للخطط التى نضعها والآمال التى نعقدها على تحرير جهاز التجارة الدولية فى العالم الغربى ٠ ومع هذا فكلما زاد نجاحنا فى ازالة التعريفات وخفضها وازالة القيود الكمية وغيرها فى الحواجز التى تعرقل زيادة التجارة الدولية زاد تعرضنا لخطر اصابة نظام تجارتنا الغربى كله بالشلل بسبب نقص السيولة مع اصابته بالصدمة نفسها التى تتعرض لها السيارة بسبب نفاد زيت التشحيم ٠

تواجه الدول اختبار نقص السيولة فى العالم الحديث حينما تعانى من البطالة أو الركود الاقتصادى ولا تشعر بأنها حرة فى متابعة سياسات التوسع التى كان ينبغى أن تنتهجها لو أن احتياطياتها الدولية كانت أكثر ٠ ونظرا لعدم كفاية الاحتياطيات ، ووجود عيب فى النظام الدولى الخاص لتعويض ما يطرأ على هذه الاحتياطيات من نقص تلجأ الديموقراطيات الغربية الى سياسات انكماشية تسبب الضعف فى الداخل وتحدث تأثيرات اقتصادية بل وسياسية مدمرة بالنسبة الى شركائنا فى التجارة ٠

هذا النقص فى السيولة الدولية يتصل اتصالا وثيقا بالسياسة النقدية والاقتصادية الدولية وبصفة خاصة بسياسة الدول الدائنة أى

الدول التى تربح الذهب من عملياتها التجارية وغيرها فى أثناء فترة من الزمن ٠

كلما ازداد قصر نظرهذه الدول الدائنة واهتمامها بمصلحتهاالذاتية زادت الحاجة الى السيولة ٠ وبهذا المعنىيصبح موقفنا أسوأ كثيرا مما كان عليه عندما كانت الولايات المتحدة الدولية الدائنــة الرئيسية ٠ فيومها نفذت الولايات المتحدة مشروع مارشال ، أما اليوم فمن الصعب اقناع الدول الأوربية دائنتنا بمنح قروض تجارية مقيدة ٠

ان زيادة حجمالتجارة وزيادة تحريرها سيضاعفمن حدة المشكلة٠ وحركة رأس المــال القصير الأمد والعمــلات الصعبة من دولة الى أخــرى أصبحت أكثر خطورة فى السنوات الأخيرة ٠ وقد أحدثت هذه الحركات ذبذبات مزمنة غير ضرورية فى السياسات الاقتصــادية الداخلية ٠ فان غزوات المضاربات ــ التى تشتد حدتها بسبب ميل البنوك المركزية العام للمحافظة على احتياطياتها من الذهب بدلا من الاسترلينى والدولارات ٠ تجعل الموقف يزداد سوءا ٠ ويزداد الهجوم على الذهب ويؤدى الى العودة الى سياسة الانكماش ٠

ومرة أخــرى أؤكد وجود تبــاين بين سلوك أمريكا كدولة دائنــة وسلوك الدول الدائنة الجديدة ٠ فقد سكبت الولايات المتحدة فائضها فى المســاعدات العسكرية والاقتصادية حتى ولو كلفهــا ذلك كثيرا ، اذ لم تعمد الى الاجراء غير الودى وهو الانكماش ٠ وليس هــذا هو الموقف فى القارة اليوم ٠

انى أسترعى النظر الى ثلاث مشكلات كبرى : أولاها أنه كلما كانت هناك شكوك تتعلق بعملة ما ، تحدث حملات من المضاربة يمكن أن تصل سريعا الى أزمة ٠ وثانيتها ، أنه نظرا لازدياد الاقبال على الذهب فان نمو السيولة العالمية يميل الى أن يحد منه نمو العرض من الذهب الحر بصرف النظر عن احتياجات التجارة العالمية الآخذة فى التوسع ٠ وثالثتها ، أن مشكلة تمويل الدول المتخلفة تزداد حدة الى درجة كبيرة ، ولنضرب لذلك مثلا واحدا بأمريكا اللاتينية حيث تجــاوز عبء خدمة الدين ، وهو عبء يتزايد ، ١٥٪ من مجموع الصادرات واذا استمر هــذا الاتجاه فستنشأ أزمة كبرى خلال السنوات الأربع أو الخمس التالية ٠

لذلك ، فما لم يتخذ اجراء عاجل يتسم بسعة الخيــال ، فسنواجه تهافتا على الأسواق لا يلبث أن يتمخض عن أزمة لا تختلف عن تلك التى طوت العالم الغربى فى أوائل السنوات الثلاثينية ٠

ان ما نفعله فى القرن العشرين هو الفشل · أن نطبق على الشئون النقدية الدولية الفنون التى استحدثهـا أجدادنا فى ميدان المصرفية فى الداخل ويمثل هذا النجاح الـكبير فى القرن التاسع عشر · فمنـذ مائة وعشرين عاما انشق البرلمان البريطانى على نفسه بسبب جدل عنيف ثار حول الشئون النقدية كذلك الذى ثار حول السوق المشتركة فى السنوات الأخيرة الى أى مدى يجب أن يكون اصدار النقد الذى يعتمد عليه تمويل البلاد ، مرتبطا باحياطيات الذهب ، فى ذاك الحين حد الجدل ، مع قدر من « عدم الارتباط » بصدور قانون براءة البنوك لعـام ١٨٤٤ · أنه « عدم ارتباط » لأن أصحاب المصارف فى عصر فيكتوريا أوجدوا نظام الائتمان الذى أتاح للسيولة الداخلية أن تنمو بخطى متساوية مع توسع التجارة، بصرف النظر عن كمية النقد الصادر أو الذهب · وبهـذا النظام النقدى الداخلى من رتبة الذهب، ولولانمو نظام الائتمان المصرفى لما أمكن حدوث التوسع الصناعى الهائل فى بريطانيـا أو فى أمريكا ولاختنق البلدان فى المهد .

ولكننا ما زلنا ـ بالنسبة للاقتصاديات الدولية ـ فى مرحلة التعامل بالذهب لم نعد نفكر فى تسوية ديوننا الداخلية بنقل الذهب فى جميع أرجاء البلاد . أما فى الشئون الدولية فاننا نعيش فى عصر شارل الثانى بمركبة بريد محملة بالذهب تتعثر فى الوحل فريسة لقطاع الطرق .

اذن ما عناصر الحل المرضى ؟

يجب أن يكون الهدف عملا ثلاثيا ·

أولا ــ أن يجعل من المستطاع خلق حجم كاف من السيولة الدولية لوقت أى هجوم محتمل على عمـلة لهـا أهميتها والمضى قدما فى التوسع الشامل برغم فشل الدول الرئيسية الدائنة فى تحقيق التوسع بالدرجة الكافية للمساعدة فى اعادة توازن المدفوعات الدولية ·

ثانيا ــ يجب أن يجعل فى الامكان اسـتخدام الطاقة الانتاجيـة فى البلاد التى بلغت مرحلة التصنيع الكامل ، لزيادة المعونة التى تقدم الى المناطق المتخلفة ، الى أقصى حد · ومع ذلك ( ثالثا ) يجب أن يسهم عن طريق هذه العملية فى موازنة الحسابات بين الدول كاملة التصنيع بدون أى صراع داخلى بينها من أجل الأسواق مما قد يؤدى الى انكماش تراكمى وضعى فى قيمة العملة وتحايل ·

ان تحقيق هـذه الاحتياجات كفيل بارضـاء مطالب الدول الدائنة

الشديدة الاصرار على المحافظة على فائض للصادرات بغير أن يؤدى ذلك الى تجريد دول أخرى من جميع احتياطياتها السائلة ·

ليس بين المقترحات التى عرضت أخيرا ما يواجه هذه النقاط أما مشروع مودلنج الذى قدمته الحكومة البريطانية عام ١٩٦٢ فلا يمثل بصفة خاصة استمرار العمل بالترتيبات الحالية التى تخف بموجبها المصارف المركزية لنجدة بعضها بعضا فى حالة المضاربات وينبغى أن تسدد هذه الاعتمادات بقروض قصيرة الأجل ولكنها لا تستطيع أن تغير التأثير الأساسى المدمر المترتب على النقص فى الاحتياطيات النقدية ، بالنسبة الى طابع السياسة الاقتصادية فى هذه البلاد ·وهذه الترتيبات لا تسهم فى الاسراع بنمو الدول غير السوفيتية أو فى تحقيق توازن أفضل بين الدول الغنية والفقيرة · من المحقق أننى لا أقلل من أهمية المساعدة المتبادلة بين البنوك المركزية ، فقد خفت لمساعدتنا مرتين فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ويمكنها مواجهة هجمة صغيرة يشنها المضاربون · ولكن هذا هو كل شىء ·

يبدو أن الحل الأمثل ينحصر فى منح السلطات الكاملة التى تتمتع بها سلطات البنوك المركزية الى صندوق نقد دولى أفضل تنظيما ، لأنه اذا ملكت هيئة دولية القدرة على خلق احتياطيات سائلة اضافية فمن الممكن ضمان تحقيق المهمة المزدوجة وهى :

( أ ) التغلب على أزمات الثقة المفاجئة ·

(ب) التخفيف من عملية الخنق التى تعمل ببطء للقضاء على النمو وذلك عن طريق عجز طويل الأمد فى الاحتياطيات السائلة ، مما يرغم البنوك المركزية على اتخاذ اجراءات الانكماش قبل الأوان ، أى عندما تكون البطالة لا تزال متفشية · ولا يمكن تحقيق الأمر الأخير الا فى حالة عدم خضوع الاحتياطيات الدولية الحديثة التكوين للسداد والا اذا سمح لها بالتراكم ·

وبناء على ذلك يجب أن يمنح صندوق النقد الدولى السلطة على خلق شهادات ائتمانية على أساس الدفع بالذهب ومعادلة للذهب · فبهذه الشهادات يستطيع البنك شراء التزامات حكومة أية دولة وبذلك يزيد احتياطياتها من الذهب ويمكنها من الاستمرار فى التوسع ـ طالما هناك موارد لم تستخدم · وتستطيع الدولة التى تحصل على هذه الشهادات استخدامها فى مواجهة العجز فى ميزان مدفوعاتها ، وبذلك تكون النتيجة

زيادة السيولة الكلية بالعالم غير السوفيتى ، والقضاء على احتمال بالعجز وفى الوقت ذاته دعم الطلب • كما يمكن استئصال شأفة العراقيل المصطنعة غير الضرورية التى تجمد النمو فى الغرب •

أشرت الى المشـــكلة الخاصة المتعلقة بالدول النامية لأن الخطط القومية والدولية لمساعدة التنمية العالمية قد تذهب هنا هباء فى حالة وقوع أزمة فى السيولة• ولذلك، فبالاضافة الى ماهو قائم الآن «مشروعات الأمم المتحدة أو المشروعات القوميـــة » يجب النص على تخويل صـــندوق النقد الدولى سلطة تخصص شهادات ائتمان فى حـــدود ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون جنيه استرلينى سنويا مثـــلا ، لصـــندوق استثمار دولى يمكن انشاؤه الى جانب هيئة التنمية الدولية الحالية أو ليحل محلها • وينبغى أن تخصص شـــهادات الائتمـــان هذه للانفـــاق فى الدول المدينـــة الكاملة النمو والتى تعانى فى الوقت نفسه من البطالة ـ كبريطانيا والولايات المتحدة فى الظروف الحالية •

ولنضرب مثلا عمليا • ان البرازيل مثلا تحتاج الى مصنع للصلب وبالولايات المتحدة طاقة معطلة يمكن استخدامها لانشاء مصنع للصلب •

وكما يعمل بنك انجلترا على توسيع القاعدة النقدية لعلاج مشكلة بطالة داخلية يعهد البنك المركزى الدولى أى صندوق النقد الدولى الى توسيع قاعدته النقدية بايداع مبلغ معين ـ على هيئة شهادات ائتمانية ـ تحت تصرف هيئة التنمية الدولية أو صندوق الاستثمار الدولى المقترح ، وبذلك يمكنها من التوسع فى منـــح القروض • وتقرض هيئة التنمية الدولية البرازيل ماتحتاج اليه من المال ، وتطلب البرازيل من الولايات المتحدة انشـــاء مصنع الصلب وتدفع ثمنه بالشـــهادات الائتمانية • وعن طريق المصرف الذى يتعامل معه يقدم صـــانع مصنع الصلب المطلوب الشهادات الائتمانية الى بنك الاحتياطى الفيدرالى •

بهذه الطريقة يزيد ما يملكه بنك الاحتياطى الفيـــدرالى من الذهب وتكون النتيجة الصافية زيادة السيولة الدولية ومكافحة البطالة : وتدعم احتياطيات الذهب بالدول المعرضة للضغط : وتنفذ عمليـــة تنمية عالمية تشتد الحاجة اليها •• واذا كان هناك من يرتاب فى السمر سواء أكان أسود أم غير أسود ، فليسمح لى بأن أقول ان هذه العملية تجرى كل يوم فى مجـــال النقد الداخلى عن طريق البنـــوك المركزية فى بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما فى توسيع قاعدة الائتمان بالبنوك المساهمة بغية مكافحة البطالة •

ان المباحثات الدولية التي تؤدى الى عقد مؤتمر قمة اقتصادى ، قد تنتج أيضا مشروعات أخرى وأفضل • ان ما اقترحته ليس جديدا أو فريدا في نوعه • وانما الشيء الملح هو أنه يجب على الشعوب الغربية أن تعتبر هذا على أنه مسألة ذات أهمية أساسية وأن تدرك أنه ما لم توضع خطة وتنفذ ، تتناسب مع المشكلة التى نواجهها ، فقد تشهد أواخر السنوات الستينية والسبعينية منظرا اقتصاديا دوليا يسيطر عليه الانكماش والعجز والعودة الى السنوات العشرينية وأوائل الثلاثينية بكل مايعنيه ذلك بالنسبة الى قوة العالم الحر الاقتصادية •

# الفصل السادس

**بريطانيا والشئون العالمية**

ان حزب العمال هو أكبر واهم حزب سياسي كرس جهوده لمبدأ نجاح الاشتراكية الديموقراطية . ومن ثم فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وحررت أوربا ساعد حزب العمال في اعادة تأسيس الدولية الاشتراكية التي تجمع فيها الآن عدد متزايد من الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية من جميع أنحاء العالم التي تحتفظ باتصالات وثيقة فيما بينها عن طريق مؤتمر يعقد كل سنتين وعن طريق مزيد من اجتماعات مجلسه ومكتبه .

هل تضع هذه الدولية سياسة اشتراكية خارجية يلتزم بها كل عضو ؟ الجواب بالنفي لأن الاحزاب الاشتراكية والديموقراطية توجد بينها فلسفة مشتركة ونظرة مشتركة . وليس هناك عقيدة أو برنامج يجب عليها قبولها أو قبوله لتكون أعضاء في الدولية . وفي عام ١٩٦٢ تمت في أوسلو موافقة الدول الأعضاء على بيان يحدد مبادىء الاشتراكية الديموقراطية كما تطبق على الشئون العالمية في السنوات الستينية . انها ديموقراطية من حيث مقاومتها للاحتكار في شتى صوره بما في ذلك التحريف الشيوعي للمبدأ الاشتراكي . وهي اشتراكية في تأكيدها أهمية العامل الاقتصادي في السياسة العالمية وفي اصرارها على الحاجة الى شن حملة متعددة الأطراف على مشكلات الجوع والفقر في العالم .

ان بعد الدولية الاشتراكية عن العزلة يرجع جزئيا الى الحقائق الصلبة في شئون العالم التي تكيف أسلوب أي ديموقراطي سواء اطلق على نفسه اسم اشتراكي أم لا . وعلاوة على ذلك فعندما تتولى الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية الحكم في بلد بعد آخر وبينما تقف الاحزاب الأخرى الأعضاء على حافة تولي الحكم ، فانها تبدأ بالضرورة في تأكيد أهمية أسلوبها الوطني الفردي في معالجة المشكلات العالمية .
ومن ثم فان الدولية الاشتراكية ـ تمييزا لها عن الدولية الشيوعية التي كانت الى عهد قريب جدا سلاح سياسات القوة : أي أداة يفرض بها

الكرملين عقيدته وسياساته على الدول الشيوعية الأخرى — هى نقطة التقاء أحزاب قومية مستقلة حرة تتقابل عندها كبار زعماء الاشتراكية بانتظام لتسوية خلافاتهم .

ان مؤتمر امستردام الذى عقد فى سبتمبر عام ١٩٦٣ مثلا استحق الاهتمام لأنه حقق تعارفا أوثق فى الرأى بين الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى وحزب العمال البريطانى ، كما أسفر عن تبادل فى الرأى له قيمته بين الزعماء البريطانيين والساسة الأوربيين من امثال بول هنرى سباك ، وويلى براندت ، وجنس أوتو كراج الدانيماركى ، وهالفارد لانج النرويجى ، وجى موليه الفرنسى . كما هيأ منبرا نافعا يربط بين عمل الأحزاب الاشتراكية فى الدول المتقدمة وبين كثير من الأحزاب الاشتراكية حديثة التشكيل فى افريقية وآسيا ومع القوى الاشتراكية الآخذة فى الظهور فى أمريكا الجنوبية .

للأسباب التى ذكرتها يستحيل أن أقدم تخطيطا لسياسة اشتراكية مميزة ولها طابع التعميم . ومرة اخرى ، وكما فعلت فى الفصول السابقة ، لا يمكننى ان أصف سوى سياسة حزب العمال البريطانى . ان سياساتنا الدولية لا تنبع فقط من موقف بريطانيا فى التحالف الغربى ، وانما تنبع أيضا من حقيقة فريدة ، تلك هى انه بينما نحن جزء من أوربا من الناحية الجغرافية ، فاننا فى الكومنولث من الناحية التاريخية ولذلك فمن المستحيل أن نخطط سياسة اشتراكية لبريطانيا فى الشئون العالمية لاتبدأ من هذه الحقائق .

**الحلف :**

ان حزب العمال لايقل عن غيره فى بريطانيا من ناحية اخلاصه الحلف الغربى .

فقد كان المهندس الرئيسى لمنظمة حلف شمال الاطلنطى وزير خارجية العمال المرحوم ارنست بيفن ، فهو اول من رأى الامكانيات الكامنة الضخمة لا بالنسبة الى مستقبل أوربا الاقتصادى فحسب وانما أيضا للدفاع عن العالم الحر ، وهى الامكانيات التى كانت تكمن فى خطاب الجنرال مارشال فى جامعة هارفارد . وكانت نتيجة استجابته لمبادأة الجنرال مارشال ، والتعاون القوى بين وزير الخارجية بالولايات المتحدة ووزير خارجية بريطانيا ، يؤيدهما بقوة رئيس جمهورية الولايات

المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا ، اصــدار برنامج الانعــاش الاوربى ثم انشــاء منظمة حلف شــمال الاطلنطى . ولولا معونة مارشال والتعاون الاقتصادى الاوربى لسقطت دول هامة فى غرب اوربا فى براثن الشيوعية فى تلك السنوات المبكرة التــالية لانتهاء الحرب ، ولولا التصميم القوى الذى تمخض عن منظمة حلف شمال الاطلنطى ، لخلف الضعف السياسى — النــاجم عن النزعة الانفصــالية الأوربيــة والخوف الدائم من أن تدير امريكا ظهرها لأوربا المنقسمة على نفسها — الغرب منقسما على نفسه بشكل خطير ، بل ومميت .

ومنذ أيام ارنست بيفن أكد حزب العمال الحاجة الى جعل منظمة حلف شــمال الاطلنطى حقيقة واقعة . وفى أثناء الاثنى عشر عاما التى قضاها المحافظون فى الحكم منذ عام ١٩٥١ اكدنا المرة بعد الأخرى الخطر الذى ينطوى عليه عدم كفاية القوات البرية التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى . وكانت هــذه الحجة هى لب المناقشــة حول دور بريطانيا النووى . ولم يؤد فشل مجازفة السويس للاضرار بمركز بريطانيا كقوة عالمية فحسب ، ولكنه كشف بالضرورة عن ضعف القوات المسلحة التى تنفق عليهــا مــلايين كثيرة . وكان من المهام التى اضطلع بهــا هارولد ماكميلان رئيس الوزراء اعادة بناء قوة بريطانيا العسكرية مع الحد من الانفاق فى القوة البشرية والموارد النادرة . وفى الكتاب الأبيض عن سياسة الدفاع صدر عام ١٩٥٧ ، اقترحت الحكومة الغاء التجنيد الاجبــارى وخفض عدد القــوات البريطانية النظاميــة على عدد من الســـنوات الى ٣٧٥٫٠٠٠ رجل ، على أن يعوض هــذا الخفض التدريجى فى الأسلحة التقليدية بانشاء قوة بريطانية رادعة مستقلة .

الا انه منذ عام ١٩٥٧ اضطر وزراء الدفاع البريطانيون المتعاقبون الى التراجع خطوة فخطــوة عن الفكرة التى تذهب الى أن بريطـــانيا تستطيع مواجهة التزاماتها العسكرية بانشاء قوات نووية بوصفها بديلا عصريا واكثر وفرا فى النفقــات عن الجيش والبحــرية والطيران ، تلك الأسلحة «العتيقة» ولم تكن العقبة الأساسية فى ســبيل تحقيق هــذه الاستراتيجية النووية انتاج راس نووية ، وانما صــعوبة تكلفة ايجــاد وسيلة لحملها ونقلها تكون من انتاج بريطانيا .

ان توقع الحكومة انجاز هــذا التحول من قاذفــة القنــابل الى الصاروخ فى الستينات اتضح حينما قــررت عام ١٩٥٧ الا تســتمر فى انتاج قاذفات القنابل التى هى أسرع من الصوت على أساس انها سوف

تصبح طـرازا باليا حينما يحين الوقت لاسـتخدامها . ونظـرا لعجز الحكومة عن تحمل تكاليف انتاج عدد كبير من الصواريخ التجريبية كما فعلت روسيا وأمريكا ، اضطرت للاعتماد على نظام السلاح الواحد ــ وهو نسخة بريطانية من الصاروخ «اطلس» اسمه «بلوستريك» .

وخصصت موارد كبيرة جدا من المال والعلماء لهذا المشروع ولكن تبين أن تكاليف انتاج صاروخ واحد تتجاوز مواردنا . وفى ابريل عام ١٩٦٠. استسلمت الحكومة للفشل وأعلنت قرارها بعدم المضى فى صناعة بلوستريك . والواقع أن هــذا كان نهاية محـاولة بريطـانيا تحقيق الاستقلال النووى لأن التخلى عن بلوستريك كان معناه ، عندما تصبح قاذفات القنابل من طراز بال وجوب الحصول من الولايات المتحدة على وسيلة نقل الرأى البريطانية الى هدفها .

وللتغلب على هذه الأزمة أبرمت الحكومة اتفاقية لتوريد سكايبلوت وهو نظام سـلاح صمم لتوسـيع نطاق قاذفات القنابل بتمكينها من اطلاق صواريخها وهى بعيدة عن هدفها بمئات الأميال الا أنه بعد ابرام هذه الاتفاقية بعام ونصف العام تغيرت الفكرة الاستراتيجية الأمريكية . ونظرا لأن تكاليف سكايبلوت ارتفعت بشكل خيالى ، فقد اتضح أكثر باضطراد انه لم يعد يتلاءم مع نظام الصــواريخ الامريكى . وأحدث اعلان هجره رد فعـل قوى فى لندن . وبعـد أيام قليلة حاول الرئيس كينـدى ــ فى فاسـاو مد يد المعـونة الى الحكومة البريطانية للتغلب على الصـعوبات التى تواجهها ، فوقع اتفاقية تسـتطيع بريطانيا بموجبها معرفة كيفية بنـاء الغواصة حاملة الصـاروخ بولاريس وأخيرا شراء الصـواريخ بولاريس أيضـا . وكان المفروض أن الصواريخ ستزود ــ بموجب هذه الاتفاقيـة ــ برأس حرب نووية بريطانية حتى تسـتطيع الحكومة البريطانية ــ حينما تتعرض مصالح بريطانيا الحيوية للخطر ــ أن تستخدمها بدون مواجهة خطر التعرض للاعتراض الامريكى .

هـذا هو التحفظ الذى تسـتند اليه حكومة المحافظين حينمـا تستمر فى الكلام كما لو كان لدينا رادع نووى بريطانى مستقل ولكن الواقع أنه كلما أصـبحت قاذفات القنـابل مهملة ، فان هذا « الرادع المسـتقل » سـيعتمد دائما وعلى نحـو كثير ، على المعرفة الأمريكيـة وتكنولوجية الصواريخ الامريكية . ولن يكون بحال مستقلا أو بريطانيا بالمعنى المفهوم من الكلمة ــ والقلائل خارج وزارة المحافظين ، يعتقدون،

أنه حتى لو اعتبر هذا اسهاما فى الدفاع الغربى فانه يشكل اضافة هامة الى الترسانة النووية الامريكية .

ومن رأى حزب العمال أنه بتركيز كثير من مصروفاتنا المحدودة على الدفاع ومواردنا العلمية فى هذه المحاولة الفاشلة لايجاد سلاح نووى بريطانى بوسيلة نقل مستقلة ، اضعفت الحكومة الى حد خطير اسهامنا فى قوات منظمة حلف شمال الاطلنطى العادية . ففى المانيا اليوم ، يعانى الجيش البريطانى الموجود فى الريف من الفقر الشديد فى المهمات العصرية ، كما سمح لقوته البشرية بالتدهور الى مادون المستوى الذى وعدت الحكومة بالوصول اليه المرة تلو الأخرى .

مالم يصل الغرب والشرق الى اتفاقية فعالة لنزع السلاح ، والاقلال من التوتر بينهما بدرجة ملحوظة ، فاننا لا نستطيع أن نأمل فى اى خفض كبير فى الاعتمادات المخصصة للدفاع . ان ما نعتبره عاجلا هو تعديل ميزان مصروفاتنا على الدفاع حتى نحسن اسهامنا التقليدى فى منظمة حلف شمال الاطلنطى سواء فى الكم أو الكيف ، وفى الوقت ذاته تهيئة الوسيلة التى تمكننا من الوفاء بتعهداتنا لدول الكومنويلث ونحن نعتقد ان هذه السياسة صحيحة لبريطانيا وضرورية للحلف الغربى .

ان عدم كفاية القوات التقليدية فى منظمة حلف شمال الاطلنطى ليس فقط خطرا من حيث عجزها عن الصمود أمام هجوم بالأسلحة التقليدية البحتة . ولكنه يجعل من المحتمل جدا أنه لو حدث هجوم من هذا القبيل فسيكون هناك التجاء سريع للأسلحة النووية التكتيكية ، وحينما تتدخل الأسلحة النووية فى الموقف سيزيد جدا خطر الانتقال الى حرب نووية شاملة . ولقد اعترف خبراء الدفاع كالسير سولى زوكرمان كبير مستشارى وزير الدفاع العلميين بصراحة باستحالة وقف الحرب النووية الشاملة بمجرد استخدام الأسلحة النووية التكتيكية .

فى رأينا أن بريطانيا تستطيع ان تسهم بنصيبها الكامل فى الدفاع عن العالم الحر اذا امكنا ادراك حقائق العالم النووى . ولكى نصبح قوة نووية مستقلة فى العالم الحديث ، ومعنى ذلك امتلاك ترسانة من الصواريخ — يجب أن تتهيأ لنا الوسائل الاقتصادية والعلمية التى تمكننا من نشر الأبحاث والتقدم اللازمين ليس فقط لنوع واحد ، بل

لأنواع كثيرة مختلفة من الأسلحة القادرة على مواجهة الاحتياجات المختلفة . ان ميزانية الولايات المتحدة الخاصة بالأبحاث تفوق بكثير جميع مصروفاتنا على الدفاع ، ولو كانت دولتا الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي قادرتين على تقديم الموارد الكافية لصنع نوع واحد فقط من الصواريخ ، لكان من المحتمل الا تكون اية دولة منهما دولة نووية اليوم لأن فرصة نجاح احداهما كانت تصبح ضئيلة . فقد أنفقت بريطانيا كل مواردها على بلوستريك – وفشلت .

ان الحجة الخاصة بالرادع البريطانى المستقل هامة بالنسبة لكل من العلاقات البريطانية – الأمريكية ولمستقبل منظمة حلف شمال الأطلنطى فى آن واحد .

على المرء أن يتساءل – بدون تحيز – عن السبب الذى من أجله يريد السير اليك دوجلاس – هيوم وزملاؤه ايجاد هذا الرادع المستقل المزعوم . ان أحدا لا يفكر على نحو جدى فى ان بريطانيا ستفكر فى استخدام الأسلحة الحرارية النووية ضد دولة غير نووية . وحتى لو كان من المستطاع أن نتصور أن حكومة من المحافظين يمكن ان تقدم على مثل عملية السويس مرة أخرى فانه لا يمكن أن تكون هناك سويس نووية .

كذلك لا يمكن أن نتصور ان بريطانيا تشتبك فى حرب نووية من جانبها مع الاتحاد السوفيتى مستقلة عن الحلف لأن ماتملك بريطانيا من قاذفات القنابل لن تكون سوى سلاح يوجه الضربة الاولى ولا يمكن ان يفكر أحد فى استخدامها للعدوان .

هل هو اذن المذهب الحفاز المزعوم ، أى الفكرة القائلة بأن بريطانيا لا تثق فى آخر الأمر بأن الولايات المتحدة ستحترم تعهداتها لمنظمة حلف شمال الاطلنطى ومن ثم قد تضطر لبدء حرب نووية مستقلة مع روسيا لترغم أمريكا على دخولها ؟ انى أعتبر هذه الحجج بعيدة عن المعابير الخلقية ان لم تكن خطيرة بحيث أربأ « بالسير اليك دوجلاس –هيوم » وزملائه من التفكير فيها . وعلى كل حال ، اذا كانت الولايات المتحدة تعارض فى مثل هذه الحرب ولن تعبأ بالتزاماتها كما يقول هذا الافتراض، اليس من الممكن على الأقل انها لن تسير وراء بريطانيا وتشتبك فى الحرب ؟ .

الحقيقة الواضحة هى ان الرادع البريطانى المستقل الذى ليس

بالمستقبل ولا بالبريطانى ولابالرادع لاقيمة له فى نظر السير اليك دوجلاس – هيوم وزملائه الا على ضوء اعتبارات السياسة الحزبية فى بريطانيا ..

ان قطاعا كبير العدد شديد الصخب السياسى من حزب المحافظين البرلمانى يرفض أن يتخلى عن تمسكه بأوهام تلك الأيام التى كانت قوات بريطانيا الاستعمارية كافية فيها للقيام بدور شرطة العالم . وليس فى استطاعة أعضاء البرلمان هؤلاء أن يقبلوا موقفا لا تكون بريطانيا فيه هى دولة الصدارة العسكرية ، وهم يعتبرون القدرة النووية فارقا بين دولة عسكرية من الدرجة الاولى وأخرى من الدرجة الثانية – حتى ولو كانت هذه القدرة معتمدة على تفضل وخطوة حليف ولو عاد مستر ماكميلان من ناساو فى ديسمبر عام ١٩٦٢ صفر اليدين لخشى أن ينتزعه حزبه من منصبه .

لقد أثبت هذا الحنين مهما كانت قيمته للمناورات الحزبية ومهما كانت جاذبيته لشعور العداء للامريكان الذى لا يبعد كثيرا عن السطح فى القطاع الاستعمارى لحزب المحافظين .. أقول : ان هذا الحنين أثبت أنه باهظ الثمن – باهظ الثمن بالنسبة الى آمال تزعم أمريكا حركة للحيلولة دون انتشار تكاثر الأسلحة النووية . ففى عام ١٩٦٢ كشف خطاب الوزير ماكنمارا عن ان الولايات المتحدة متلهفة على حصر امتلاك الأسلحة النووية فى دولتين نوويتين كبيرتين هما روسيا وأمريكا . وقد أدى اصرار بريطانيا على سلاحها الخاص وأسوأ من ذلك تشجيعها للجنرال ديجول فى انتاج سلاحه ، لارغام الولايات المتحدة على انتهاج احسن سياسة ثابتة وأسوأ من ذلك أن ذلك أثار مشكلة الأسلحة النووية الألمانية برمتها من جديد .

ذلك أنه بينما كان فى استطاعة المانيا أن تقبل القيام بدور فى منظمة حلف شمال الاطلنطى يعادل دور بريطانيا غير النووية ، فقد زاد الاعتقاد بأن اصرار ألمانيا على الحصول على الأسلحة النووية سواء على نحو مباشر أو عن طريق وساطة ميثاق نووى فرنسى – ألمانى لا يمكن تجنبه . ومن هنا كان انتقال واشنجتون من الموقف الذى اختارته وهو منع انتشار الأسلحة النووية ، الى الاقتراح الجدلى الأكثر صعوبة والخاص بالقوة المتعددة الأطراف – مع ما يعنيه هذا كله من جهود وارهاق فى داخل الحلف ومايعنيه من تحويل باهظ التكاليف لموارد تشتد الحاجة اليها لبناء قوة منظمة حلف شمال الاطلنطى التقليدية . ولم يكن هذا كل شىء ، لأن الآمال فى الوصول الى اتفاق فعال مع الاتحاد السوفيتى حول « عدم

انتشار الأسلحة النووية » أصبحت بعيدة المنال اذا شكلت قوة متعددة الجوانب تعنى فى نظر الســوفيت أن يكون الاصبع الألمـانى على الزناد النووى .

فى مؤتمر الحزب الذى عقد فى سكاربرد ، اســتخدمت الكلمات التالية :

« انى أقول مايلى لأصدقائنا الامريكيين . لقد هللنا للاهداف التى تكمن وراء القوة المتعددة الجوانب لأننا تعهدنا بوقف انتشار الاسلحة النووية ولاننا نعتبر مثلما تعتبر أمريكا أن منح المانيا قوة نووية مستقلة تجاوز النقطة اللاعودة . ولكننا لا نعتقد ان ألمانيا تريد قوة نووية وليس فى شك انه بسياسة بريطانيا الدفاعية القائمة على التقلل النووى دون الأوهـام النووية وحب الوطن الذى يسـببه جنون العظمة ســيتغير الموقف كله »

ولكن الحلف الغربى ليس مقصـورا على منظمة حلف شـــمال الاطلنطى ، فان لدينا دورا هاما شرق السويس وهنا يشعر حزب العمال مرة أخرى وبقوة بأن قواتنا قليلة العدد سيئة التســليح بشـكل خطير لا يمكننا من أن نلعب دورنا ، وهنا أيضا يخلفنا توزيع مواردنا النادرة على السياسة النووية غير مزودين بكفايتنا من القوات ومن وســائل الانتقام للقيام بدورنا البوليسى فى المناطق النائية . ويقال لنا ان احتياطنا الاستراتيجى الضـئيل محتفظ به لسرعة تعزيز الجيش البريطانى فى الرين فى حالة حدوث أزمة مفاجئة فى أوربا ، ولارسال القوات حيثما تدعو الضرورة اليها من البورينى الى غنيا البريطانية ومن الكويت الى هونج كونج . ان جيشا من جيوش المسارح يستطيع بسرعة الحركة وراء الكواليس أن يوهم النظارة بأنهم يرون جميع فرق قيصر لا بأس به فى فرقة مسرحية جوالة : الا أنه من الخطر الاعتماد عليه حينما يتصل الأمر بحرية طريقتنا فى الحياة ، لأن أزمات ( السويس والمجر وكوبا ولاداخ ) اعتادت الا تأتى فى سلسلة مريحة وانما فى وقت واحد ..

بصرف النظر عن مناطق الخطر فى لاوس وفيتنام والشرق الأوسط وماليزيا هناك مناطق كثيرة يمكن أن تتأجج فيهـا النار الكامنة فجـأة محدثة ازمة خطيرة . فاذا نشأت المتاعب فمن الأسهل على بريطانيا ان تشكل قوة صغيرة بل قوة رمزية تكون هنـاك من أن تدخل الولايات المتحدة فى منطقة سبق أن أخلاها الغرب .

اننا ندرك تماما أن حاميات بريطانيا في القواعد البرية فيما وراء البحار ستنكمش كلما تعاقبت السنون ، لأن الحقيقة الوحيدة التى تعلمناها من صعوبات ما بعد الحرب هى أنك لاتستطيع الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فعالة لايقبلها شعب بلاد تقترب سريعا من مرحلة الاستقلال القومى . ولهذا اشتدت الحاجة الى سرعة الحركة وفى العالم الحديث تعتبر درجة سرعة الحركة وظيفة للموارد التى يستطيع الانسان تخصيصها . ومن ثم فاننا نعتقد بوجوب اسهام بريطانيا شرق السويس كما هو الحال فى أوربا اسهاما أكثر فعالية مما يسمح به لموقف بريطانيا الدفاعى الراهن .

ان حزب العمال البريطانى لا يعتبر خلق قوة غربية غاية سلبية بحتة فى حد ذاتها وانما يجب أن يكون هدفها تمكيننا من المفاوضة — ومن التمسك بأى أمل حقيقى فى تخفيف حدة التوتر فى حين تكون لدينا فى الوقت نفسه القوة لمقاومة أى مطلب لا يحتمل .

فمثلا ، اننا نؤيد بكل قوة أهل برلين الغربية فى موقفهم الباسل الذى يتسم بشعور الكرامة . ففى عام ١٩٦٢ زار برلين أكثر من أربعين عضوا برلمانيا من حزب العمال — وهى أكبر مجموعة من أعضاء البرلمان تغادر شواطىء بريطانيا لاعلان تأييدهم وتضامنهم للهر ويلى براندت وزملائه المواطنين ، وبوصفى رئيس الوفد ، أعدت تأكيد سياسة حزب العمال واننا نعتبر أنه من الأمور التى لا تقبل التغيير أو التفاوض بشأنها حق مواطنى برلين الغربية فى اختيار نوع المجتمع وشكل الدستور الديموقراطى الذى يريدونه وأنه مما لا يقبل المفاوضة بالمثل وجوب المحافظة على حرية الاتصال بين برلين والغرب والمحافظة على جميع الاجراءات اللازمة لصيانة الحيوية الاقتصادية لبرلين الغربية . وثالثا ، يجب أن نشترط فى أية اتفاقية تجرى المفاوضة فيها أن تظل الحاميات الغربية فى برلين للاشراف على تنفيذ الاتفاقية وضمانه .

وللوصول الى مثل هذه الاتفاقية نعتقد أن على الغرب أن يكون مرنا باظهار قدر من الاستعداد للعمل فى المسائل العملية مع سلطات المانيا الشرقية واعلان استعدادنا للموافقة على أساس دائم وكجزء من معاهدة الصلح النهائية على حدود المانيا الشرقية .

ومن ناحية السياسة الطويلة الأجل نواصل تأييد الهدف المتعلق باعادة توحيد المانيا على اساس انتخابات ديموقراطية حرة .

لقد أعلنا المرة تلو الاخرى عن تأييدنا لخلق منطقة في وسط أوربا تكون مجردة من الأسلحة النووية كوسيلة لتحقيق اعادة توحيد ألمانيا ، على ان تخضع لنظام تفتيش فعال يتفق عليه للرقابة على الأسلحة . ونحن نصر على أن تعريف المنطقة والمبادىء التى تتبع في الرقابة على الأسلحة ينبغى أن تحقق شرطين : الاول أنه يجب الا تقتصر المنطقة على المانيا وانما تنسحب على منطقة كبيرة من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من اراضى شرق أوربا والثانى أنه يجب الا تخل بالتوازن القائم بين قوات الشرق والغرب العسكرية .

ونوصى انه بشرط قبول هذه الشروط التى لابد منها لوضع نوع من نظام يجمع بين مشروعى جيتسكيل وراباكى وبين اقتراح الروس الخاص بانشاء مراكز للتفتيش ويكون اساسا تقوم عليه المناقشة الى جانب غيره من المقترحات التى قدمت تحت العنوان العام « تدابير منع الهجوم المفاجىء » .

ان فكرة المناطق المجردة من الاسلحة النووية فكرة أكدناها في كثير من المناقشات وقد اقترحنا اجراء مفاوضات لايجاد مثل هذه المناطق في أمريكا اللاتينية وقارة افريقية كلها وأجزاء من جنوب شرقى آسيا والشرق الاقصى والشرق الأوسط . وفي الحالة الاخيرة سنحتاج الى اتفاق بين الدول الكبرى ( والصغرى ) لوقف شحنات الأسلحة العادية التى تخلق حاليا انعدام توازن خطر من نوع قد يؤدى الى الاسراع في تنفيذ المشروعات الرامية الى انتاج أسلحة نووية .

**الأمم المتحدة :**

وصفت سياسة الاشتراكية الخارجية حتى الآن من ناحية تقوية الحلف الغربى وخلق أسباب الطمأنينة في المناطق التى يسودها التوتر الشديد وانتقل الآن الى رأى العمال في دور بريطانيا في الأمم المتحدة والمسرح العالمى الأوسع .

في معظم المجادلات الكبرى الحديثة حول الأمم المتحدة عارض حزب العمال بقوة موقف حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة ، واتخذ خطا كان في الواقع شديد القرب من خط الولايات المتحدة باستثناء كبير واحد هو ضم الصين الشيوعية الى مجلس الأمن والجمعية العامة ونحن نعتقد ان منظمة عالمية تستبعد الحكام الفعليين لربع سكان العالم منظمة تعيش

فى الخيال . من المؤكد أننا لانقر كثيرا من اعمال الصين ، ولكننا نعتقد ان اقصاء الصين فى السنوات الاخيرة التى بها بين ذراعى روسيا بلا ضرورة وان عدم الاعتراف بها دفعها الى التصرف كشخص طريد العدالة وحرم العالم من منبر يمكن أن تدعى اليه لتقديم حساب عن اعمالها . والأخطر من ذلك أنه ليس هناك أمل فى ابرام اتفاقية دائمة للاسلحة النووية تشتمل على اجراءات فعالة لمنع انتشار هذه الاسلحة ما لم تكن الصين طرفا فيها ، ويعتبر ادخال الصين الى الأمم المتحدة الخطوة الأولى الضرورية لذلك .

ولكن فيما يتعلق بمشكلات أخرى كان هناك اختلاف عميق بين موقف الحزبين البريطانيين من الأمم المتحدة . وكان هذا الاختلاف أساسا صداما بين فلسفات بين حزب لم يخلص نفسه أساسا من آماله الاستعمارية وحزب يعرف طبيعة عصر مابعد الاستعمار الذى نعيش فيه .. وكانت هناك اختلافات حادة بين الحزبين فى البرلمان وفى خارجه حول الكونغو حيث سعى الوزراء المحافظون لشد أزر نظام الحكم فى كاتنجا وبدا أنهم أكثر لهفة على تهدئة السير ردى ولنسكى وشركة اتحاد المعادن وظل سيسل رودس منهم على الاتفاق اما مع اغلبية حلفائنا بمنظمة حلف شمال الاطلنطى أو مع شركائنا فى الكومنولث وأسرعنا نلوم اللورد هيوم على انتقاداته المتكررة للامم المتحدة التى لم تملها عليه مذاهب عفا عليها الزمن تتصل بالسيادة القومية البالية والمركز الامبراطورى فحسب ، بل واملاه عليه أيضا رفضنا أن نقبل ظهور القوة الجديدة التى تمثلها الدول الحديثة المنشأة فى آسيا وافريقية على مسرح السياسة العالمية .. وليست بريطانيا بالدولة التى يجب أن تكتب على الجدران بالطباشير شعار « ايها العالم ، عد الى دارك » .

ما زال هناك ساسة بريطانيون ( وأصحاب صحف ) كما لا شك فى أن هناك أصحاب نفوذ فى الولايات المتحدة يعترضون على الأمم المتحدة على أساس وجود أغلبية من الأجانب فى جمعيتها العامة ولجانها . وهناك أكثر من هؤلاء ممن يبدون استعدادا لأن تكون الأغلبية غير بريطانية ولكنهم يكرهون ان تكون النسبة المتزايدة لهذه الأغلبية من اللون الخاطىء، أو الأسوأ من ذلك أن تتألف من جماعات ما زالوا يعتبرونها شعوبا تابعة من الدرجة الثانية .

كان هذا الخلاف الأساسى بين موقف المحافظين والاشتراكيين فى

الأمم المتحدة أحد الموضوعات الاساسية التى تناولها خطابى الرئيسى فى سكاربوروه ثم قلت :

« لسنا حزبا يلوح بالعلم . ولكننا حزب شديد الوطنية لأننا نمثل الشعب البريطانى تمثيلاً صادقا .

اننا نرى الشعوب التى سرنا بها الى مرحلة الدول القومية ، نعم والفضل فى ذلك مشـــترك بين الحزبين ـ نراها تتملكها الحيرة وهى تراقب هذه البلاد تحتمى بالفيتو فى الأمم المتحـدة ، الفيتو الذى أمكنه الاستمرار عشر سنوات من سياسات قائمة على الفهم الخاطىء وغير ديموقراطية فى وسط افريقية .

اننا نرى موضوعات هامة كحرية الانسان تثير الانقســام فى الأمم المتحدة ونرى بريطانيا التى كان يجب أن تســير على رأس أولئك الذين يدافعون عن الحرية وهى تساق الى القذارة والى عزلة التحالف مع البرتغال ومع جنوب افريقية أى مع الذين يضطهدون حرية الانسان .

اننا نرى الحكومة كلها ترفض الفرصة الفريدة والنفوذ غير المحدود المتاح أمامنا بأن تدير ظهرها للكومنولث الذى هو أعظم رابطة متعددة الأجناس عرفها الجنس البشرى وذلك فى عالم بدأ العنصر والعلاقات العنصرية والانفجار العنصرى يحتل فيه مكانا لعله اهم من ســباق التسلح .

لنعترف بهذا . فهناك فى افريقية الآن نزاع عميق لا يقبل المسـألة حول المسألة العنصرية كما بلغ الصراع فى أمريكا نقطة يتوقف عندها مستقبل أمة بأسرها على ما ســتبديه من استجـابة لشجاعة رئيس طرح هذا الموضوع للمناقشة العلنية بصرف النظر عن الميزة السياسية القصيرة الأمد ولم يعد فى امكاننا أن نتجاهل ما يحدث فى افريقية كما لم يعد فى مقدور الأمريكيين أن يتجاهلوا مايدور فى الباما . فليس هناك وقوف على الحياد ولا ملاذ مريح فى الاقناع أو الاعتراض فاما أن نكون ضــد الاضطهاد أو أن نتسامح فيه . فى هذه الموضوعات لا يمكن أن يكون هناك محايدون أو مهرب .

ذلك لأنه فى هــذا العالم الآخذ فى الانكماش وبينما تبعث العزلة

السياسية على الخطر وتؤدى العزلة الاقتصادية الى الافلاس فان العزلة الخلقية تدعو للاحتقار . ومن ثم فهذا هو دور بريطانيـا فى أوربا وفى افريقية وفى الأمم المتحدة ، فى اعادة تأكيد زعامتنا التى تخلينا عنها فى الكومنولث ولا يقل عن ذلك الدور الذى يجب أن نلعبه فى التحدى الذى تشكله المناطق المتخلفة فى الكومنولث وفى تحقيق التكامل بين علاقات الكومنولث التجارية .

# الفصل السابع

## الحرب على الفقر فى العالم

أوجزت حجة الاشتراكية الديموقراطية فى بريطانيا ، وسأوسع الآن نطاق الحديث ليشمل تنمية المناطق المتخلفة او من الممكن ان نجد فيها ـ وبصورة أشد قسوة ـ كل ناحية من نواحى النقص التى تلقاها فى النظام الاجتماعى والاقتصادى فى بريطانيا ، والتى تحول بينها وبين التحرر من تلك الدائرة الخبيثة من التعس الحقير والمرض واليأس .

**مشكلة العالم المتخلف :**

يمكن تلخيص مشكلات البلاد الفقيرة فى العبارات التالية :

( أ ) مشكلة الانفجار السكانى .

(ب) مشكلة نقص الوسائل التى لا تؤدى الى نقص الأسواق والاستثمار فحسب برغم عظم التفاوت فى توزيع الدخل وانما تؤدى أيضا الى: نقص التعليم وانعدام الكادرات والمنظمين والفنين بينما الميدان مهيأ للحضاريين ( وبالأخص فى العقارات ) والتجار ، وفوق كل شىء امام مقرضى النقود واصحاب الاراضى .

(جـ) النقص بعيد الغور فى التكامل بين مختلف القطاعات الهامة فى الاقتصاد ، والزراعة البدائية والحرف اليدوية والمناجم والمزارع الكبيرة المتقدمة تماما ( ومعظمها يملكه الأجانب ) وكذلك الصناعة المحلية ( التى ـ ان وجدت ـ يجب أن تكفل لها حماية قوية ) والبطالة المتفشية على نطاق واسع فى الزراعة التى تعيش جنبا الى جنب مع سياسة التقييد الاحتكارية . والزراعة موزعة بين الضياع الشاسعة الاطراف والمزارع الصغيرة المبعثرة وكلاهما عاجز عن الاستجابة للحوافز الاقتصادية الصحيحة .

( د ) تضاؤل الأسواق أمامها فى البلاد الصناعية المتقدمة بسبب التقدم التكنولوجى فى الأخيرة الذى يميل الى تضييق أسواق الدول

الفقيرة ويحد من طاقتها عن طريق الاستثمار لتحرير أنفسها من الاعتماد على الزراعة البدائية .

(هـ) وأخيرا الاطار الاجتماعي والسياسى الذى يجعل التقدم صعبا ان لم يكن مستحيلا ويبدو أن التغيير السياسى من المقدمات الضرورية للتقدم الاقتصادى .

## خيبة الأمل فى المعونة :

ان الموقف ليدعو الى مزيد من خيبة الأمل . لقد قدمت المعونة ــ فى شكل موارد ومعونة فنية ــ على نطاق لم يسبق له مثيل ( بلغت قيمة المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة منذ الحرب مائة وخمسة بلايين دولار ( ٣٧٫٥٠٠ مليون جنيه استرلينى ) وبلغ مجموع مساهمة جميع الدول الغربية فى عام ١٩٦١ مبلغ ٢٫١٠٠ مليون جنيه استرلينى كما حدثت الزيادة أيضا فى المعونة التى كانت تقدم عن طريق الهيئات الدولية ( المعونة التى يقال لها ، المتعددة الأطراف.. تمييزا لها ) المعونة التى تقدم عن طريق المفاوضات الثنائية بين الدول المانحة والدول التى تتلقى المعونة ( ولو أن نشاط اقراض البنك الدولى قد تباطأ فى السنة الأخيرة أو نحوها ) .

هذا مجهود رائع . فقبل الحرب الاخيرة ، أى منذ أقل من خمسة وعشرين عاما ( كما بينت فى كتاب الحرب على الفقر فى العالم ) كان المفروض فى المستعمرات التى تعانى من الفقر المدقع والتابعة للامبراطوريات الكبرى الثرية أن تعول نفسها ولم تكن تحصل على « منح على سبيل المساعدة » ( غالبا مع الالتزام بسدادها ) الا فى الظروف الاستثنائية كالكوارث الطبيعية ومن ثم فان التغير الذى طرأ على موقف الدول التى هى أكثر ثراء التى تضع ترتيبات دستورية متزايدة من قبيل ادارة التعاون الفنى التى أنشأتها لدوام هذه المساعدة، هذا التغيير يعتبر دليلا على أن المبادىء الاشتراكية التى تقوم عليها دولة ، وهى الرفاهية « من كل على حسب قدرته الى كل على حسب حاجته » بدأت تتغلغل فى الشئون الدولية ، وعلى ضوء التجربة الداخلية فى بريطانيا وغيرها من البلاد المتقدمة، فان هذا المبدأ أفسد التكهنات القائمة التى روجها الماركسيون وأتباع ريكاردو وغيرهم ممن يكهنوا أنه بغير الثورة.. سوف تزداد حياة الجماهير العاملة تعسا وشقاء بصورة متزايدة .

لقد شهد المجال الدولى فى السنوات القلائل الاخيرة قبول هـذا المبدأ بين الدول الثرية والدول الفقيرة . وحتى الآن لم تحدث جميع المعونات التى قدمت أى تحسين يذكر فى مستويات المعيشة ولا يمكن أن يعزى ذلك كما حاول بعض كتاب المحافظين أن يعزوه الى انخفاض فى الاستثمار الدولى الخاص بسبب انحطاط الدول المدينة ، وسياستها التضخمية وما الى ذلك ، الحقيقة أن العكس قد يكون هو الصحيح ، اذ ربما كان السبب هو فشل الاستثمار والفشل فى تعبئة سكان الريف وهذا بدوره سببه الفشل فى تنفيذ الاصلاحات الخاصة بملكية الارض ونظام الضرائب وفرض القيود المباشرة الفعالة ، ليس السبب أن برامج الاستثمار فى المنطقة المتخلفة غير السوفيتية متناهية الطموح وانماالسبب انها لم تكن طموحة بدرجة كافية .

ومع هذا فان زيادة المساعدات لايمكن أن تتم بالوسائل التقليدية التى تقضى بها اقتصاديات السوق ، لانه منالواضح أن المجازفة السياسية أعلى كثيرا فى العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الثرية منها فيما بين الدول الثرية بعضها مع بعض وعلاوة على ذلك فليس من شك أن التقدم الفنى فى المناطق التى بلغت قدرا عاليا من التقدم كان من القوة بحيث جعل الاستثمار المحلى فى هذه المناطق جذابا جدا نسبيا ، ولهذا فان تدفق رأس المال الاجنبى من الدول الثرية الى الدول الفقيرة بمقادير كبيرة سيظل مقصورا على حالات معينة محددة معظمها استغلال موارد المواد الاولية اما عن طريق المزارع أو عن طريق المناجم أو حقول الزيت .

ليس هناك الا شك يسير فى أن الاستثمار الخاص ليس أساسا عريضا بدرجة كافية يمكن أن تبنى عليه عملية توسع تنمى نفسها بنفسها ونظرا الى الضغط الذى يحدثه المستثمرون الاجانب على مشروعات الدولة فمن الجائز أن يؤدى ذلك على طول المدى الى الاضرار بالدول الفقيرة بدلا من مساعدتها .

فى كتابى «الحرب على الفقر العالمى» طالبت بنقطة خامسة بالاضافة الى نقط مستر ترومان الاربع المشهورة ـ وهذه النقطة الخامسة هى الحاجة الى « ثورة اجتماعية » من ذا الذى يستطيع بعد تجارب السنوات القلائل الاخيرة فى آسيا وأمريكا اللاتينية أن يرتاب فى وجود مبرر لهذا الطلب ؟ ومع هذا فالى عهد قريب كانت المعونة الاجنبية تستخدم فى حالات كثيرة لاثناء الدول التى تحصل عليها عن اجراء التغييرات الجذرية

على الأقل ، وهنا يكمن بالتأكيد سبب من أسباب فشلنا النسبى ان لم يكن أهمها ٠

لقد ثبتت الحاجة الى التخطيط الاشتراكى بوضوح شديد ٠

ولكننا نحتاج أولا الى مركزة التنظيمات التى توضع لتقديم المساعدة٠ وهنا تبين لنا الطريق ضروب النشاطات التنسيقية التى قامت بها وكالات الأمم المتحدة،وبخاصة الصندوق الخاص الذى دعت اليه،والذى يعتبر رأس الحربة فى سياسة الامم المتحدة للتنمية ، ومع هذا فان تعدد الهيئات التى تقدم المعونة : نظام الميزانيات السنوية بدلا من تخصيص نسبة مئوية ثابتة من الدخل القومى للتنمية وما يسببه ذلك من بلبلة وأسوأ من هذا كله معالجة الأمر عن طريق مشروعات مفردة ٠ كل ذلك عرقـــل خطط التنمية حتى فى دول كالهند التى استطاعت أن تضع خطة قومية سليمة ، وأدى هذا الى انعدام توازن شديد والى احبـاط الغرض الذى أريد من المعونة أن تحققه فى تلك البلاد التى لم يستطع معظمها اعداد خطط ، ان التخطيط الهادف ، والنظام الاشتراكى الهادف ، والاصلاح الاجتماعى فى داخل هذه الدول ، والتنسيق الدقيق للمعونة المتعددة الاطراف والثنائية الواردة من الخارج هى الشروط اللازمة للنجاح ٠

لقد تحدثت عن ربط المعـونة بحل مشـكلة السيولة الدولية ، ان العمالة الكاملة فى الجزء الصناعى من العالم هى الشرط الضرورى لاغاثة الدول الفقيرة وانه ليبدو افراطا فى المغـامرة أن تتوقع أن تسمح الدول المتقدمة بزيادة كبيرة فى صادرات المنتجين الاولين وبالاخص فى السلع والمصنوعات التى تنافس صناعاتها ما دامت تعانى من أية نسبة يعتد بها من البطالة ٠

معنى هذا ان مشكلة سياسة الدخول يجب أن تعالج فما دامت زيادات الأسعار والدخول تفزع السلطات فى الجزء المتقدم من العـــالم فلا سبيل الى وسيلة متوازنة لحل مشكلة مساعدة المناطق التى هى أكثر فقرا عن طريق زيادة التجارة ولن يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة بمعدل معقول ، ان هذا يعنى ضرورة اجراء تغيير أساسى فى السياســة الداخلية بالمناطق الصناعية ٠

هذه الحاجة وما يجرى التفكير فيه من زيادة حجم المعونة مما يجعل انشاء هيئة عالمية للتنمية أمرا ملحا للغاية ٠ أما الاتجاه الحالى نحو تحويل المعونة الى عملية تجارية وهو الاتجاه الذى يتزعمه الفرنسيون والألمـان

ويساعـــدهم لسوء الحظ المصرفيون الأمريكيون المحافظون ، فيـــذكرنا بالقروض التي قدمها رجال المصارف لأوربا في الفترة بين عامي ١٩٢٣ ، ١٩٢٩ . فكما أدت تلك السياسة الى الانزلاق نحو الأزمة فالحرب بدأت الآن أيضا تخلق موقفا يتمثل في افراط البلاد الفقيرة في الاقتراض بما يتجاوز طاقتها .. وفي الوقت ذاته فان نقص الاحتياطيات الدولية يسبب ضغطا عاما على أثمان المواد الاولية وبذلك يقلل على نحو خطر من قدرة الدول الفقيرة على السداد . ثم ان عدد الدول التي تجاوز ثقل دينها حد الأمان وهو ١٠ ٪ من الصادرات ، آخذ في الزيادة بسرعة مخيفة ، ومن الممكن أن يؤدي هذا الى تجدد الـكارثة اذا لم يكن رجال المصـارف على استعداد للتعلم ، ولم يكن الساسة على غير استعداد لاخضاعهم .

قد يبدو ضروريا أن تقدم المعونة بأكبر قدر مستطاع كمنحة حرة أو قروض «ناعمة» قروض تسدد بنقد الدولة المدينة فقط وقد يكون الاخير أفضل اذ يبدو أن فرض شروط في حالة القروض أسهل منها في حالة المنح ، وبذلك يزيد من فعالية المعونة .

ويجب ألا يغيب عن البال أنه اذا كان تحليلنا للفائدة غير المتساوية لنقط التقـدم الفني صحيحا فان التصنيع بعيـــد المدى يمكن الدول من تحرير أنفسها من قبضة الفقر . ومن أهم الواجبات الاخرى استئصال شأفة الوسطاء الذين لاتدعو الضرورة اليهم والعودة الى العلاقة المباشرة بين الفلاح والسوق ، ويقتضي هذا أولا انشاء مجالس تسويق تقضي على التقلبات الموسمية ، وسيساعد هذا أيضـــا على تنظيم الائتمان وتحرير الفلاح من المرابي .

وثمة شرط آخر هام هو احداث ثورة في ملكية الارض وينبغي أن يلاحظ أن الاصلاح الزراعي بمعنى التوزيع البسيط قد لايستطيع تحقيق التعبئة الكاملة للموارد الزراعية ولو انه قد يكون مفيدا من وجهة نظر توزيع الدخل والتوازن الاجتماعي ، بل قد يؤدي الى تدهور الانتاج اذا نظرنا بعين الاعتبار الى أنه لن يحدث أي تغيير تقريبا في وسائل الانتاج التقليدية في الضياع التي تأخذ بنظام المزارعة ، كما ان التغيير في غيرها قد لايكون أكبر كثيرا . ومن الناحية الاخرى ، قد يدفع الاصلاح الزراعي المالك الى زراعة بقيـة أراضيه بكفاية أعظم ، وعلى الاخص اذا حصل على تعويض أن قـرض وعلى كل حال تتوقف النتيجة النهـائية على الظروف التي يجري فيها الاصلاح الزراعي .

فاذا لم يكن الضغط من أجل الاصلاح الزراعى قويا جدا ، فان فرض ضريبة تصاعدية على الارض لاتقوم على المحصول الفعلى وانما على المحصول المرتقب وتقترن بضرائب مماثلة على موارد الماء قد تنتج – فى المدى القصير – نتائج مواتية من حيث زيادة مرونة الموارد الزراعية • على أنه ينبغى أن يقترن هذا الاصلاح فى نظام الضرائب بانشاء نظام فعال للائتمان الزراعى لمنح قروض طويلة الاجل تمكن الزارعين من اقتناء الارض التى تطرح فى السوق للبيع ، ويشرف على منح قروض متوسطة الأجل وقصيرته للمساعدة فى خلق زراعة سليمة من الوجهة الاقتصادية ، اقتصاديا • كذلك فان توفير الخدمات لمد نطاق الزراعة والتى يكملها ادخال البذور المحسنة والمخصبات والارشاد بشأن استخدام الماء على نحو فعال ، شروط أخرى للنجاح • كذلك يمكن الاقلال من جمود البنيان الزراعى كما أشرنا عن طريق تنفيذ الاعمال الريفية العامة الى جانب هذه الاصلاحات • وسوف تضغط الزيادة فى الدخول الريفية نفسها على أصحاب الاراضى ، وبذلك يسرعون فى بيع الوحدات غير الاقتصادية فيحفزهم هذا الى اتباع وسائل انتاجية أحسن •

اذا نفذ الاصلاح الزراعى فسنحتاج الى التغييرات الاساسية نفسها ولكنها ستشمل مناطق كبيرة جدا نظرا لان تغيير الملكية سيكون أكثر اتساعا وانتشارا ولعل من الطرق الممكنة لاشراب الريف بالمعرفة الفنية الجديدة على نحو فعال تشكيل التعاونيات التى يعهد اليها أول الامر بالوصاية على الارض المتنازل عنها وبذلك يمكن استخدام المعرفة الخبيرة القادرة فى تحسين أعمال الزراعة واستخدام بذور أحسن ومخصبات مناسبة وتنظيم الرى (وكلها قد تعرقل بشدة أو تصبح مستحيلة بتفتيت ملكية الاراضى ) ويمكن ضمان حصول الفلاحين على تأييد هذه التعاونيات بأن يعهد اليها بالاشغال العامة فى الريف • ومن ثم فان من المستطاع البدء فى تكوين التعاونيات وفى الوقت نفسه يجرى تكوين رأس المال اللازم للزراعة على نطاق أوسع (أى السدود والطرق والقنوات •• الخ ) وبذلك ترفع الدخول فى المناطق الريفية •

الا أن هناك شرطا مسبقا للتنمية هو الادراك بأن التخطيط فى معظم أجزاء العالم لايمكن أن يسير بنجاح على النطاق القومى ، فان انحلال الامبراطورية الاسبانية أولا ثم الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية بعد الحرب الاخيرة خلف أمريكا والكاريبى وافريقية والشرق الاوسط بل وأجزاء من آسيا مقطعة الى اقاليم صغيرة ليس لها أى مبرر من الوجهة

التاريخية أو العنصرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، انها الثمار غير الناضجة للتوسع الاستعماري ، فاذا حاول كل اقليم منها على حدة أن يحل هذه المشكلة باقامة الصناعة باءت محاولتها بالفشل ، اذ لن تتمكن فى الغالب من الابقاء على وحدات انتاجية بالحجم الذى تتطلبه الكفاية · ولهذا ستظل اغلال الفقر قائمة الى الابد ·

ولقد قيل عن المناطق التى كانت مستعمرات من قبل ، وحصلت على الاستقلال حديثا وكذلك البلاد التى كانت مستقلة فعلا قبل الحرب وعلى علاقة تبعية مع مناطق كاملة النمو تهيىء سوقا لمنتجاتها الاولية ، لاتتمشى ظروفها مع أسلوب الاتفاقيات الثنائية وبهذا يقال ان علاقة استعمارية جديدة ستخلد وان ضررا خطيرا سيحدث ·

واقع الامر أن جميع الامتيازات الفعلية المواتية للمناطق المتخلفة وبالاخص فى ميدان الصناعات ، حدثت بمعاهدات ثنائية · وهذا صحيح بالنسبة لجميع مشروعات التصنيع التى اضطلع بها الاتحاد السوفيتى والتى تقوم على أساس تقديم الائتمان اللازم مضافا اليه السداد وفقا لاتفاقيات شراء ثنائية · وبالطريقة نفسها كانت الامتيازات التى منحتها بريطانيا لهونج كونج والهند وغيرهما من دول الكومنويلث بحتة وعلى أساس ثنائى · وقد منح الامريكيون امتيازات لليابان فى بعض المصنوعات على الأساس نفسه ·

ليس من المستطاع تأييد الادعاء بأن تجارة حرة عامة متعددة الجوانب أو ان خفضا شاملا وحاسما فى الرسوم الجمركية ، أمر ممكن اجراؤه أو انه أكثر من مجرد امتيازات تجارية منسقة محدودة متبادلة ، وبالطريقة ذاتها يبدو من المستبعد جدا ان تقدم الدول النامية امتيازات بعيدة المدى احداها للأخرى بدون أن تستوثق أولا من أن النتائج ستكون محدودة ·

ومن ثم من الضرورى خلق جهاز للتخطيط الاقليمى وضمان سير المساعدة الثنائية والمتعددة على أساس خطط اقليمية محكمة · وبغض النظر عن استثناءات معينة هى موضع الترحيب جدا، كسوق شرق افريقية المشتركة حيث توجد بعض الاجهزة الاقليمية يبدو أن ذلك أمر لا يمكن اجراؤه الا عن طريق اعادة تنظيم الوكالات الدولية والثنائية التى تتولى أمر المعونة حتى يتسنى تشجيع الاتجاه نحو الحلول الاقليمية المتعددة الجوانب والفعالة ·

ولكى يصبح مثل هذا التخطيط الاقليمى حقيقة ، من الضرورى جدا أن يوضع برنامج المعونة على أساس دراسات للموارد الاقليمية وان تكون هذه المعونة مشروطة بالتمسك بهذه الخطط ٠

**التعريفات التفضيلية :**

من الضرورى اذن أن يفسح مجال أكبر لهذه الدول لتحدد الشروط والفترات التى لاتتمسك فيها بقاعدة عدم التفرقة ينبغى أن يسمح لها مثلا بوضع ترتيبات تفضيلية كثيرة جدا لمساواة الفرص بينها وبين بعضها وفى الوقت ذاته لحمايتها جميعا من المنافسة الخارجية ٠

يجب أن تكون هذه الترتيبات التفضيلية شاملة أول الامر للصناعات الجديدة التى قد توجد على أساس متوازن فىالدول المشتركة فاذا كانت بعض المناطق فى الاقاليم الفرعية غير صالحة لدعم أية صناعة ( كأجزاء الحزام السودانى فى شمال افريقية ) فيجب تعويضها بمنحها معاملة تفضيلية من جانبالدول التى هى أكثر تقدما ، بالنسبة لصادراتها الاساسية ( كاللحم والسمك فى غربافريقية) لانها ستضطر لشراء سلع من سوق « أغلى » كانت تستوردها من قبل من دول غنية (متروبوليتان) كذلك فان اتباع سياسة مماثلة فى توسيع نطاق الصناعات القائمة كفيل بالاسراع بالتنمية الصناعية ، وفى النهاية فان الهجرة من المناطق التى تسودها أقل الظروف ملاءمة بافريقية وآسيا وامريكا الجنوبية هو الحل الوحيد السديد لايجاد مستويات معيشة أعلى بهذه المناطق ، الا أن هذا يستلزم ازالة الحواجزالسياسية المصطنعة التىاقامها التاريخ الاستعمارى للمنطقة ٠

واذا كان هذا أمرا مرغوبا فيه ، فانه لامعان فى التفاؤل أن نتوقع امكان بدء عملية التكامل على أساس سياسى ٠ ففى عدد من مناطق العالم كان التاريخ المبكر يحول دون مثل هذا التقدم السريع نحو الوحدة ٠ حقا ان المكاسب الهامة التى يمكن توقعها من الوحدة الاقتصادية تمثل حافزا له قيمة على التكامل السياسى ٠

ان الجهاز ـ وبالاخص جهاز التخطيط الذى ستدعو الحاجة اليه وتبعث عليه المعونة الدولية ان قدمت على أساس اقليمى ـ وبالاخص أيضا التوسع فى التعليم المشترك للأغراض الاقليمية ، وكذلك لتهيئة الادارة الفنية فى ميادين كالزراعة والصناعة والتخطيط الاقتصادى٠٠ الخ ٠٠ ـ

قد يقلل أيضا من القوات المركزية ويساعد على توليد الاحساس بالتضامن وينبغى أن نتذكر أن النظام التعليمى المشترك هو الذى وحد شبه القارة الهندية برغم الخلافات العنصرية واللغوية ٠

قد يكون من المهم بصفة خاصة تخطيط انشاء صناعات جديدة حتى يمكن التأكد من امكان استخدام الفنون الانتاجية الحديثة ( تتفق مع احتياجات المناطق المرتبطة بعضها ببعض ) عن طريق الانتاج الكبير، ومعنى هذا انه من حيث اتصال الامر بهذه الصناعات الجديدة ، يجب السماح بالتجارة الحرة أو شبه الحرة ، ويمكن الاضطلاع بالتوسع فى الصناعات التى هى أقدم بطريقة متوازنة على أساس التفضيل الجمركى لتعويض المناطق التى هى أضعف نسبيا فى المنطقة المتخلفة عن الميزة التى تمنحها للدول التى هى أقوى نسبيا ، وفى النهاية يبدو أن الحل المنطقى هو انشاء سوق مشتركة ذات هيئات للرقابة على درجة كافية من القوة قادرة على التخطيط الهادف ٠٠ ان قواعد «الجات» الحالية تتضمن المساواة فى الفرصة بين الدول ، وفى حالة عدم توافر هذه المساواة فانها تكون فى غير مصلحة الشريك الأضعف ٠ ولقد اقترح تخلى البلاد المتقدمة عن قواعد المعاملة بالمثل فى حملتها لتحرير التجارة الدولية ، وذلك فيما يتعلق بالدول المتخلفة ، ان تحرير التجارة من القيود والذى يقوم على عدم التفرقة حتى وان تم من جانب واحد ، اجراء غير كاف ما دامت المناطق المتخلفة غير متجمعة فى وحدات يمكن فيما بعد أن تدعم الوحدات الصناعية التى تختارها ٠ ولا سبيل الى علاج المشكلة الا بالتخلى عن قواعد عدم التمييز بشرط اخطار «الجات» أو منظمة دولية للتجارة بالاستثناءات ، واذا كان الاتفاق القائم على التمييز يتيح المجال لزيادة تجارة احدى الدول المتخلفة ٠

وينبغى أن ينطبق هذا التخلى المشار اليه نفسه على علاقة الدول المتخلفة احداها بالاخرى ، فاذا حدث هذا فسيمكن تلطيف حدة العقبات الحالية التى تعترض سبيل التخطيط للتنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة٠ وقد يشترط المرء انه حينما تصل التنمية الى حد سبق تعيينه يمكن تطبيق قواعد أكثر صرامة الى حد ما وعلى أى حال يجب أن تمنح الأطراف التى نالها الضرر خارج المنطقة حق المطالبة بتعويض أو بامتيازات بديلة ٠

لاشك انه ينبغى بذل كل جهد لزيادة الطلب على منتجات المناطق الفقيرة ٠ وينبغى خفض رسم الانتاج المبالغ فيها المفروضة على سلع هامة كالسكر والشاى والبن الا أنه من الصعب كما رأينا أن نتوقع من المناطق

التى بلغت درجة عالية من التصنيع أن تتحمل البطالة التى تسببها «الواردات الرخيصة» سواء أكانت أولية أم مصنوعة ٠ ومن ثم فان العمالة الكاملة فى الدول الغنية شرط لابد ، كما رأينا ، أن يسبق تقدم المناطق الفقيرة ٠

وأخيرا فتقدم المناطق الفقيرة فى العالم يعتمد على حجم المعونة الاجنبية وفعاليتها ولقد ناقشنا الاصلاحات الاساسية والادارية والسياسات التى تسمح بزيادة فعالية استخدام المعونة وينبغى أن نتحول الآن الى المبلغ اللازم ، وفى كتابى عن «عالم الفقر» الذى كتبته منذ عشرة أعوام قلت :

« فى مقدمة ما يتطلبه الامر ان يمنح المؤتمر الذى ينشىء الهيئة السلطات والاموال اللازمة للسير قدما بالتنمية العالمية على نطاق واسع بدرجة كافية ويقتضى ذلك المحافظة على مستويات المعيشة الحالية فى المناطق المتخلفة فى وجه زيادة السكان السريعة ، الا أنه ينبغى لها أن تهدف بأقصى سرعة مستطاعة الى تحقيق زيادة مطلقة وواضحة فى مستوى المعيشة بالنسبة الى الفرد ٠ ومن ثم يجب أن تكلف بمهمة جمع رأس مال الاستثمار فى المناطق المتخلفة بمعدل يكفى لزيادة الانتاج بالنسبة الى الفرد بمالايقل عن ٢ ٪ سنويا ، وقياسا على تقديرات خبراء الامم المتحدة فان هذا يعنى العمل على توفير استثمارات تتردد بين ١٠٫٠٠٠ و ١٤٫٠٠٠ مليون دولار سنويا لمدة أربع أو خمس سنوات ، انه ليكون من العبث ، بل ومن الخداع القاسى من جانب الحكومات انشاء الهيئة وتكليفها بتحقيق معدل معلوم من التقدم الا اذا أمكن ضمان دخل سنوى مرتقب فى حدود هذا المبلغ (١) ٠

ان تجنيب المنح للانفاق فى الدول المانحة يجب ألا يحظر فى الوقت الحاضر لانه من الواضح انها ستزيد مجموع الموارد التى يمكن أن توضع تحت تصرف المناطق الفقيرة ذات ميزان المدفوعات الخطر الذى كثيرا ما تعانى منه دول كثيرة «غنية» بما فيها بريطانيا ، والبديل من القرض المقيد أو القرض العينى ليس قروضا أو منحا غير مقيدة أو قابلة للتحويل وانما هو خفض المجموع الكلى احتياطا لما يمكن أن يترتب على المنحة من ردود فعل بالنسبة الى ميزان مدفوعات الدولة المانحة ٠ ولذلك فليس سوى اصلاح نقدى هادف ومرضى تماما ونظام للرقابة على

(1) The War on World Poverty Victor Gollanz 1953

الاستثمار يمكن ان يخلقا الموقف الذى لايزيد فيـــه ربط القروض من مبلغ الموارد التى تنتهجها الدول «الغنية» للدول «الفقيرة» ، وعلى طول المدى ، عندما تستأصل شأفة المشـــكلات الدولية الحاليـــة عن طريق الاصلاح النقدى فسوف يختلف الموقف .

ولكن هذه اللحظة لم تحن بعد ، الا أنه ينبغى ألا نضيع وقتا كثيرا فمن ناحية نجد أن عدم الاستقرار والمديونية يتزايدان باطراد فى الفلك غير السوفيتى . ولذلك لايستبعد بالتأكيد حدوث انهيار كانهيار عـام ١٩٣٧ ( ان لم يكن ككارثة سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ) وتبدى الحرب الباردة علامات طيبة على أنها ستصبح أقل عنفا ولا يهيىء ذلك فرصة وتحـديا خلقيا فقط ، وانما يتطلب أيضا وباصرار ايجاد مخرج للقدرة الانتاجيـة التى ستتزايد باستمرار وهى القدرة التى يمتص جزء كبير منها حاليا فى التسـليح . وانى أنقل مرة أخرى ما كتبته عام ١٩٥٣ حينما بينت نتائج المناقشات التى أجريتها فى موسكو مع نائب الرئيس أ . أ . ميكويان :

« ان التعاون بين الشرق والغرب فى التنمية العالمية يكمله التوسع فى التجارة بين الشرق والغرب ، لن يؤدى فقط الى رفع مستويات المعيشة على نحو كبير لمئات الملايين فى مناطق شاسعة الاطراف على سطح الارض ولكنه ، فوق كل شىء آخر سيساعد فى خلق الثقة التى يحتاج الطرفان اليها لتحويل «التعايش السلمى» الى سلم .

ينبغى ألا تكون آفاقنا فى المحادثات التى نتطلع اليها بين الاتحـاد السوفيتى والعالم الغربى مقصورة على انجاز اجراءات تهدف الى الاقلال من التوتر العسكرى برغم أهمية هذا الهدف ، وانما ينبغى أن تشـــمل آمال الملايين الجائعة فى جميع أنحاء العالم عن طريق تحويل سباق التسلح الى سباق للتنمية أقل تحديا ولكنه مشبع بروح الصداقة حيث يستطيع الشرق والغرب أن يتنافسا بعضهما مع بعض على أساس شكلى مجتمعيهما المختلفين لنرى أيهما يستطيع أن يعمل أكثر من الآخر لطرد الفقر والجوع من العالم .

# الفصل الثامن

## حرية أعظم

حاولت الفصول السابقة ان تقدم الاشتراكية البريطانية وسياسات حزب العمال على ضوء المشكلات المعاصرة فى بريطانيا · وأكدت أهمية استعادة الديناميكية الاقتصادية بعملية سريعة من التجديد والابتكار الصناعيين حتى تستطيع بريطانيا الأقوى والأكثر ثقة ان تلعب دورا أكمل فى شئون العالم ·

لقد بدأ خصومنا المحافظون يؤكدون حديثا أهمية أهداف مماثلة لكن الخلاف ليس فى تحديد الأهداف بقدر ما هو فى تحديد الوسائل وفى نوع المجتمع الذى يريد كل حزب خلقه · اذ بعد انقضاء اثنى عشر عاما فى الحكم ليس ثمة مايوحى بالصدق فى اعادة تأكيد الحاجة الى التجديد والحاجة الى ادارة ظهورنا للركود ، وتشجيع التعليم على جميع المستويات وتطبيق العلم والتكنولوجيا على صناعتنا · وجوابنا عليهم ليس مجرد التساؤل عما فعلوه طوال الاثنى عشر عاما الماضية وانما هو أن نؤكد أنه فى بريطانيا المعاصرة لايمكن تحقيق الأهداف التى تعلنها جميع الأحزاب ، الا باتباع أسلوب أكثر راديكالية مما يستطيعه حزب المحافظين ·· فى انتخابات الرياسة الأمريكية التى أجريت عام ١٩٦٠ قال مستر كنيدى نقلا عن لويد جورج : « ان الأمة المتعبة أمة محافظة » وهذا هو رأينا فى بريطانيا ، ونحن نشعر بانتعاش كبير كلما رأينا مزيدا مضطردا من العلامات الدالة على أن الشعب البريطانى يريد أن يرى نهاية السياسات المتعبة والرجال المتعبين والأعمال المتعبة فى حياتنا الصناعية والاجتماعية ·

ولكن زيادة الانتاج والنظرة الأحدث ليسا بغايتين فى حد ذاتهما حتى ولو ارتبطتا بما نريده ، ويريده أصدقاؤنا بالخارج · لبريطانيا نفوذ أكبر فى الشئون العمالية · اننا بحاجة الى زيادة الانتاج لغرضين رئيسيين ، لزيادة اسهامنا فى الحرب ضد الجوع فى المناطق المتخلفة من العالم ، ولتقديم وسيلة لحياة أكثر امتلاء لشعبنا ، كل شعبنا فى بريطانيا ·

وهـــذا هو الســــبب الذى من أجله ينبغى النظر الى التخطيط الاقتصـــادى والتخطيط الاجتماعى على أنهما عملية واحدة على المستويين القومى والاقليمى كما يجب أن يجرى التوسع الاقتصادى واعادة التطوير الاجتماعى جنبا الى جنب ٠

لم يكن التعصب العقـــائدى وانما كان ـ كمـا رأينا ـ السعى التجريبى عن حل للتراجع النسبى الذى أصاب اقتصاد بريطانيا منذ عام ١٩١٩ ـ ومن ثم لتدهور نفوذها الدولى ـ نقول لم يكن التعصب العقـــائدى هو الذى دفع حزب العمـــال خطوة فخطوة نحو التخطيط الاشتراكى ذلك التخطيط القائم على العدالة الاجتماعية وعلى قطاع عام الى درجة طيبة ٠

لقد بينت الأحداث أن نظام المشروع الخاص الذى لا يسير فقط أية خطة ـ فى اطارنا الاجتماعى والسياسى العجيب ـ لا يستطيع تهيئة الفرصة للنمو الكامل وضمان العدالة الاجتماعية وكان يفتقر الى الكفاية بصورة متزايدة حتى فى توزيع الموارد الموجودة وهو الوظيفة التى زعم الاقتصاد « المرسل » أن هذا النظام يؤديها عـــلى خير وجه وعن طريق التوقف والانطلاق ٠ أى تناوب الرواج « القصير » والكساد « الطويل » فشل نظام المشروع الخاص بشكل ملحوظ فى استخدام الموارد استخداما كاملا٠ ان فضيحة البطالة الطويلة الأمد وبالأخص الفشل فى توفير أعمال للشبان والكهول ، بلغت أشدها فيما بين الحربين وتكررت من جديد ٠

ان ازدياد مايتســـم به النظام البريطانى الذى كان يوما الزعيم الصناعى والمركز المالى بالعالم من قصور يرجع الى انتشار الاحتكارات والنقص فى عدد المبتكرين فى المجال الصـــناعى والمنظمين الشجعان ، الأمر الذى يتعارض بصورة محزنة مع ما نلقاه فى الولايات المتحدة ـ كل هذا كان السبب فى هذا الأفول النسبى الذى نعانيه ٠

غير أن الفشل فى بلوغ العمالة الكاملة كان أفدح أثرا ـ اذ أدى الى هبوط محزن فى الاستثمار والابتكار على نحو يقل كثيرا عن المستوى الذى كان يمكنهما بلوغه لو لم يرغم التردد والمجـازفة المستثمرين على التراجع ـ وأدى الى نقص المدخرات ٠ وفى هـــذا الموقف لم يكن من المستطاع مواجهة المطالب الواجبة التى تقدمت بها النقابات للحصول على نصيب أعلى فى الدخل القومى ومع هذا فان قوة النقابات ذاتها بعكس الحال فى القارة ـ حالت دون أن يزداد توزيع الدخل القومى سوءا ٠ لكن هذا لم يفدهـــا نظرا لأن انخفاض معـــدل الاستثمار ـ حال دون

الاسراع برفع الانتاجية • وهكذا فان مطالب العمال النقابيين بزيادة الأجور قضت عليها زيادة الأسعار والضغط على ميزان المدفوعات وهذا بدوره أدى الى تقييد الاستثمار وفشله • والحق ، لقد ألقى بالبلاد فى قبضة دائرة شريرة بفضل سياسة المحافظين •

وفضلا عن العجز الذى أبداه النظام الفردى فى الاطار البريطانى عن أداء وظيفته كان هناك فشل طويل الأمد يتعلق ببنيان النظام ذلك هو عجزه عن تخصيص مبالغ كافية حتى فى أوقات العمالة الكاملة للادخار والاستثمار ( مع الابتكار ) على النمو الذى يستطيعه نظام يقوم على التخطيط لم يقتصر الأمر على أن المدخرين لم يعرفوا كم سيجنون اذا زادت سرعة الاستثمار والابتكار ولم يقتصر على أن من المحتمل أن يبالغوا فى تقدير مزايا الاستهلاك الفورى الذى تنشطه وسائل الاعلام الكبيرة التى تعمل على ترويج مجموعة متنوعة من السلع تتزايد باطراد كذلك كان المسئولون عن الاستثمار يجفلون من الالتزام بشىء خشية ألا يحذو حذوهم زملاؤهم وأن يدعوهم يواجهون الفشل • فان التخطيط على الأقل بالمعنى الديموقراطى والذى يبين الاتجاهات ، ضرورة تدعو اليها النقائص الكامنة فى بنيان النظام البريطانى •

وبالاضافة الى ذلك فان الحاجة الى سياسة لتخطيط الدخول واصرار الجماهير والاصرار المتزايد على توفير حياة أفضل ، يستلزمان توزيعا أكثر عدالة للدخل • ان النظام المالى الذى يجمع بين خلق البطالة والحاجة الى الحملات والاعلانات القوية لتنشيط عوامل سيكولوجية مصطنعة غير ضرورية ( تتعارض بالضرورة مع العوامل المادية ) لا يمكن الا أن يؤدى الى نمو الفقر الروحى والتذمر وخيبة الأمل •• وكلما كان النظام أدسم وأكثر نجاحا ازدادت خطورة الانهاك السيكولوجى الناجم عن عدم التوازن الاجتماعى الذى حلله الأستاذ جالبرت تحليلا رائعا •

ان الاشتراكية بالمعنى البريطانى ــ وهذا أيضا صحيح بالمثل بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية الديموقراطية الناجحة المشكلة منذ أمد طويل فى اسكنديناوة وفى خطط الحزب الديموقراطى الاشتراكى بألمانيا ــ تعنى تعبئة الاقتصاد لاقامة مجتمع أكثر عدالة ومساواة •

ولا يمكن ضمان ذلك بدون عمالة كاملة ، ولقد استمتعت بريطانيا لأول مرة فى التاريخ الحديث بالعمالة الكاملة فى وقت السلم فى أثناء حكم العمال بعد الحرب • الا أن هناك شكا فى قدرة بريطانيا على

المحافظة على العمالة الكاملة وبالأخص اذا أدى انفراج التوتر العالمى الى خفض النفقات العسكرية ٠

لقد أوضح جون مينارد كانيز فى السنوات الثلاثينية أن العمالة الكاملة ليست موقف التوازن الذى يميل المجتمع الصناعى الحديث الى الاتجاه نحوه ، كانت هذه حالة خاصة تستند الى جيل على درجة كافية من القوة الشرائية بسبب التوسع فى الاستثمار ويجب أن تعنى فى ظروف قصور الاستثمار الخاص الالتجاء الى الاستثمار العام ٠ ولقد قال فى فقرة تاريخية مشهورة ان الفراعنة حققوا العمالة الكاملة عن طريق انشاء الأهرامات ، وأن أجدادنا فى العصور الوسطى حققوها ببناء الكاتدرائيات وحققوها فى العصر الفيكتورى عن طريق بناء السكك الحديدية والبحث عن الذهب ٠ وقال اننا اذا فشلنا فى القرن العشرين فى تعبئة الموارد القومية للانفاق الاجتماعى فانه لا يستطيع أن يجد حلا سوى أن يبحث الشعب عن كنز يتمثل فى مبالغ ضخمة من أوراق النقد دفنت على بعد ألف قدم تحت سطح الارض ، تاركا للمشروع الخاص القائم على أسس المنافسة المجرية مهمة انشاء الشركات التى تتولى استخراج الكنز ٠

وجاء الجواب فى الحرب العالمية الثانية وسباق التسلح قد لايكون فى الانفاق على الأسلحة الجواب بعد وقت قليل ، كما يحتمل — على ما أوضحت — أن يؤدى نمو التألية فى بريطانيا على نحو لا يقل عنه فى أمريكا ، الى خلق مشكلة ضخمة من البطالة التكنولوجية ولو كان كينز حيا اليوم لكان القانون الوحيد الذى يقدمه فوق جميع القوانين الأخرى ، هو الحقيقة الملحوظة من أن كل ذروة بالدورة الاقتصادية فى الاقتصاد الصناعى المتقدم تتميز بنسبة أعلى من سابقتها فى البطالة الناجمة عن تكوين النظام الاقتصادى ٠

لقد أكدت المناقشات الحديثة التى دارت فى بريطانيا ولم تقتصر على الاشتراكيين ، الحاجة لنفقات اجتماعية تتبناها الدولة لتزويد القرن العشرين بما زودت الأهرامات والكاتدرائيات والسكك الحديدية الماضى به ٠

ويعنى هذا فى حالة بريطانيا مزيدا من الانفاق على الأمن الاجتماعى للمحرومين وخدمة صحية قومية أشمل ، وانفاقا أكثر على التعليم وحملة كبرى لاستبدال أو تجديد ما ورثه جيلنا من بيوت طال عليها الزمن ودون المستوى اللائق ٠

هذه البرامج جميعا ضرورية اذا أردنا تحقيق هدفنا من حياة أكثر امتلاء لشعبنا : وهى ضرورية بالمثل اذا أريد للقوة الاقتصادية سريعة النمو ألا تصبح عقيما نتيجة لنقص الطلب الفعال • وقد رويت قصة أحد الموظفين التنفيذيين بشركة أمريكية للسيارات قال لوالتر روتر عن الخطط الخاصة بمصنع آلى تماما « أين ستجد نقابتك أعضاءها ؟ » فكانت اجابة والتر روتر « وأين ستجد عملاء ؟ »

ولكن كلا الحزبين فى بريطانيا ملتزمان بانفاقات اجتماعية ضخمة فقد انتهى الانقسام التاريخى حول معاشات التقاعد والخدمة الصحية بقبول المحافظين • من ناحية المبدأ على الأقل ، لدولة الرفاهية التى خلقها العمال بعد الحرب • وتدور الحجة الآن حول تطورها مستقبلا ، وبينما يتحدث المحافظون عن مجتمع الوفرة وقد قاتلوا فعلا خلال الانتخابات الأخيرة حول مبدأ مستر ماكميلان « لم تكن أبدا فى مثل هذه الحالة الطبقية » فاننا ندرك أن الوفرة البريطانية تخفى وراءها متناقضات ضخمة • فقد زاد الثراء الظاهر ولا يقل عنه الثراء الذى يرتبط بمكاسب المضاربات السريعة — بشكل مذهل ، ومع هذا فان هناك ستة أو سبعة ملايين شخص معظمهم من المسنين والمرضى منذ أمد طويل يعيشون فى مستوى أدنى من خطر الفقر • ولم يحل مبدأ بيفروج للتأمين ممتزجا بموارد مجلس المساعدة القومى لحالات الاعسار الحقيقية المشكلة ، لأن مجلس المساعدة القومى يستخدم أشق الاختبارات ، ولهذا فان كثيرين جدا من مواطنينا حتى الذين يعانون من أشد الحاجة يأنفون من الالتجاء الى منظمة حكومية يعتبرونها ( خطأ ) منظمة احسان •

ان معاش التقاعد الذى تمنحه الدولة لزوجين وقدره خمسة جنيهات وتسعة شلنات أسبوعيا منخفض جدا ، ثم ان الملايين من الطاعنين فى السن لا يملكون دخلا تكميليا أو عملا اضافيا أو اعانات من أولادهم وأحفادهم •

لذلك بينما تعهد حزب العمال للشعب بنظام للمعاشات يكفل الحصول على معاش لايقل عن نصف الأجر و أكثر عند التقاعد فانه يعترف بأن حقوق الاحالة الى المعاش بسبب الضعف الصحى لن تفيد أولئك الذين أحيلوا فعلا الى المعاش أو على وشك الاحالة اليه بسبب قصر مدة خدمتهم • ومن ثم فان مجرد زيادة معاش التقاعد الى المستوى المناسب للجميع معناه زيادات باهظة لكثيرين من المتقاعدين الذين يتمتعون بحالة مالية طيبة ولا يحتاجون لأية زيادة • وتركيز الفوائد عن طريق اختبار الموارد لن يساعد المعسرين فعلا ، ولذلك فاننا نعتزم اجراء اختبار دخل

بسيط مماثل « لاعفاء السن » الذى اشتمل عليه قانوننا الخاص بضريبة الدخل وبذلك نضمن حصول المتقاعد على الحد الأدنى المناسب من الدخل ٠

وبالنسبة للخدمة الصحية القومية ، فان النقاش لا يدور الآن حول المبدأ ــ لأن الخدمة الصحية مقبولة الآن من جميع الأحزاب ومن الاغلبية الساحقة من شعبنا ٠ ولكن عبارة « الدواء الاشتراكى » لم تسمع على الاطلاق فاذا كان هذا هو الوصف الدقيق لخدمتنا القومية فاننا نقبله ولعل انجازها الكبير لم يكن مجرد تقرير حق كل فرد فى العلاج الذى يحتاجه أو تحتاجه بما فى ذلك خدمة أكثر الاخصائيين تكلفة والخدمات الجراحية أو استشفائية : انها ازالة شبح الخوف من فواتير العلاج التى تعجز الأسرة من كل منزل اذا مرض أحد أفراد الأسرة ٠ ويوافق معظم المراقبين على أن أسر الطبقات المتوسطة ــ التى لا يقل مستواها عن مستوى الطبقة العاملة ــ كسبت الأمن الذى لم تعرفه من قبل ، الأمن من اختفاء مدخرات العمر كله ومن الحاجة للاقتراض لدفع تكاليف الطبيب وفواتير المستشفى ، والأمن ضد الاختبار الرهيب الذى اضطرت أسر كثيرة جدا للاقدام عليه فى الماضى ــ هل تدفع بدون أى تردد لتنقذ حياة أحد أحبائها ؟

لقد تركزت المناقشات الخاصة بالخدمة الصحية الآن فى الحاجة الى مزيد من المستشفيات تلك المستشفيات العقلية ومراكز علاج أمراض الشيخوخة ، والتحسينات الادارية ، وفى الابقاء على مصروفات استخدام أجهزة الجراحة والتذاكر الطبية ( كما يرى المحافظون ) أو الغائها ( كما يريد الاشتراكيون ) وفى الحاجة لمزيد من الأجهزة الديموقراطية بداخل الخدمة ــ وبالأخص المحلية ــ وفى الحاجة الى حماية دافع الضرائب من المغالاة فى الأسعار التى يتقاضاها صانعو المستحضرات الطبية ٠

وتنطوى تعبئة موارد بريطانيا فى البناء على فحوى اقتصادى واجتماعى ٠ فالمصانع ومعامل الأبحاث والطرق ووسائل المواصلات الجديدة مطلوبة للتوسع فى الانتاج ــ والمدارس مطلوبة للحملة التعليمية التى تحدثنا عنها فى الفصل الرابع والمساكن ٠

بعد انتهاء الحرب بثمانية عشر عاما يبدو أن مشكلة الاسكان بعيدة جدا عن الحل ٠ فى الأسرات التى لا مأوى لها ، أو التى تتكدس فى مساكنها ، ومئات الآلاف من المنازل القذرة التى تقرر ازالتها ، وملايين المنازل فى مجتمع بريطانيا المحرومة من الحمامات ودورات المياه الداخلية

ونظم الماء الساخن في مجتمع الوفرة ببريطانيا ، هذه كلها اثارت مشكلة أرغمت المحافظين في الشهور التي سبقت الانتخابات على بذل الوعد بزيادة برنامج الاسكان القومي من ٣٠٠٫٠٠٠ الى ٤٠٠٫٠٠٠ مسكن في السنة ٠

لن يكون ذلك سهلا وقد طالب حزب العمال باجراء تغييرات حاسمة في السياسة ٠ ان أكبر مشكلات ثلاث هي نقص الأرض وارتفاع سعرها ، ومشكلة التمويل التي سببها ارتفاع أسعار الفائدة وتحميل صناعات البناء والانشاء أكثر من طاقتها ٠

لقد حلقت عاليا أسعار أراضي البناء في انجلترا في السنوات الأخيرة ، فزادت الى خمسة أمثال ما كانت عليه منذ خمس سنوات في لندن وجنوب غرب انجلترا ٠ وكلما زادت ندرة الارض تآمرت المضاربات في قيم الواقع ، تساعدها التغييرات التشريعية التي أدخلتها الحكومة فازالت القيود ، على رفع الأسعار بداخل المدن الكبرى وعلى هامشها الى مستويات خيالية ٠ ولقد كان من القضايا الحديثة التي أثارت ضجة كبرى قضية شراء مجلس احدى المقاطعات قطعة أرض صغيرة لانشاء مدرسة عليها تبعد عشرين ميلا شمالي لندن ٠ فعندما قدرت هذه الارض في الأصل طبقا لاجراءات الشراء الاجباري العادية حدد سعرها بمبلغ ٧٦٩ جنيها ، وعندما بدأ تنفيذ عملية الشراء عام ١٩٦٣ بلغ السعر ٣٠٫٠٠٠ جنيه ٠

لقد أعلن حزب العمال أن حكومة العمال سوف تنقل أراضي البناء الى الملكية العامة عن طريق لجنة لشئون الأراضي ٠ فكلما حصلت قطعة أرض على « ترخيص بناء » أي التصديق على المضي في اقامة بناء جديد أو تجديد بناء قديم تنتقل الى الملكية العامة على حسب قيمتها الاستعمالية في وقت نقلها ( وليس بسعر المضاربة ) وربما مع اضافة نسبة مئوية للوصول بالسعر العادي الى مستوى السوق ٠ بعد ذلك سيحرر عقد الأرض للمباني، سواء أكان سلطةمحلية أوغيرها بعقد ايجار مناسبطويل الأمد وبشروط تضمن مشاركة المجتمع في أرباح التحسين لأن المبدأ الاشتراكي يقضي بأن العقارات التي ينشئها المجتمع يجب أن تعود الى المجمع لا للأفراد ٠

ان توافر الأراضي بالأسعار المعقولة سوف يساعد السلطات المحلية التي تبني معظم المساكن لتأجيرها ، كما يساعد من يريد أن يبني بيتا يملكه ويقيم فيه ٠ وذلك بفضل تسهيلات عملية الرهن ٠

كذلك سيلقى الطرفان المساعدة من جانب السياسة التى وضعها الحزب بشأن سعر الفائدة لان الاسكان سواء المساكن المؤجرة أو المساكن المملوكة، عانت كثيرا من ارتفاع أسعار الفائدة التى كانت دعامة محاولات المحافظين لتنظيم النقد ، ومن الخصائص الاساسية لسياسة « التوقف ـ الانطلاق » وستقدم حكومة العمال قروضا تمويلية للبلديات بفئات مخفضة تمثل قدرة الحكومة على الاقتراض كما ستقدم أيضا تسهيلات رهن أرخص ٠

أما المشكلة الثالثة وهى تحميل الصناعات الانشائية فوق طاقتها فقد أثارت حديثا وبعد فوات الأوان جدا اهتماما بالأشكال غير التقليدية للبناء وبالأخص بالطرق التى تنطوى على اعداد سابق فى المصانع لأجزاء كبيرة من المبانى ٠ ويستلزم الأمر التوسع فى هذا المشروع ولكنه لن يكون كافيا ، فمن أكبر المشكلات فى الوقت الحاضر نقص موارد البناء وقد يكون من الضرورى لفترة من الوقت على الأقل وفى مناطق معينة وقف التحسينات التى هى أقل ضرورة كتحسينات المكاتب القائمة على المضاربة والترخيص بالمضى فى برامج أسبقية المساكن والمدارس والمصانع ٠ ومن الأهمية أيضا الحاجة الى سياسة لاستخدام الأرض على نحو فعال : لأن عدم السيطرة على انشاء المكاتب وغيرها من المبانى فى قلب لندن زاد مشكلة الزمام أى الانتقال والى الاسراف فى البناء فى منطقة لندن على نحو خطير ٠

الا أنه بالاضافة الى الحاجة لمبان جديدة للتخلص من الزحام وازالة المبانى العتيقة ، هناك مشكلة تهيئة الوسائل الحديثة فى المنازل القائمة فعلا والمتينة ولكنها مجردة من الحمامات والاشغال الصحية الداخلية وأنابيب الماء ونظم الماء الساخن ٠ وقد جربت مختلف الوسائل لحفز الملاك على تحسين عقاراتهم فخففت القيود على الايجارات أو أزيلت كانت هذه رشوة جربتها الحكومة ولكن التقدم كان بطيئا حتى الآن ٠ ومن ثم فالمقترح أن تمنح المجالس المحلية السلطة لوضع خطط البناء أو الشوارع أو المناطق واخطار الملاك بالعمل الذى ينبغى اجراؤه حتى تصبح المنازل فى المستوى المعقول ٠ فاذا رفض الملاك أو أهملوا اتخاذ الخطوات اللازمة ، فمن حق السلطات المحلية الاستيلاء على المنازل واجراء التحسينات ٠ فى كل حالة يفرض المنزل أولا على الساكن المقيم فيه ليشتريه بمساعدة تسهيلات الرهن ٠

ان الدخل الجديد لحزب العمال بالنسبة لملكية الارض ـ الذى قبله

حزب الحكومة فى الظاهر اذ يبدى الندم وهو على فراش الموت - سيستمر ، ولكن لعل الأهم أنه سيسمح لنا بعلاج مشكلة وسائل الترفيه وعدم التوازن الاجتماعى • ففى تحليله الرائع لمشكلات مجتمع الوفرة عالج الاستاذ « جالبريت » الميل الفطرى لاهمال الاحتياجات الجماعية ، الاحتياجات التى لا يمكن مواجهتها بالمجهود الفردى ، وهذه المشكلات تقلقنا فى بريطانيا أيضا • فان التهدم الذى طرأ على مناطق الاراضى الكبيرة فى الشمال ، وعلى المراكز المدنية وزيادة اختناق المدن فى الجنوب عن طريق تضخم الطرق • كل هذه المشكلات لا تحتاج الى تخطيط متكامل فحسب وانما تحتاج الى توسع فى الملكية العامة حتى يمكن تنفيذ هذا التخطيط • فمع زيادة الثروة الخاصة ستظل هذه المشكلات قائمة مع زيادة اصرار الناس الذين اشبعت احتياجاتهم أكثر باضطراد •

عالجت أساسا فى هذا الفصل موضوع توفير التحسينات المادية فى أحوال الشعب البريطانى ، الا أنه لا يقل عن ذلك أهمية فى المدخل الاشتراكى للحياة ، تهيئة التسهيلات لزيادة استخدام وقت الفراغ اذ من الواضح أن الثورة التكنولوجية فى عصرنا هذا كانت خليقة أن تفشل كأداة للتقدم الانسانى اذا كنا - عند نهاية القرن - لا نزال نعمل عدد الساعات نفسها لننتج كمية ضخمة وما لم يؤد التقدم التكنولوجى الى توفير مزيد من وقت الفراغ فلن نصبح أكثر من عبيد للآلة وما لم نستخدم الوسائل الخاصة والعامة لتحقيق قدرة أكبر على استخدام وقت الفراغ هذا فان الحياة البشرية ستصبح مجردة من المعانى أكثر باضطراد - وهذه احدى المهام الرئيسية لنظام التعليم الحسن الذى يصعد عاما بعد عام سلم الأولويات عند جميع أحزابنا الرئيسية •

وبالمثل فقد كرس الاشتراكيون البريطانيون من الأيام الأولى لحركتنا ، وبصفة متزايدة فى السنوات الأخيرة ، تفكيرا كثيرا للاجراء العام فى حقل الفنون ووسائل التسلية • وانك اذا سألت أى اشتراكى مخلص ستجد أن جزءا من الهامه على الأقل مستمد من واحد من الاشتراكيين المبكرين منذ ثمانين عاما خلت ، هو وليام موريس الذى كان يهدف الى ادخال ضروب التسلية والترفيه فى عالمنا الصناعى الفيكتورى البغيض • ولتعداد الخطط الموضوعة لذلك يستلزم الأمر فصلا كاملا - زيادة مساعدة الدولة والبلديات للموسيقى والفنون والمتاحف والمعارض الفنية والمسرح والأوبرا والرياضة وضروب النشاط فى وقت الفراغ بجميع أنواعها وزيادة الزيارات للريف الانجليزى • ولقد كانت حكومة

العمال التى تولت الحكم بعد الحرب هى التى صارعت أصحاب الاملاك واحتكارات أراضى الألعاب الرياضية الخاصة ، وهى التى أصدرت قانون زيارة المناطق الجبلية وأنشأت حدائق بريطانيا الوطنية ٠ واننا نعتزم - عند انعقاد البرلمان التـــالى - تقديم مزيد من التسهيلات للألعـــاب الرياضية ، اذ أن بريطانيا التى يبلغ تعدادها سبعة أمثال تعداد السويد تملك ١/٩ ما لدى الاخيرة من استادات رياضية عامة ، وجزءابسيطا مما تملكه من حمامات السباحة ٠

ماذا يعنى هذا كله بالنسبة للحرية الانسانية ؟

هناك من يعتقدون أن تأكيد المسئولية العامة عن وسائل العمالة الكاملة والتقدم الاجتماعى ، المادى أو الروحى ، خطوة مهلكة فى اتجاه الشيوعية ٠ وفى رأينا أن المدخل الاشتراكى لمشكلات بريطانيا أبعد من أن يكون اندفاعا فى الشيوعية لأنه يعنى اقتطـــاف ثمار الديموقراطية المزهرة ، اذ بينما لا تقل عن أحد فى تصميمنا على القتال من أجل الحريات السياسية الأســـاسية - حرية الخطابة والدين والاجتماعات العـــامة والتصويت - فاننا نؤمن أنه ليس حرا ذلك الانســـان الذى يعانى من العبودية الاقتصادية ، أو عبودية البطالة أو انعدام الأمن الاقتصادى ، أو التكاليف الباهظه للعلاج الطبى والذى تعوزه الفرص بالمعنى المادى وغير المادى الذى لا يقدر بثمن ، للفوز بحياة أكثر امتلاء والانتفاع بمواهبه ومقدراته الى أقصى حد ٠

ليس من قبيل المصادفات أن نجاح حكومة العمال التى أعقبت الحرب أدى فعلا الى استئصال شأفة الشيوعية كقوة سياسية فعالة فى بريطانيا٠ وليس من قبيل المصـــادفات أيضا أن تلك البـــلاد التى هى أقرب الى التهديد الشيوعى هى التى تتمسك بكل قوة بالاشتراكية الديموقراطية فبرلين بأغلبيتها الديموقراطية الاشتراكية التى يتزعمها الهربراندت ، والنرويج الاشراكية التى تشترك فى حدود برية طويلة مع روسيا ، والهند التى تشكل رأس رمح للنضال الديموقراطى فى آسيا ضد المنافسة الصينية ٠ كل هذه الدول تدرك أن أحسن وسيلة لمكافحة الشيوعية هى الديموقراطية لما تمتاز به من قوة وحيوية ولأنها من وحى ضمير اجتماعى قوى ٠

ومن ثم فليس من قبيل المصـــادفات ان كانت حكومة العمال أول حكومة أصدرت تشريعا يمكن الفرد من مقاضاة التاج وأول حكومة منحت المواطنين الفقراء المســاعدة القانونية المجـانية ٠ كذلك لم يكن من قبيل

المصادفات أن أعد حزب العمال بمساعدة بعض المحامين اللامعين المتحررين عقليا في ابلاد مشروعات مفصلة تنفذها حكومة العمال القادمة لاجراء اصلاحات قانونية جذرية تهدف الى زيادة حرية الفرد سواء ضد الدولة أو أية هيئة عامة أو خاصة تعدو أعمالها بموجب القانون المالى على الحرية الانسانية ٠

لقد ذكرت فى هذا الكتاب الفلسفة الاشتراكية من النواحى الاقتصادية والتكنولوجية والتقدم الاجتماعى ٠ ولكن زملائى وأنا عقدنا العزم على ضمان دخول حكومة العمال التالية التاريخ ليس فقط بسبب انجازاتها فى هذه الميادين ، ولكن بوصفها حكومة اصلاحات تحررية ضخمة فى هذا القرن أو فى غيره ٠

ذلك لأننا ـ واننى أختم هنا الكتاب كما بدأته ـ حزب اشتراكى ديموقراطى ٠ ونحن اذ نعمل على تقدم الاشتراكية فى بريطانيا انما نعمل على تقدم الديموقراطية ومبدأ الحرية الانسانية ٠

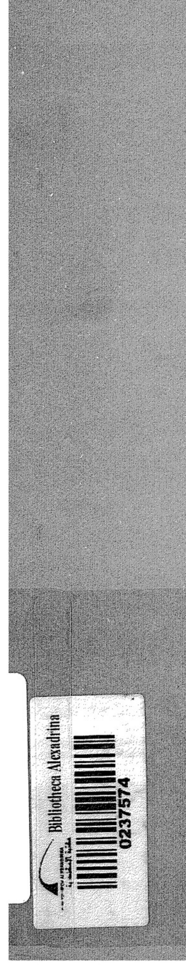
ان مقترحاتنا تحدد بوضوح معالم الطريق الى مجتمع أكثر توازنا ورضاء ، يتقبل الكرامة الانسانية على أنها غاية النشاط الاقتصادى النهائية ٠ أما الخلق المحموم للاحتياجات والمبادرة الى التلاعب بالطلب الاستهلاكى والذى سيطر على اقتصادنا ، كل هذا سوف يتخلى عن مكانها للاستمتاع المتزن بالحياة التى لن يعتمد الدخل فيها على حافز مصطنع من التذمر ، وعلى التمييز الطبقى والرموز الظاهرة الدالة على المركز الاجتماعى ٠ ان الانتاج للاستعمال ولتوسيع امكانيات الانسان سيمكننا من الاستمتاع الكامل بما سيطرأ على وقت الفراغ من زيادة ٠ أما العجلة المحمومة التى يحاول المحافظون بها فى الظاهر تقليد برامجنا واستخلاص مزايا انتخابية بدون اجراء أى تغيير فى مدخلهم المادى البحت ، فتدل على سوء فهمهم الكامل لمشكلات العصر الجديد لديموقراطية الاستهلاك الجماعى ٠ ان نظاما اقتصاديا واجتماعيا يبنى على خلق البطالة عمدا للمحافظة على الاستقرار ويبنى فى الوقت نفسه على التبديد الصارخ ، لنظام يجب أن يولد شعورا بالفقر الروحى والتذمر فضلا عن الاثم ونفاد الصبر والعدوان ٠ ان المراقبين المفكرين على المسرح الأمريكى كالأستاذ شلزنجر والمستر ليبمان ، حذرونا من المعنى الخطير الذى ينطوى عليه نضالنا مع الشيوعية من أجل كسب عقول الرجال ، وهم مازالوا يوالون الضغط فى بريطانيا وان لم نعترف بالأمر بعد ٠ ولهذا فان مهمتنا أن نتزعم العالم الحر فى حل هذا التناقض الداخلى ٠

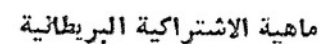
# فهرست



---


**الدار القومية للطباعة والنشر**




**٭ لقد تولى هارولد ويلسون بنفسه تحليل الاشتراكية فى بلاده .. وبيان ماهيتها فى هذا الكتاب** الذى نعرضه اليوم والذى صدر قبيل خوض حرب معركة الانتخابات التى حالفه الفوز فيها .. ولو بأغلبية ضئيلة .

والكتاب ـ الذى أسس على بحث مطول نشره المؤلف فى دائرة المعارف البريطانية عام ١٩٦٤ ـ يجيب على سؤال واضح .. وهو :

« هل الاشتراكية البريطانية بقية عفا عليها الزمن من بقايا الثورة الصناعية الاولى ـ كما يؤكد بعض خصومها أحيانا ـ أو أنها من الفلسفة السياسية البريطانية التى تتلاءم على نحو فريد ـ كما يقول أنصارها ـ من التحدى الذى تشكله الستينيات من القرن العشرين !»

وبعد أن أوضح ويلسون كيف أن الاشتراكية البريطانية هى اشتراكية نسيج وحدها وانها لاتدين لاشتراكية القارة الا بالقدر اليسير جدا وان اصولها وجذورها متأصلة فى الافكار والنظم ذات الطابع البريطانى المميز ..

أخذ يحلل هذه الاشتراكية وجوهرها الديمقراطى التطورى .

**وهذا الكتاب الذى تقدمه سلسلة « كتب سياسية » هو أحد الروائع الاشتراكية المترجمة التى تقدمها الدار القومية تحقيقا لما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر :**

**« نحن لانريد أن ننقل نظريات أو ننقل من الكتب .. ولكن هذا لايمنع من ان نقرأ كل النظريات .. ونقرأ كل الكتب .. فاذا أردنا بعد ذلك أن نبنى مجتمعنا فلابد أن نعمل بانفسنا على خلق المجتمع الذى يتمشى مع طبيعتنا .. ويتمشى مع مصلحتنا .. ويتمشى مع كفاحنا .. ومع الحالة التى نحن عليها . »**

**العدد ٣٦٦**
**ص**
**الثمن ٢٠**
**١٩٦٥/٢/١٠**